الجمـــــهورية الجـــزائرية الديمقـــراطية الشـــعبية

وزارة التعليـــم العالـــي والبـحث العلـمي

المـــركز الجـــامعـــي بغـرداية

معهـد العلـوم الاقتصـادية

والتجارية وعلوم التسيير

المـوضـــــــوع:

أثر اتفاقيات التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية البينية

مذكرة مقدمـــة لنيـــل شهـــادة الماجستير

في تخصص التجارة الدولية

من إعداد الطالبة: **بإشراف**

العالية الشرع **أ.الدكتور معراج هواري**

أعضاء لجنة المناقشة:

01ــ د.عبد اللطيف مصيطفى.....رئيسا

02ــ أ. د.معراج هواري.....مشرفا ومقررا

03ــ د.عبد الغني دادن.....عضوا

04ــ د.ميلود زيد الخير.....عضوا

05ــ د.سليمان بلعور.....عضوا مدعوا

السنة الجامعية: 2011/2010

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى كل أفراد العائلة كبيرا وصغيرا

إلى كل معلمي وأساتذتي من التعليم الابتدائي حتى التعليم العالي لهم فائق الاحترام والتقدير

إلى كل أساتذة وعمال المركز الجامعي غرداية

إلى كل من عرفني في مشواري الدراسي، والمهني.

أهدي هذا العمل.

كلمـــة شكـــر وعـــرفان.

نحمد ونشكر الله الواحد الأحد الذي أنعم علينا بنعمة العلم والعقل، وأمدنا بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل.

أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل الدكتور هواري معراج الذي تفضـــل بالإشراف على بحثنا هذا ، وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة التي أفادتنا كثيرا،فنُكن له كل الاحترام والتقدير

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى:

- الأخت والأستاذة الشرع مريم على ما قدمته من دعم معنوي وعلمي في كل مراحل البحث.
- الشرع أم السعد على تحملها لعبء كتابة أجزاء كبيرة من هذا البحث.
- كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة على انجاز وإتمام هذا العمل.
- الشكر المسبق لأعضاء اللجنة الموقرة.

الملخص بالعربية

سعت الدراسة إلى البحث في أثر اتفاقيات التعاون والشراكة العربية-العربية والعربية-الأجنبية كمتغير مستقل على تطور حجم التجارة العربية البينية كمتغير تابع والكشف عن طبيعة هذه العلاقات وما أفرزته من نتائج على المستوى القطري والإقليمي للدول العربية وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي بشكل رئيسي،كما استندت بصورة دقيقة إلى الوثائق الأساسية،كنصوص الاتفاقيات المبرمة والإحصائيات المسجلة عبر المؤسسات الاقتصادية الإقليمية والدولية،وقد توصلت الدراسة إلى أن تنمية التبادل التجاري العربي لن يصل إلى المستوى المطلوب ما لم يتم القضاء على المعوقات التي تقف أمام تطوره والتصدي للتحديات التي يفرضها النظام الاقتصادي العالمي الجديد كالمشاريع الإقليمية المنافسة للتكامل الاقتصادي العربي مثل الشراكة الأورومتوسطية ومشروع الشرق أوسطية كل هذه المعطيات شجعت في إطلاق مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ليوفر قاعدة تعاون اقتصادي عربي مشترك ويساعد على تلبية طموحات الدول العربية،مما يعني أن نوع العلاقة بين متغيري الدراسة هو طردي بالنسبة للاتفاقيات التعاون والشراكة العربية-العربية بمعنى أن هذه الأخيرة تؤثر بشكل ايجابي على حجم التجارة العربية البينية،وعكسي بالنسبة لاتفاقيات التعاون والشراكة العربية-الأجنبية أي أن هذه الأخيرة تؤثر بشكل سلبي على حجم التجارة العربية البينية مع احتمال استفادة الدول العربية منها مجتمعة وليست فرادى.

الكلمات الدالة

التجارة العربية البينية ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، التكامل الاقتصادي ، الاتفاقيات الثنائية ، الشراكة الأورومتوسطية ، مشروع الشرق أوسطية ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

Abstract

The aim of this study is to shed light on the impact of cooperation agreements and Inter-Arab trade, and Arab foreign trade as an independent variable on Inter–Arab trade volume as a dependent variable, and it is also to find out the nature of these relations and its results on Arab countries. The study was mainly depending on historical methodology, and it is also based accurately on basic documentations as: agreement concluded, statistics recorded in regional and international enterprises. The study found that the Arab trade exchange would not reach to the required level without eliminating constrains and obstacles, and face the challenges posed by the new world order such as regional projects which compete the Arab economic integration .All these facts accelerated the emergence of the Arab cooperation which help to meet the ambitions of the Arab countries , which means that the kind of relationship between two variables of the study is the direction for cooperation and Arab partnership which means that the Inter-Arab relations affect positively on the Arab trade volume , on the other hand the relationship is counterproductive for cooperation and Arab foreign trade and which is effect on the Arab trade volume.

Key word

Inter-Arab trade, regional economic blocks, economic integration, bilateral agreement, euro-Mediterranean partnership, the Middle East project, greater free Arab trade zone.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير.....	III
الإهداء.....	IV
الملخص باللغة العربية.....	V
الملخص باللغة الانجليزية.....	VI
فهرس المحتويات.....	VIII
فهرس الأشكال.....	VI
فهرس الجداول.....	IX
مقدمة عامة.....	[أ- ز]
الفصل التمهيدي:الإطار النظري لمفهوم التعاون والتكامل والشراكة	[1-19]
تمهيد.....	02
المبحث الأول:ماهية التعاون الاقتصادي	[3-5]
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التعاون الاقتصادي.....	03
المطلب الثاني: أشكال التعاون الاقتصادي.....	04
المطلب الثالث: مزايا التعاون الاقتصادي.....	05
المبحث الثاني:ماهية التكامل الاقتصادي	[5-12]
المطلب الأول:مفهوم التكامل الاقتصادي.....	06
المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي ومستوياته.....	07
المطلب الثالث: أهداف التكامل الاقتصادي.....	10
المطلب الرابع: عوامل نجاح التكامل الاقتصادي.....	11
المبحث الثالث:ماهية الشراكة الاقتصادية الدولية	[12-17]
المطلب الأول: مفهوم الشراكة الاقتصادية الدولية.....	12
المطلب الثاني: أسباب اللجوء إلى الشراكة.....	14
المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن أسلوب الشراكة.....	15
الفصل الأول: جاهزية الاقتصاديات العربية في مواجهة مظاهر العولمة	[20-49]
تمهيد.....	21

المبحث الأول:ماهية العولمة	[22-30]
المطلب الأول : نشأة ومفهوم العولمة.....	22
المطلب الثاني: الفرق بين مصطلحات العولمة والكونية والتدويل.....	25
المطلب الثالث:التحليل الاقتصادي لظاهرة العولمة.....	26
المطلب الرابع : الآثار المترتبة عن العولمة.....	29
المبحث الثاني: ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية	[31-37]
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التكتلات الاقتصادية الإقليمية.....	31
المطلب الثاني: فوائد التكتلات الاقتصادية وأسباب قيامها.....	32
المطلب الثالث: أهم التكتلات الاقتصادية العالمية.....	34
المطلب الرابع: علاقة العولمة بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية.....	36
المبحث الثالث:الواقع الاقتصادي للدول العربية في ظل العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية	[37-48]
المطلب الأول: خصائص القطاع الزراعي والقطاع الصناعي.....	37
المطلب الثاني: الوضع السكاني والعوامل المؤثرة فيه.....	40
المطلب الثالث:وضع النقود والبنوك والمالية العامة.....	41
المطلب الرابع:وضع التجارة الخارجية والتجارة البينية.....	43
المطلب الخامس:تأثير العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية على اقتصاديات الدول العربية.....	45
الفصل الثاني:اتجاهات التجارة العربية في ظل اتفاقيات التعاون والشراكة	[50-120]
تمهيد.....	51
المبحث الأول:الاتفاقيات التجارية العربية المتعددة الأطراف	[52-73]
المطلب الأول:فلسفة التعاون الاقتصادي العربي المتعدد الأطراف.....	52
المطلب الثاني:آليات العمل الاقتصادي العربي المشترك.....	53
المطلب الثالث:الاتفاقيات الموقعة في الفترة مابين 1945–1980.....	54
المطلب الرابع:الاتفاقيات الموقعة في الفترة مابين 1981–1990.....	59
المبحث الثاني:الاتفاقيات التجارية العربية الثنائية	[73-84]
المطلب الأول:فلسفة التعاون الاقتصادي العربي الثنائي.....	73
المطلب الثاني:أهداف ومزايا الاتفاقيات الثنائية.....	74

المطلب الثالث:الاتفاقيات الثنائية الموقعة في الفترة مابين 1956–1985.....	75
المطلب الرابع:الاتفاقيات الثنائية الحديثة الموقعة بعد 1990.....	79
المبحث الثالث:الاتفاقيات التجارية العربية – الأجنبية	[84-119]
المطلب الأول:فلسفة التعاون العربي – الأجنبي.....	84
المطلب الثاني:الشراكة الأورومتوسطية.....	89
المطلب الثالث:مشروع الشرق أوسطية.....	98
المطلب الرابع:اتفاقيات تعاون عربية – أجنبية أخرى.....	107
المطلب الخامس: تأثير الاتفاقيات العربية – الأجنبية على حجم التجارة العربية.....	116
الفصل الثالث: آفاق تنمية التجارة العربية البينية	[121-168]
تمهيد.....	122
المبحث الأول:الأركان الرئيسية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	[123-137]
المطلب الأول: مسار تنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة العربية.....	123
المطلب الثاني:العضوية في الـــGAFTA ووضع الدول الأقل نمواً.....	129
المطلب الثالث: الجهات المعنية بتنفيذ بنود الاتفاقية ودورها فيها.....	133
المطلب الرابع:العقبات التي واجهت البرنامج التنفيذي للـــ GAFTA.....	134
المبحث الثاني:تأثير منطقة التجارة الحرة العربية على أداء بعض المؤشرات الاقتصادية العربية	[137-152]
المطلب الأول:تطور التجارة العربية البينية ونسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية.....	137
المطلب الثاني تأثير المنطقة على تجارة السلع الزراعية.....	142
المطلب الثالث:تأثير المنطقة على أداء القطاع الصناعي العربي.....	146
المطلب الرابع:دور المنطقة في زيادة الاستثمارات العربية البينية.....	149
المبحث الثالث:تنمية التجارة العربية البينية في دعم التكامل الاقتصادي العربي	[152-168]
المطلب الأول:معوقات نمو التجارة العربية البينية.....	153
المطلب الثاني:الدوافع والأسباب الحقيقية لتطوير التجارة العربية البينية.....	158
المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تنمية التجارة العربية البينية.....	161
المطلب الرابع: ضرورة استكمال مراحل التكامل الاقتصادي	164
خلاصة الفصل الثالث.....	168
خاتمة عامة.....	170

المراجع.....	174

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	الفرق بين مفاهيم التعاون والتكامل والشراكة.....	17
1-1	توزع الأطراف المعنية بالعولمة حسب الاتجاه السياسي والاقتصادي والثقافي.....	27
2-1	الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البيني.....	44
1-2	عدد سكان مجلس التعاون الخليجي في العام 2008.....	60
2-2	الناتج الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة (2004-2008).....	61
3-2	تطور إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (صادرات+واردات)...	62
4-2	تنقلات الأفراد بين دول المجلس في الفترة من 2005 إلى 2008.....	63
5-2	تطور حجم التبادل التجاري لدول المجلس في الفترة من 2004 إلى 2008.....	64
6-2	المؤشرات المالية والتجارية لبلدان المغرب العربي للعام 2008.....	70
7-2	حجم المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي للعام 2008.....	72
8-2	درجة انكشاف الاقتصاديات العربية على العالم الخارجي للعامين 1980 و2008.....	85
9-2	اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية للفترة الممتدة من 2003 إلى 2008..	87
10-2	مسيرة مفاوضات اتفاقيات الشراكة بين الدول العربية والاتحاد الأوربي.....	93
1-3	السلع المستثناة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....	128
2-3	التجارة الخارجية الإجمالية العربية 2004-2008.....	138
3- 3	أداء التجارة البينية العربية 2004-2008	138
4-3	تطور التجارة العربية البينية على المستوى الفردي الفترة من 2000 إلى 2008.....	139
5-3	نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية للفترة من 2004-2008.....	141
6-3	تطور الناتج الزراعي خلال الفترة من 1997 إلى 2008.....	142
7-3	الميزان التجاري الخاص بتجارة السلع الزراعية للدول العربية للسنتين 2000 و2007.....	144
8-3	الأهمية النسبية للواردات البينية الزراعية والصادرات البينية الزراعية للدول العربية من إجمالي الواردات والصادرات الزراعية.....	145

9-3	أداء القطاع الصناعي العربي للفترة 2002 – 2008.....	147

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	مراحل التكامل الاقتصادي ومستوياته.....	09
1-2	اتجاه الصادرات والواردات العربية.....	88
1-3	الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المضيفة 2006.....	151
2-3	حجم الاستثمارات العربية البينة حسب الدول المصدرة 2006.....	151

مقدمة عامة

تمهيد:

عرفت السنوات الأخيرة من القرن العشرين تطورات اقتصادية وسياسية هامة على المستوى الإقليمي والدولي تمثلت بالأساس في بروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية في العالم وتعاظم دور مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية وريثة الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة)،وكذا زيادة عدد ودور الشركات المتعددة الجنسيات مع التطور التكنولوجي الهائل الذي عرفه مجال الإعلام والاتصال،دون أن ننسى الزحف الجارف لظاهرة العولمة والتدويل.هذه التطورات على الرغم من أهميتها وحجمها إلا أنها تظهر فقط حينما نتحدث عن الدول النامية عموما والدول العربية بصفة خاصة.

وفي ظل تنامي دور التجارة الخارجية في جميع دول العالم في ضوء سياسات تحرير الأسواق والانفتاح التجاري الدولي،أدركت الدول العربية أهمية هذا الدور المتزايد للتجارة الخارجية فانخرطت في العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية والدولية لمواكبة هذه التطورات والاستفادة من مزاياها وتجنب بعض المظاهر السلبية لها،وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التجارية لتشجيع التجارة الخارجية بشكل عام والتجارة العربية البينية بشكل خاص.

ولقد خطا النظام العربي الإقليمي خطوات هامة في سبيل تطوير التجارة العربية البينية من خلال إبرامه لاتفاقيات تعاون وشراكة ثنائية ومتعددة الأطراف وهي خطوة هامة في طريق التعاون الاقتصادي العربي الذي ينبغي أن يتجاوز معابر الوحدة الجمركية والاتحاد الجمركي وصولا إلى السوق العربية المشتركة وربما العملة العربية الموحدة.

ومما زاد من ضرورة العمل الاقتصادي العربي المشترك ما استجد من تحديات في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية وما يُطرح فيها من مشاريع إقليمية منافسة كالشرق أوسطية والشراكة الأورومتوسطية وخطر تعامل كل دولة بمفردها مع المجموعة الأوربية أو مع منظمة التجارة العالمية ...الخ.

هذا وتلعب التجارة العربية البينية أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول العربية كمورد رئيسي للدخل وكمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تقوية العلاقات العربية تمهيدا لتحقيق التكامل الاقتصادي الكبير لاسيما في ظل المتغيرات الاقتصادية العميقة التي يعرفها النظام الدولي الجديد.

وفي هذا الإطار وانطلاقا من إدراكنا العميق بأهمية التجارة العربية البينية ودورها المركزي في تحقيق التنمية الاقتصادية العربية المنشودة جاءت الرغبة العميقة في اختيار هذه الدراسة،إذ وجدنا ضرورة تسليط الضوء على الحجم المنخفض للتبادل التجاري بين الدول العربية من خلال البحث في واقع هذا التبادل وآفاق تطويره في ظل المستجدات العالمية والإقليمية.

وفي ضوء ما تقدم قسمنا الموضوع إلى أربعة فصول وكل فصل إلى عدد من المباحث والمطالب.

حيث يستعرض الفصل التمهيدي إطارا نظريا لمفاهيم التعاون والتكامل والشراكة التي شاع استخدامها منذ منتصف القرن الماضي وذلك من خلال تحديد مميزات كل من هذه المصطلحات على حدا ومحاولة إيجاد أوجه الشبه والاختلاف بينها.

ويتناول الفصل الأول بالدراسة والتحليل ظاهرتي العولمة والتكتلات الاقتصادية وأثرهما على الاقتصاديات العربية وذلك بعد تحديد الملامح الرئيسية للواقع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول.

وقد خصصنا الفصل الثاني لتحديد اتجاهات التجارة العربية من خلال تسليط الضوء على أهم الاتفاقيات التجارية التي عقدتها الدول العربية في شكل ثنائي أو متعدد الأطراف وكذا التطرق للمشاريع المنافسة للتكامل الاقتصادي العربي ألا وهي مشروع الشرق أوسطية والشراكة الأورومتوسطية وذلك بإبراز تأثير كل منهما على حجم التبادل التجاري العربي البيني.

أما الفصل الأخير فقد تطرقنا فيه إلى آفاق تنمية التجارة العربية البينية بدئًا بالبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والإجراءات الضرورية لتطويرها وتفعيلها وكذا المعوقات التي تحد من نمو التجارة البينية إلى أن نتطرق في الأخير إلى ضرورة إحياء السوق العربية المشتركة لما لها من دور كبير في زيادة مستوى التبادل التجاري البيني.

وأخيرا الخاتمة وتحتوي على عدد من النتائج والتوصيات.

الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية

انطلاقا من الاتفاقيات العديدة التي أبرمتها الدول العربية منذ أربعينات القرن الماضي لا زال حجم التجارة العربية البينية منخفضا إذ يعاني التبادل التجاري البيني مشكلات سياسية وإدارية معقدة تتلخص في عجز الإدارات الاقتصادية العربية عن أداء مهامها المتمثلة في بناء تجارة عربية بينية متكاملة بعيدة عن الضغوط الأجنبية التي تمارس ضدها في محاولة منها لإفشال مخطط إنشاء تكتل اقتصادي عربي ينافس التكتلات الاقتصادية العالمية القائمة حالية،ومن هذا المنطلق يسعى بحثنا إلى معالجة الإشكالية التالية:

– ماهو أثر اتفاقيات التعاون والشراكة العربية–العربية والعربية–الأجنبية على حجم التجارة العربية البينية؟

وتتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم كل من التعاون والتكامل والشراكة؟وما الفرق بين هذه المصطلحات؟
- ما هي آثار كل من العولمة والتكتلات الاقتصادية على اقتصاديات الدول العربية؟
- ما هي أسباب تدني حجم التجارة العربية البينية على الرغم من الاتفاقيات العديدة المبرمة في سبيل تحسين مستوى التبادل التجاري؟
- ما هي الآثار المترتبة على دخول الدول العربية في اتفاقيات شراكة وتعاون مع دول أجنبية متقدمة كالاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية؟
- ما الفائدة التي ستجنيها الدول العربية من خلال رفعها لمستوى التبادل التجاري البيني؟
- ما هي إستراتيجية العمل المستقبلي العربي للرفع من مستوى وحجم التجارة العربية البينية؟

فرضيات البحث

سنقوم من خلال هذا البحث بالتحقق من مدى صحة الفرضيات التالية:

– إن تجاوز الآثار السلبية للعولمة والتكتلات الاقتصادية مرهون بإرادة عربية حقيقية نحو إنشاء تكتل اقتصادي عربي قوي.

– كلما ازداد التعاون الاقتصادي العربي الثنائي والمتعدد الأطراف كلما انعكس ذلك بالإيجاب على حجم التجارة العربية البينية.

- سيؤدي إبرام اتفاقيات تعاون وشراكة عربية-أجنبية إلى المزيد من التباعد في مستوى العلاقات الاقتصادية والسياسية العربية-العربية.
- إن وجود تجارة عربية بينية متكاملة سيؤدي بالتأكيد إلى دعم الاقتصاديات العربية وتطويرها ويسهل إقامة تكامل اقتصادي عربي.
- إن إقامة سوق عربية مشتركة من شأنه أن يرفع من مستوى التبادل التجاري البيني ويزيد من قدرة الاقتصاديات العربية في مواجهة التحديات التي يفرضها النظام العالمي الجديد.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التأكيد على مايلي:

- تقديم مفاهيم مختلفة لكل من التعاون والتكامل والشراكة وكذا العولمة والتكتلات الاقتصادية وإبراز مميزات وآثار كل منها على حدا.
- عرض أهم الاتفاقيات التي أبرمتها الدول العربية من سنة 1944 إلى غاية سنة 2008 في سبيل تنمية التبادل التجاري البيني.
- تقييم التجارة العربية البينية في ظل الاتفاقيات العديدة المبرمة سواء الثنائية منها أو المتعددة الأطراف.
- البحث في سلبيات كل من مشروع الشرق أوسطية والشراكة الأورومتوسطية على إقامة تكتل اقتصادي عربي قوي.
- تحديد المشاكل والمعوقات التي تحد من زيادة حجم التجارة العربية البينية.
- محاولة وضع الحلول لمواجهة التحديات التي تواجه تطور التجارة العربية البينية والتكيف معها من خلال التأكيد على أهمية تنمية مستوى التبادل التجاري البيني من أجل بناء اقتصاد عربي متكامل وصولا إلى الوحدة الاقتصادية العربية المنشودة.

أهمية البحث

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من ضعف وغياب الدراسات الخاصة بالتعاون الاقتصادي العربي الثنائي والمتعدد الأطراف وكذا التعاون الاقتصادي العربي-الأجنبي وأثره على حجم التجارة العربية البينية،حيث أن أغلب الدراسات السابقة تدور حول التعاون الاقتصادي العربي المتعدد الأطراف والتكامل الاقتصادي العربي وحول معوقات التكامل الاقتصادي العربي والشراكة الأورومتوسطية فقط بدون تأثير ذلك على حجم التجارة العربية البينية.

إذ نحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على انعكاسات كل الاتفاقيات التي أبرمتها الدول العربية سواء مع بعضها البعض أو مع دول أخرى أجنبية على حجم التجارة العربية البينية.كما أن للدراسة أهميتان هما:

1. **الأهمية العلمية:** فهو قد يقدم للباحثين والأكاديميين والمهتمين مرجعية نظرية يستطيعون من خلالها التوسع في فهم أثر اتفاقيات التعاون العربية الثنائية والمتعددة الأطراف على حجم التجارة العربية البينية.
2. **أهمية عملية:** فهو قد يقدم للاقتصاديين والسياسيين وصانعي القرار الاتفاقيات التي أثرت بشكل ايجابي على حجم التجارة العربية البينية وكذا سلبيات الدخول في اتفاقيات مع أطراف أجنبية على التبادل التجاري العربي البيني.

المنهج المستخدم في البحث

سوف يعتمد الباحث في هذه الدراسة على التكامل العلمي للمناهج والمتمثلة فيما يلي:

أولاً:المنهج التاريخي: من خلال رصد المراحل التاريخية المختلفة للعلاقات الاقتصادية العربية-العربية والعربية –الأجنبية وكذا استعراض الجهود القومية التي بذلت في إطار الأنظمة العربية منذ قيامها في منتصف الأربعينات.

ثانياً:المنهج الوصفي: حيث اعتمدنا على عرض وتحليل الوقائع الاقتصادية من خلال الجداول والبيانات الإحصائية المتعلقة بالتجارة والاستثمار وكذا رصد المؤشرات الاقتصادية والسياسية للعلاقات العربية الثنائية والمتعددة الأطراف والعلاقات العربية الأجنبية.كما اعتمدت الدراسة على الوصف الإحصائي من الجداول التي رصدت في هذا الشأن والتي يزيد عددها عن اثنان وعشرون جدولا.

ثالثاً:المنهج المقارن: كما ستعتمد هذه الدراسة على المنهج المقارن بشكل جزئي من خلال مقارنة حجم التجارة العربية البينية الناتج عن اتفاقيات التعاون العربية الثنائية والمتعددة الأطراف والاتفاقيات العربية الأجنبية لتقييم مستوى نجاح كل منها في الرفع من مستوى التبادل التجاري البيني.

مصادر البحث

لقد اعتمد في انجاز هذا البحث على العديد من المصادر ومنها:

- المسح المكتبي الذي كان الهدف الأساسي منه هو الوقوف على ما تناولته المصادر والمراجع العربية والأجنبية القديمة والجديدة.
- الدوريات والمجلات الاقتصادية التي تصدر في بعض الدول العربية.
- بعض أعمال الندوات والمؤتمرات التي عقدت من أجل الكشف على العلاقات الاقتصادية العربية وانعكاساتها على التبادل التجاري البيني.
- التقارير الاقتصادية التي تصدر سنويا في العالم والوطن العربي.
- مواقع الانترنت الرسمية والمعتمد عليها من قبل الباحثين.

حدود الدراسة

بهدف التحكم في الموضوع ومعالجة الإشكالية محل البحث قمنا بوضع حدود وأبعاد للدراسة تمثلت في:

أولاً: الإطار الزماني: قمنا باختيار الفترة الزمنية الممتدة من 1945 إلى 2008 للأسباب التالية:

- بروز متغيرات اقتصادية وسياسية دولية جديدة كالتكتلات الاقتصادية والتي ساهمت في إعطاء الأهمية للجانب الاقتصادي في العلاقات بدلا من الجانب السياسي.
- تحرر معظم الدول العربية من الاستعمار الأوربي وبداية دخولها في علاقات مع بعضها أو مع دول الجوار الأجنبية منها والإسلامية.

ثانياً: الإطار المكاني: سنقوم بدراسة كل الاتفاقيات المهمة التي كانت الدول العربية طرفا فيها سواء مع بعضها أو مع الدول الآسيوية المجاورة لها وكذا دول الاتحاد الأوربي والدول الإفريقية غير العربية وأيضا الولايات المتحدة الأمريكية.

الدراسات السابقة والهدف منها

قمنا بالإطلاع على العديد من الدراسات الجامعية التي تمت ضمن حقل التكامل الاقتصادي العربي والتجارة البينية داخل الوطن وخارجه والتي نذكر من أهمها:

أولاً: أطروحات الدكتوراه

حيث صادفنا العديد من الأطروحات التي تناولت الموضوع ولكن بشكل مختلف حيث تطرقت إلى ضرورة تفعيل التكامل الاقتصادي العربي في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية ومن بين هذه الأطروحات نذكر:

– **الأطروحة الأولى:** " التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول الناميـــة– دراسة تجارب مختلفة" قدمها الباحث عبد الوهاب رميدي ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر في العام 2007.وقد توصل الباحث من خلالها إلى مجموعة من النتائج منها:

- غياب الإرادة السياسية يعوق قيام التكامل الاقتصادي حتى وإن كانت مقوماته الأخرى متوفرة؛
- لن تستطيع الدول النامية بوضعها الراهن تحقيق متطلبات التنمية ومواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين المختلفة إلا بالمزيد من التكامل والتعاون والتنسيق فيما بينها، لذا أصبح التكامل الاقتصادي ضروري لها؛
- معظم تجارب التكامل الاقتصادي التي أقيمت في الدول النامية باءت بالفشل نظرا لغياب آلية التنسيق والتجانس بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بسبب الضعف الاقتصادي وغياب العوامل السياسية.

– **الأطروحة الثانية:** "التكامل الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة " قدمها الباحث مقدم عبيرات ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر في العام 2002.وقد توصل الباحث من خلالها إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- إن معظم محاولات التكامل الاقتصادي التي شهدتها المنطقة العربية سواء كانت ثنائية أو إقليمية أو جماعية لم تعطي نتائج إيجابية،بل أن بعضها فشل بسبب نزاعات سياسية ما بين الدول العربية؛
- تزخر المنطقة العربية بقاعدة موارد زراعية هائلة خاصة فيما يتعلق بالأراضي الزراعية والقابلة للاستصلاح الزراعي وهو ما يشجع على زيادة التوسع في الإنتاج الزراعي سواء من ناحية الإنتاج أو الجودة،ويجعله قادر على منافسة السلع الأجنبية؛
- على الدول العربية أن تعمل على زيادة فعالية الاستثمار العربي المشترك في تطوير السياسات المقترحة للتكامل الزراعي العربي التي أنشئت سابقا و لم يكتب لها النجاح،والوسائل الممكن اتخاذها على المدى الطويل،كالإجراءات الخاصة بتحرير التجارة داخل المنطقة العربية والعمل على التخفيف من المديونية الخارجية.

ثانياً: رسائل الماجستير

– **الرسالة الأولى:** " التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية" قدمها الباحث خليفة موراد ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية بجامعة الحاج لخضر –باتنة– في العام 2006 وقد توصل الباحث من خلالها إلى مجموعة من النتائج نذكر منها مايلي:

- إن التجارة الخارجية لوحدها لا تكفي لتحقيق طموحات التنمية والتكامل الاقتصادي ومن الضروري الاستفادة من المعونات الأوربية في زيادة نقل التكنولوجيا للصناعات العربية حتى تستطيع منافسة الأسواق الدولية؛

- على الدول العربية أن تنسق فيما بينها قبل الدخول في اتفاقيات شراكة أوربية لأن ذلك سيؤثر على المزايا الاقتصادية التي قد تحصل عليها هذه الدول من علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي؛
- على الدول العربية أن تركز في مسار الشراكة العربية-العربية لاسيما وأن إعادة بعث مسار التكامل الاقتصادي يحتاج إلى تنمية التجارة البينية وتشجيع فرص الاستثمار البينية أيضا.

– **الرسالة الثانية:** " أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية دراسة حالة الأردن مع دول الجوار العربي (فلسطين،العراق،السعودية،سوريا)" قدمها الباحث موسى محمد أحمد العلاونة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في تخصص الاقتصاد السياسي الدولي بجامعة اليرموك –الأردن- 2006 وقد توصل الباحث من خلالها إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- كلما ازداد التعاون الاقتصادي العربي الثنائي كلما أثر ذلك على صانعي القرار وتحسنت العلاقات السياسية بين الدول العربية.
- أن تتم مراجعة الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية بشكل سنوي لتحديد مدى قدرتها على مواكبة التطورات الاقتصادية ومدى كفاءتها في خدمة الاقتصاد الوطني؛
- تحييد الخلافات السياسية في العلاقات الاقتصادية والابتعاد عن العواطف والتسرع في اتخاذ القرارات ومحاولة توظيف الجانب السياسي لخدمة الأهداف الاقتصادية وليس العكس؛

بالإضافة إلى الأطروحات والرسائل التي قد تم اعتمادها كمراجع في البحث.

يمكن القول أن الدراسات السابقة قد تناولت الموضوع المراد البحث فيه بشكل آخر فهي لم تتطرق إلى تأثير اتفاقيات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف على حجم التجارة العربية البينية وإنما كانت جلها تسعى إلى توضيح أسباب عدم تكامل الدول العربية رغم الفترة الطويلة التي مرت على أول تكتل يجمع الدول العربية في العام 1945 ألا وهو جامعة الدول العربية وكذلك إبراز التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها من خلال رصد بعض الحلول والمقترحات للنهوض بالاقتصاديات العربية في سبيل بناء تكتل اقتصادي قوي ينافس التكتلات الاقتصادية العالمية الكبرى.

صعوبات الدراسة

يمكن أن نعدد الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث فيما يلي:

- ندرة المراجع الخاصة بالدراسة ما جعلنا نعتمد بشكل مكثف على مواقع الانترنت الرسمية وغير الرسمية الأمر الذي صعب كثيرا من مهمتنا في التحقق من صحة المعلومات الواردة؛
- واجهتنا صعوبة كبيرة في جمع البيانات الإحصائية التي كانت في بعض الأحيان متضاربة فيما بينها وبفارق كبير جدا؛
- دون أن ننسى مشكل تحديد المصطلحات فكل باحث أو مؤلف يعتمد على مصطلحات خاصة به بحسب المنطقة التي يتواجد فيها فالمصطلحات الاقتصادية التي تتداول في مناطق المشرق ليست هي نفسها التي تستعمل في دول المغرب العربي.

وفي الأخير لا ندعي أننا أحطنا إحاطة تامة في دراسة هذا الموضوع الهام والواسع،لكن يكفينا أننا أضفنا لبنة تفتح المجال لدراسات لاحقة.

الفصل التمهيدي

مقدمة:

منذ منتصف القرن العشرين اتسع نطاق تدويل الحياة الاقتصادية،وتزايدت درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل،وبدأت تنتشر ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية مغيرة بذلك خارطة العالم الاقتصادية.فالمفاهيم الجديدة التي طفت على السطح كمصطلح التعاون والتكامل والشراكة،و التي شاع استخدامها في العلاقات الاقتصادية الدولية، لم تنشأ من فراغ وإنما التطور الذي عرفه الاقتصاد العالمي دفع بالعديد من الدول إلى تبني مثل هذه الأساليب و تكييفها حسب متطلبات اقتصادها،وحسب ما تمليه ظروف العولمة من تفتح نحو العالم الخارجي.

ومن خلال هذا الفصل سيتم عرض إطار نظري لمفهوم التعاون والتكامل والشراكة،وذلك وفق ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: ماهية التعاون الاقتصادي

المبحث الثاني: ماهية التكامل الاقتصادي

المبحث الثالث: ماهية الشراكة الاقتصادية الدولية

المبحث الأول:ماهية التعاون الاقتصادي

إن تحقيق التنمية الحقيقية من خلال الجهود المشتركة بين الدول تعتبر الدعامة الرئيسية لتطور المجتمعات في ظل وجود الإرادة السياسية الصادقة والمخلصة،فعملية التعاون أضحت في الوقت الحالي ضرورة تحتم على الدول الخوض فيها،فالظروف الاقتصادية الدولية تفرض عليها إتباع هذا الاتجاه في سبيل الرفع من معدلات النمو،والتخفيف من العقبات والعراقيل التي تعترض تدفقات التجارة الدولية، فالتبادل التجاري الحر بين المناطق المختلفة أضحى له دور هام في مجال العلاقات الدولية،وفي التطور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التعاون الاقتصادي

1. النشأة

تعتبر كلمة التعاون إحدى الكلمات التي صاحبت الإنسان طوال أطوار حياته،حيث لازمت نشأة المجتمعات الإنسانية منذ فجر التاريخ حتى عصرنا الراهن،وقد عرف أرسطو* الإنسان بأنه مخلوق سياسي (أي اجتماعي) ويركز في ذلك على أنه من ليست لديه القدرة على التعاون مع بقية أعضاء المجتمع الذي يعيش فيه أو ليس في احتياج إليهم فإنه في مقدوره الاكتفاء عنهم ذاتيا،كما تعتبر كلمة التعاون واحدة من تلك الكلمات العديدة والمهمة ذات المعنى غير المحدود،فهي قد تعني العمل معا أو قد تعني الاستعداد لمد يد العون إذا قاموا هم أيضا بمد يد العون عند الطلب.[1]

2. المفهوم

يعتبر من الأشكال القديمة التي ظهرت لتسيير العلاقات الإنسانية،وتطور هذا المفهوم من مجرد التفاهم والمشاورة إلى توثيق الأوامر بين الدول،حيث لم تكن تستطيع أن تظل الدول في عزلة عن بعضها البعض،فهو إذا مجموعة من التفاعلات والاتصالات في مجالات مختلفة تسمح بتحقيق التقدم بين عدة أطراف،لكن ليس بالضرورة أن يكونوا متقاربين جغرافيا أو يعتنقون نفس الدين فالمهم هو إيجاد حلول لبعض المشاكل التي تعاني منها الدول محل التعاون،والتقليل من التمييز وذلك بالتخفيف قدر الإمكان من التفاوت بين الدول المتعاونة.

فالتعاون بهذا المفهوم كان يتميز بتحقيق أبعاد إستراتيجية غالبا ما توظف فيه نظريات اقتصادية تنموية تنتمي لهذا التيار أو ذلك،[2]حيث كانت الدول النامية تستفيد من هذا الصراع الإيديولوجي والمساعدة من أجل التنمية كانت ترتكز أساسا على الرباط السياسي (الانتماء السياسي)،إلا أن الاستفادة من هذه الظروف الدولية لم تعم جميع الدول النامية وعلى

---

* أرسطو (384 ق م – 322 ق م) فيلسوف إغريقي تلميذ أفلاطون ومعلم الاسكندر الأكبر،كتب في العديد من المواضيع،بما في ذلك علوم الفيزياء والميتافيزيقا،الشعر،المسرح،الموسيقى،المنطق،يعتبر واحدا من أهم الشخصيات في تأسيس الفلسفة الغربية.

[1] عادل هندي،اقتصاديات التعاون ، مكتبة عين شمس،مصر،1988،ص 23.

[2] حليمي وهيبة وآخرون ، تفاعل التكتلات الاقتصادية والمستجدات العالمية ، الملتقى الدولي الثاني للتكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق ، الأغواط، 17 – 19 أفريل 2007 ، ص 288.

وجه الخصوص دول شمال إفريقيا،حيث بقيت حبيسة التخلف المتمثل في تراجع مستويات الإنتاج الزراعي والصناعي واستمرار التبعية بأشكالها المتعددة،وقد تسببت هذه الظواهر الاقتصادية في تكريس تذبذب الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الأمني.[1]

المطلب الثاني: أشكال التعاون الاقتصادي

للتعاون الاقتصادي شكلين يختلفان باختلاف شكل العلاقة وعدد الدول الموقعة عليه،فهناك علاقة تعاون اقتصادية ثنائية وعلاقة تعاون اقتصادية جماعية.

1. التعاون الاقتصادي الثنائي: حيث تعتبر المفاوضات المباشرة الطريقة التقليدية للتعاون الثنائي في مجال التبادل التجاري،وبموجب هذا الأسلوب تتعهد كل دولة بتحديد التزاماتها وذلك بوضع الأسس والقواعد القانونية التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين،سواء تلك التي تنظم أحكام المبادلات التجارية أو التي تخص وسائل المواصلات وتبادل الخدمات،بحيث تضمن كل دولة بموجب هذا الأسلوب في معاملاتها مع غيرها حق التمتع بالمساواة والحصول على كافة الامتيازات التي تتفق مع مصالحها الاقتصادية الخاصة.[2]

كانت اتفاقيات التعاون الثنائية لوقت قريب أهم وسيلة لتبادل المنافع غير أنه لم تعد لها أهمية خاصة في الوقت الراهن للأسباب التالية:

- ظهور التكتلات الاقتصادية والتجارية الكبيرة في عدة مناطق من العالم؛
- انهيار النظام الشيوعي الذي كان سائدا بين مجموعة دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي وتحول معظم دول العالم إلى النظام الرأسمالي.

2. التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف: شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية تطورات سياسية واقتصادية كبيرة،فعلى الصعيد السياسي ظهرت إلى الوجود دول جديدة بدأت تتحالف في سبيل إلغاء العلاقات الاستعمارية الجديدة لعالم ما بعد الحرب،أما في الشأن الاقتصادي تتركز فكرة التعاون المتعددة الأطراف على تحقيق أكبر كفاءة اقتصادية ممكنة في الإنتاج وفي عمليات التبادل،فطبقا للنظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية،فإن أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية يتوقف بشكل مباشر على توزيع الموارد الاقتصادية بين فروع الإنتاج بأقل الموارد الاقتصادية الممكنة.[3]

المطلب الثالث: مزايا التعاون الاقتصادي

---

[1] جلطي غالم و بن منصور عبد الله،إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي،الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية،البليدة، ص 2 .

[2] جابر فهمي عمران،منظمة التجارة العلمية، دار الجامعة الجديدة،2009،ص ص 54-57.

[3] شقير لبيب ، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،الجزء الأول، 1986. ص 53.

يحظى التعاون الاقتصادي بمجموعة من المزايا نذكر منها :[1]

- لا يرتبط مصطلح التعاون الاقتصادي بتغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد الوطني،وإنما يسعى إلى التقليل من التمييز والتخفيف من التفاوت بين الدول المتعاونة؛
- لا يشترط في التعاون أن تتشابه الدول في أنظمتها الاقتصادية،فالتباين في هذه الأنظمة لا يطرح إشكالا طالما أن الهدف من التعاون هو التقليل من التفاوت؛
- يعتبر مصدرا رئيسيا لتعزيز التجارة والاستثمار والكفاءة الاقتصادية،من خلال تطوير آليات التنافسية الاقتصادية المتمثلة في توفير منتوج ذو جودة عالية وأسعار منخفضة وكميات كبيرة؛
- تحقيق تنمية مستديمة بين الدول أطراف التعاون،بتكثيف الجهود المشتركة من خلال نقل التكنولوجيا وأيضا التحويلات المالية،والتي تبقى من الوسائل الأساسية لمباشرة التنمية المستدامة؛
- تيسير العلاقات الاقتصادية بين الدول الأطراف فيه سواء من ناحية إلغاء القيود الجمركية أو إقامة مناطق حرة أو إلغاء القيود على حركة التجارة[2].

المبحث الثاني:ماهية التكامل الاقتصادي

لقد بات واضحا أن ظهور التجمعات الاقتصادية لم يكن وليد اليوم بقدر ما يعود لفترة ماضية من الزمن خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين،حيث انتشرت عمليات التكامل لتشمل كل دول العالم تقريبا،بما يعني أنه لم يعد هناك مجال للتفكير و التريث في سلوك هذا الاتجاه،فقد تأكدت ضرورة العمل وفق إطار تكاملي متعدد الأطراف،لأنه بات يشكل حاجة ملحة على امتداد الساحة الدولية.

المطلب الأول:مفهوم التكامل الاقتصادي:

لم يتفق الباحثون في تحديد مفهوم موحد للتكامل،حيث راح كل واحد منهم يكيف مفهوم التكامل على حسب الإجراءات والتدابير التي تتخذ في شأنه،ولذلك اقتضى عرض مجموعة من التعريفات في سبيل الوصول إلى مفهوم تشترك فيه وجهات نظر الباحثين.

1. مفهوم التكامل

1. 1 تعريف التكامل لغة : يعني تجميع أجزاء الشيء أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها لتؤدي وظيفة معينة*،ومن ناحية أخرى يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه يمثل مجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول التي

---

[1] جلطي عالم وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص 05.

[2] بيلا بلاسا،نظرية التكامل الاقتصادي،ترجمة محمد عبد العزيز،سلسلة احترنا لكم،العدد 188،القاهرة،الدائرة القومية للنشر،1964ص ص 26 – 28 .

* إن أصل كلمة تكامل هو لاتيني وكان أول استعمال لهذا المصطلح في العام 1620 في قاموس أكسفورد الانجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحدا.

تسعى إلى تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينها عبر الزمن، على أمل أن تتحول اقتصاديات تلك الدول إلى اقتصاديات متكاملة وليست متنافسة.[1]

1. 2 التعريف الاقتصادي للتكامل: تعددت وجهات النظر في تعريف التكامل اقتصاديا،و قد تم انتقاء بعض التعاريف القريبة للمفهوم الصحيح للتكامل وهي كالتالي:

– **تعريف أول:** " يرى تينبرغن أن التكامل بمفهومه يعني إيجاد إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي الجاد لإزالة العوائق المصطنعة أمام التعاون".

– **تعريف ثاني** : يشير مصطلح التكامل إلى تضامن متزايد وتبعية متبادلة وتوحيد لاقتصاديات عدة دول،بحيث يتم التوصل إلى تكوين اقتصاد إجمالي مشترك.

– **تعريف ثالث** : يعرف بأنه العملية التي تضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية،في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة.[2]

– **تعريف رابع** : هذا التعريف أعطى مفهوما محددا للتكامل،حيث يرى أنه عملية وحالة في نفس الوقت،فكونه عملية فهو يتضمن التدابير والإجراءات التي تهدف إلى إلغاء وإزالة الحواجز الجمركية بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول المختلفة،والتي تسعى إلى تحقيق تكامل فيما بينها،أما بوصفه حالة فهو يعني أن الدول المعنية بهذا التكامل قد وصلت إلى نوع من التوازن الاقتصادي الذي تغيب فيه كل الأشكال المختلفة للتمييز والتفرقة بين الاقتصاديات الوطنية.[3]

أما عن المفهوم الشامل للتكامل فهو:

– التكامل الاقتصادي ما هو إلا عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر،يقوم على إزالة كافة الحواجز الجمركية والقيود الكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقالات عناصر الإنتاج،كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو،مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو من الدول الأعضاء .[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص مؤشرات عديدة تمثل درجات أو مستويات التكامل وهي :

- تحرير تجارة السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء من خلال إلغاء الرسوم الجمركية وإزالة القيود الإدارية والكمية والفنية،في حين تحتفظ كل دولة عضو بحواجزها الخاصة أو سياساتها التجارية مع الدول الأخرى غير الأعضاء؛
- توحيد الرسوم الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء (العالم الخارجي)؛
- تحرير انتقال عناصر الإنتاج،مثل رأس المال والعمل عبر الحدود؛

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة ، مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص 13.

[2] محمد بوعشة ، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة ، الطبعة الأولى ، دار الجيل ، 1999 ، ص167 .

[3] عبد المطلب عبد الحميد ، السوق العربية المشتركة ، مرجع سبق ذكره ، ص 14.

[4] نفسه ، ص 15.

- توحيد الأهداف الاقتصادية العامة وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدول الأعضاء؛
- توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدول الأعضاء،وتوحيد العملة فتصبح اقتصاديات هذه الدول بمثابة اقتصاد دولة واحدة،حيث تخضع لسلطة هيئة مركزية عليا.

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي ومستوياته

يمر التكامل عبر مراحل مختلفة تمثل درجات متباينة من التعاون الاقتصادي بين المشتركين،هذه المراحل تتمثل فيما يلي:

* **منطقة للتفضيل:** وتتمثل في اتفاق مجموعة من الدول على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على تجارة السلع والخدمات فيما بينها،مع الاحتفاظ بمعدلات الرسوم الجمركية على تجارة السلع والخدمات مع الدول الأخرى غير الأعضاء ثابتة،ويعد هذا الشكل أبسط درجات التكامل الاقتصادي.[1]
* **منطقة تجارة حرة:** وتمثل منطقة التجارة الحرة درجة أعلى من التكامل بعكس منطقة التفضيل وهي عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر يتم بموجبه تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرسوم المفروضة على كل دولة،مع الاحتفاظ بحرية كل دولة في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقتها مع بقية دول العالم غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة [2]..بمعنى آخر أن منطقة التجارة الحرة تهدف إلى إزالة كافة القيود المفروضة على تجارة السلع بين الدول الأعضاء،إلا أن لكل دولة الحق في فرض القيود التي تراها بالنسبة لعلاقاتها التجارية مع الدول الأخرى غير الأعضاء في هذه المنطقة.
* **اتحاد جمركي:** بالإضافة إلى التخلص من العوائق التجارية بين الأعضاء يتم وضع تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي[3]،حيث تصبح حركة السلع فيما بين الدول المتكاملة حرة من أية قيود جمركية أو إدارية،ولكن تطبق تعريفة جمركية موحدة على الدول غير الأعضاء في هذا التكتل تسمى بالجدار الجمركي.
* **السوق المشتركة:** بالإضافة إلى حرية انتقال السلع فيما بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي،فإنه يتم إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) فيما بين دول السوق،وعلى ذلك تشكل الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة[4].
* **تحقيق التكامل الاقتصادي (الاتحاد الاقتصادي):** هذه المرحلة هي الأكثر تكاملا من النماذج السابقة،حيث بالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات وحرية انتقال عناصر الإنتاج كالعمل ورأس المال بين الدول

---

[1] محمد أحمد السريتي،اقتصاديات التجارة الخارجية،مؤسسة رؤية للطباعة،مصر،2009،ص 174.

[2] نفسه، ص 174.

[3] سيد نميري والسعيد فتح الله،جدوى التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء اتحاد جمركي والنظرية الحديثة للتكامل،المنارة،المجلد8،العدد، دون بلد، 2002،01،ص 154.

[4] حسن عمر،الاقتصاد والعولمة،دار الكتاب الحديث،1998،ص 08.

الأعضاء،والتعريفة الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجي فإن هذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية،هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها.[1]

وعموما تمثل النماذج الثلاثة الأولى اتفاقيات تجارية فقط بينما يمثل النموذجين الآخرين مسارا موحدا في انجاز برامج التنمية.

* **الاندماج الاقتصادي:** في هذه المرحلة تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد،فإلى جانب تحقق شروط الاتحاد الاقتصادي تعين إنشاء سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادية ملزمة لجميع الدول الأعضاء،حيث يهدف إلى :[2]
  - ✓ توحيد العملية التكاملية بين الدول الأعضاء ؛
  - ✓ إنشاء بنك مركزي واحد لكافة أطراف التكامل ؛
  - ✓ توحيد الاحتياطي النقدي ؛
  - ✓ توحيد السياسات المالية و النقدية

كما يمكن أن نعبر عن مراحل التكامل الاقتصادي بالشكل التالي :

[1] سليمان ناصر ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، مجلة الباحث ، عدد 01 ، ورقلة ، 2002 ، ص 87.

[2] زينب حسن عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الدار الجامعية الجديدة ، مصر ، 2004 ، ص 300.

الشكل رقم (1): مراحل التكامل الاقتصادي ومستوياته

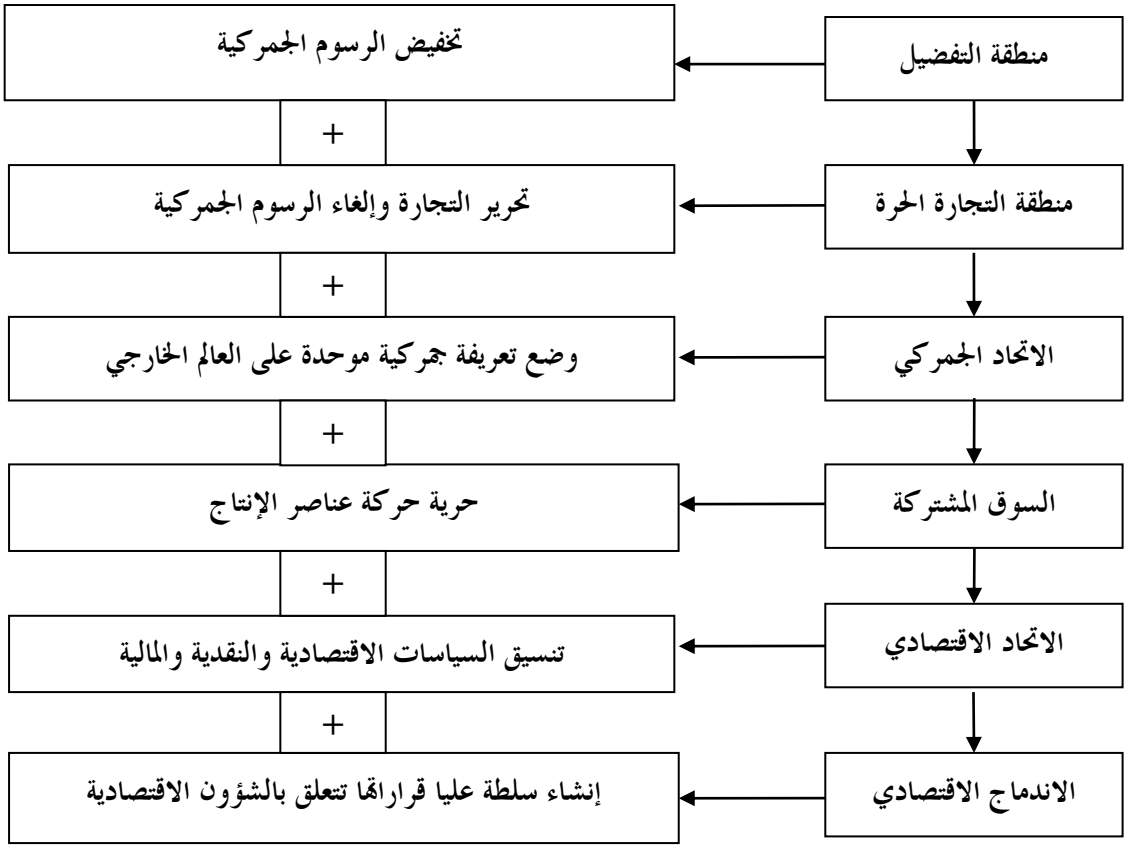

المصدر: من إعداد الطالبة.

ولتحقيق التكامل في الأشكال المنوه عنها سابقا،يتم الاعتماد على أدوات مساعدة لذلك بالنظر إليها نلاحظ أن عملية التكامل تتم إما بتحرير التجارة بين الأعضاء أو الأطراف المنتمية إليه وهو ما يعرف بالتكامل عن طريق التجارة،أو يتم بتحرير حركة عناصر الإنتاج وهو ما يسمى بالتكامل بعناصر الإنتاج أو بتنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية ويدعى بالتكامل في السياسات،وإما بالتوحيد الكامل لهذه السياسات وهو ما يطلق عليه بالاندماج الكامل[1]،ولا شك في أن التكامل الاقتصادي الذي يتم بهذه الأشكال جميعها هو تكامل عن طريق السوق وآلياته،وهو يهدف إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الكفاءة في الإنتاج والتبادل.[2]

المطلب الثالث: أهداف التكامل الاقتصادي

تختلف الأهداف المتوخاة من التكامل والوسائل المستخدمة للوصول إلى هذه الأهداف من نموذج تكاملي إلى آخر،كما أنها تختلف من حيث مفهوم التكامل وغالبا ما يجرى التمييز بين مفهومين للتكامل مفهوم ستاتيكي (سكوني) وآخر ديناميكي (حركي) .

[1] حبيب محمود،منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي،مجلة جامعة دمشق،المجلد 16،العدد الثاني،2000،ص 277.

[2] شقير محمد لبيب،مرجع سبق ذكره،ص 51.

فالمفهوم السكوني يبدأ من افتراض ضمني،ثبات كمية أو حجم وخصائص الموارد الموجودة في الدول الأطراف في التكامل،ويركز بشكل أساسي على بحث آثار التكامل في إعادة توزيع واستخدام هذا الحجم من الموارد بين فروع الإنتاج المختلفة،وبين الدول نفسها بما يحقق الاستخدام الأكفأ،وعلى بحث آثار التكامل على معدلات التبادل لكل بلد وعلى الاستهلاك أيضا.

أما المفهوم الحركي (الديناميكي) فيهتم اهتماما أساسيا ببحث وتطوير إمكانيات نمو أو تنمية اقتصاديات الدول الأطراف في التكامل،والكيفية التي يمكن أن يؤثر بها التكامل بين هذه الدول في فكرة التطوير.[1]

إن التكامل الاقتصادي ليس هدفا بحد ذاته ولكنه أداة أو وسيلة لتحقيق أهداف معينة،وبالنسبة للبلدان النامية فإن الهدف هو تنمية اقتصادياتها وتطويرها،فإلى جانب إلغاء القيود على حركة السلع وعناصر الإنتاج،فهي تقوم بما يلزم من استثمارات ومن تنسيق بين الاستثمارات من خلال العدالة في توزيعها على أطراف التكامل .

يؤدي التكامل الاقتصادي بالدول الأطراف في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية،واحتواء الاقتصاديات الوطنية في كيان اقتصادي جديد يعرف بمرحلة التكامل.

ـــ فتح الأسواق وتوسيع نطاقها،حيث أن الدول الصغيرة أصبحت لا تستطيع منافسة الدول الكبرى في الأسواق العالمية،ولذلك تسعى هذه الدول إلى عقد اتفاقيات التكامل لتسهيل عملية تسويق منتجاتها،كذلك سعت الدول الكبرى أيضا لفتح أسواق جديدة لمنتجاتها محاولة حمايتها في هذه الأسواق الجديدة عن طريق اتفاقيات التكامل الاقتصادي.[2]

كما أن اتساع حجم السوق يمكن من كسب مزايا الإنتاج الكبير،الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تخفيض تكاليف الإنتاج والأسعار ويزيد من تسويقه في الدول الأعضاء.

- زيادة معدل النمو في الدول الأعضاء نتيجة زيادة حجم الاستثمار وإقامة مشاريع اقتصادية إضافة إلى أهداف أخرى سياسية تتمثل في خلق تكتل كبير،الغرض منه مواجهة القوى العظمى في العالم،وأخرى اجتماعية تتمثل في خلق فرص شغل ورفع المستوى المعيشي لشعوب الدول .
- تقسيم العمل حيث يعتبر من أبرز منافع التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء،على أساس تخصص كل عضو في إنتاج السلع التي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية تفوق غيرها من الدول الأعضاء،بشكل يجعل الإنتاج يقوم به أكثر المنتجين كفاءة ويتيح للمستهلك إمكانية الحصول على السلعة بأقل تكلفة ممكنة .
- التقليل من حدة التوترات السياسية مابين الدول الأعضاء،وهذا ماحدث في العديد من التجارب التكاملية أبرزها إنشاء المجموعة الأوربية للفحم والحديد سنة 1951 والمجموعة الاقتصادية الأوربية سنة 1957 الذي مكن أوربا من

---

[1] نفسه ، ص 56.

[2] عبد المطلب عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص 23 .

تفادي الحروب.[1]

- تحسين شروط التبادل التجاري للدول الأعضاء،حيث أنه من المؤكد أن تكامل الدول سيعطيها قوة تفاوض ومساومة أمام التكتلات الاقتصادية الدولية بشكل يتيح لها إمكانية رفع أسعار صادراتها وتخفيض أسعار مستورداتها من العالم الخارجي.[2]

وعلى العموم فإن أهداف التكامل قد تختلف من تكتل إلى آخر،وذلك بالنظر إلى المستوى الاقتصادي الذي يميز كل دولة طرف في هذا التكتل،فالدول المتقدمة تسعى في الغالب إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناتجة عن إزالة العراقيل المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة،أما بالنسبة للدول النامية فإن المكاسب التي سيحققها هذا التكامل لا تكون بنفس القدر من الفعالية والحركية،على اعتبار أن هياكلها الاقتصادية تتسم بالهشاشة ونقص التأهيل .

المطلب الرابع: عوامل نجاح التكامل الاقتصادي

لكي تستطيع الدول الموقعة على إنشاء تكامل اقتصادي ناجح لابد وأن تتحقق لها مجموعة من العوامل نذكر منها على سبيل المثال :[3]

- التنوع والتباين في حجم الثروات المتاحة .
- التباين في حجم الطاقات البشرية المتاحة،فهناك دول تعاني من كثافة سكانية كبيرة وأخرى كثافة سكانية قليلة،مما يشجع على التقارب لتحقيق المصالح المتبادلة خاصة في القطاع الزراعي والصناعي.
- اختلاف الإمكانيات المتوفرة من قطر إلى آخر،فمن العوامل المشجعة لإقامة تكامل اقتصادي أن الدول ذات العجز المالي تستطيع أن تحصل على التمويل اللازم للمشاريع المشتركة والمتعددة لتحقيق الأمن الاقتصادي.
- اتساع نطاق السوق وما يترتب عليها من وفرات خارجية وداخلية .
- توفر البيئة الأساسية والمقصود هنا الطرق و وسائل النقل والاتصال إذ يبرز هذا العامل كعنصر هام في نجاح أي تكامل اقتصادي،لأنه حتى في ظل توفر حرية انتقال السلع و الخدمات وعناصر الإنتاج فإن مدى التكامل وفعاليته تبقى محدودة مادامت الدول المتكاملة تفتقر إلى البنى التحتية مما يؤثر على القدرة التنافسية لكل دولة.

المبحث الثالث:ماهية الشراكة الاقتصادية الدولية

[1] زايري بلقاسم، الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر مابين الجزائر والإتحاد الأوروبي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2003-2004، ص 20 .

[2] السوق العربية المشتركة،تاريخ الإطلاع 2010/01/21 www.4shared.com

[3] العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية،تاريخ الإطلاع 2010/01/21 www.shabab1.com

ختم القرن العشرون سنواته الأخيرة بترسيخ قيم وتقاليد التعاون الإقليمي المبني على السياسة السليمة، وظهور تكتلات إقليمية اتسعت مجالات اختصاصها،بحيث لم يترك أي محور إلا وتم تعزيز أسسه،ليس في تزايد عدد الدول المنتمية وإنما في القضايا التي انصب عليها الاهتمام،مما جعل إمكانية الانطلاق نحو الخارج تسير وفق صيغ وآليات متفق عليها،أخذت بعين الاعتبار المصالح المتبادلة والمتشابكة، فالتحديات الجديدة التي فرضتها المتغيرات الدولية عززت قناعات أطراف المجتمع الدولي بضرورة التعاون الجماعي،ضمن بقع جغرافية خارج التكتل المقام وتحت مسمى الشراكة.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة الاقتصادية الدولية

يعتبر مفهوم الشراكة من المفاهيم الحديثة حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية: " نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين "،أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCE) في نهاية الثمانينيات.لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا،فـ (B.PONSON) أعطى مفهوما للشراكة حيث قال:أنها تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة،تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها .

1. تعريف الشراكة

1. 1 على المستوى الجزئي

تعريف 1: هي اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك ، بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كاحتكار السوق أو رفع مستوى المبيعات .

تعريف 2: هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري بملكية مشتركة على أساس دائم،ولا يقتصر هذا التعاون على مساهمة كل منهما في رأس المال فقط،وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلاقات التجارية والتكنولوجية،ويتقاسم بذلك الطرفان المنافع والأرباح المتولدة من هذا التعاون ولكن على حسب مساهمة كل منهما في المشروع المشترك.[1]

تعريف 3: هي شكل من أشكال التعاون والتقارب بين المؤسسات الاقتصادية باختلاف جنسياتها قصد القيام بمشروع معين حيث يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك .

1. 2 على المستوى الكلي

[1] زينب عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره، ص 426.

تعريف1: تعرف الشراكة على المستوى الكلي بأنها تعاون دولتين أو أكثر في نشاط إنتاجي أو استخراجي أو خدمي،حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة سواء برأس المال أو العمل أو التنظيم،وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلا،عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة.

تعريف 2: هي اتفاق عدد من الدول لتحقيق غايات أو مصالح معينة تهم الدول المشتركة أو تشمل دولا أخرى غير مشتركة معها مثل الشراكة الدولية للقضاء على وباء معين،الشراكة الدولية للحد من التسلح،الشراكة الدولية حول ميثاق حقوق الإنسان أو غايات إنسانية أو تكون الغاية سياسية كالشراكة الأوربية[1].

وعلى أية حال فإن الشراكة كمفهوم هي اتفاق بين طرفين أو أكثر لتحقيق أهداف مشتركة بواسطة انجاز عدد من الأعمال المشتركة،مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح الخاصة لكل شريك.

2. خصائص ومميزات الشراكة

إن الشراكة تعد الوسيلة المفضلة في الوقت الراهن بالنظر إلى الخصائص و المميزات التي تتمتع بها والتي نذكر منها :[2]

- تسمح الشراكة بدولية النشاطات التي تقوم بها المؤسسة،وتدفع بها إلى الدخول في الاقتصاد العالمي؛
- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال،بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو معرفة؛
- تسمح الشراكة في الدخول إلى أسواق جديدة،والتي يتم من خلالها توسيع النشاط الاقتصادي لطرفي الشراكة؛
- تعتبر الشراكة عامل مهم لتنشيط ودفع الاستثمار الأجنبي؛
- تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون؛
- الإنتاج بتكاليف منخفضة؛
- تساعد الشراكة على تخفيف العبء في ميزان المدفوعات،حيث سيتم التقليل من التحويلات الرأسمالية إلى الخارج في شكل أرباح إلا بقدر نصيب الشريك الأجنبي؛
- رفع الطاقات التصديرية للبلد والتقليل من الواردات وتوفير مناصب الشغل.

المطلب الثاني: أسباب اللجوء إلى الشراكة

---

[1] www.federation khemisset.maktoobblog.com تاريخ الإطلاع 2010/01/25

[2] عمورة جمال،دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو- متوسطية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر ،2006/2005،ص 164.

تلعب الشراكة دورا هاما وأساسيا بالنسبة للدولة والمؤسسة،فلجوء كل منهما إلى هذا الأسلوب راجع للأسباب التالية:

* توسيع نفوذها العالمي في إطار التنافس مع القوى الكبرى؛
* توسيع نطاق منتجاتها للاستفادة من مزايا الحجم الكبير؛
* اكتساب المزيد من الخبرة بظروف الأسواق المحلية والأجنبية من خلال الصادرات والاستثمار المباشر؛
* تشجيع المساهمة المحلية إلى جانب الشريك الأجنبي،وهذا في الواقع يمثل ضمانا لهذا الأخير وتقليلا للمخاطر؛
* أن تربط مشاريع المشاركة بين العلم والتكنولوجيا والمعدات الخاصة بالدول المتقدمة وبين رؤوس أموال الدول النامية؛
* إنشاء مشاريع من شأنها أن ترفع من القدرة الشرائية للأفراد وتخلق فرص للشغل وتمكن أيضا من زيادة الصادرات؛
* العمل على دمج الاقتصاديات المتقدمة باقتصاديات الدول النامية والاستفادة من أسواقها؛
* إبرام الاتفاقيات اللازمة لضمان المزايا والإعفاءات الجمركية والتسهيلات للسلع الزراعية والصناعية مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل؛
* ستؤدي الشراكة إلى تحسين نوعية وجودة منتوجات الدول النامية خاصة وأن هذه الدول تتمتع بالعديد من المزايا التي تؤهلها لذلك كطبيعة المناخ واليد العاملة الرخيصة،ولا يمكن أن يتأتى هذا إلا في ظل المنافسة وبدون عراقيل جمركية أو سياسات حمائية في أسواق الدول المتقدمة التي تعتبر الشريك التجاري الأول لها؛
* تمكن الشراكة من الاستفادة من برامج المساعدات الممنوحة من طرف الدول المتقدمة في مجالات الدعم المالي والفني والتدريب،وإجراءات مراقبة الجودة ونقل التكنولوجيا وهذا مجال يدخل الدول إلى مصاف المنافسات الدولية الكبيرة.

وعليه فإن نجاح اتفاق الشراكة مرهون إلى حد كبير بتوسيع نطاق المشاركة والاستفادة أكثر من المزايا التي يقدمها الشريك مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار التي قد تنجم عنها.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن أسلوب الشراكة

يترتب عن أسلوب الشراكة كغيرها من الأساليب الأخرى آثارا ايجابية وأخرى سلبية يمكن جمعها فيما يلي:

1. **الآثار الايجابية** :تتمثل الآثار الايجابية للشراكة في:[1]

- وضع حد للتبعية الاقتصادية والسياسية ؛
- تشجيع المستثمرين المحللين والأجانب على الاستثمار وفق اتفاقية شراكة تتيح لهم جملة من المزايا؛
- تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين تلك الموجودة في دول المركز (الشركات الأم) وتلك الناشئة في مختلف الفروع في

[1] بن عزوز محمد،الشراكة الأجنبية في الجزائر،واقعها وآفاقها،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2001،ص 12.

الدول الأجنبية ؛

- زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات ورؤوس الأموال المحلية عند توظيفها مع المشروع الأجنبي، وتشجيع الأفراد والمستثمرين المحليين على عدم تهريب أموالهم للخارج، باعتبار أن المشروع المشترك يعمل على تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني، عكس الاستثمار الأجنبي المملوك بصفة كاملة للطرف الأجنبي الذي يخدم مصالح دول المركز أساسا؛
- الحصول على امتيازات وإجراءات تفضيلية في هذه الدول لا يمكن أن تحصل عليها في بلدانها الأصلية؛
- زيادة حدة المنافسة في العديد من القطاعات الصناعية مما يؤدي إلى توسيع بعض الصناعات وانكماش البعض الآخر،نتيجة لإعادة تخصيص الموارد المحلية في سبيل زيادة النمو الاقتصادي.

2.الآثار السلبية للشراكة: وتتمثل في :[1]

- تؤدي الشراكة إلى إنشاء كيانات كبرى تقلل من القدرة التنافسية للصناعات الوطنية،في ظل إلغاء الحماية وهذا سيؤدي إلى القضاء على الصناعات الوطنية الناشئة؛
- قد يطغى هدف الربح والتوسع والابتكار على حماية المستهلك،وذلك بتقديم سلع أو خدمات ضارة أو ربما قد تزرع هذه المنتجات عادات استهلاكية تتنافى مع عادات وتقاليد المجتمع.
- قد تؤدي الشراكة إلى فقدان المركز التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وبالتالي تدهور فرص نمو وتطور هذه الصناعات؛
- كما يترتب أحيانا على قيام تحالفات بين الشركات الكبرى خلق مراكز تجارية ضخمة مما يؤدي إلى غياب المنافسة وتدهور القدرة التنافسية لبقية الشركات،وبالتالي ظهور عدم تكافؤ الفرص التنافسية؛

وفي الأخير يمكن أن نوضح أجه الاختلاف في هذه المصطلحات الاقتصادية وذلك من خلال الجدول التالي :

[1] النجار فريد، التحالفات الإستراتيجية، من المنافسة إلى التعاون، خيارات القرن الواحد والعشرين، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر،1999،ص 92 .

جدول (1) :الفرق بين مفاهيم التعاون والتكامل والشراكة

الأسلوب / الخصائص	التعاون	التكامل	الشراكة
النطاق الجغرافي	لا يشترط في أسلوب التعاون أن تكون الدول المتعاونة متجاورة جغرافيا.	لا ينشأ التكامل إلا إذا كانت الدول تقيم ضمن إقليم جغرافي واحد.	لا يشترط في الشراكة إقامة الدول ضمن إقليم جغرافي واحد.
الخصائص الإقليمية	بإمكان أي دولة أن تقوم بعلاقات تعاون مع أي دولة أخرى،حتى وإن اختلفتا في الأنظمة والمستويات الاقتصادية.	يشترط التجانس والتقارب في المستويات الاقتصادية.	لا يشترط على الدول للدخول في شراكة أن تكون أنظمتها الاقتصادية والسياسية متقاربة وإنما تسعى الشراكة بسياستها المختلفة إلى التقليل من الفوارق.
المدة الزمنية	التعاون هو اتفاق طويل أو متوسط المدى.	ليست للتكامل مدة زمنية محددة وإن كانت تقتضي كل مرحلة من مراحل التكامل مدة محددة لاستكمال شروطها.	الشراكة هي اتفاق طويل أو متوسط المدى.
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب.	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب.	دعم الاستقرار السياسي والأمني بين الدول المتحالفة.
التوجه الاقتصادي	الحفاظ على سمات كل دولة محل التعاون مع التخفيف قدر الإمكان من التفاوت بين الدول المتعاونة.	إنشاء كيان اقتصادي جديد يضم جميع الدول المتكاملة.	محافظة كل دولة طرف في الشراكة على استقلاليتها مع الشريك الآخر.
الهدف الاستراتيجي	الحصول على معاملة تفضيلية مع إحداث نوع من التغير على مستوى المجال المتعاون فيه.	تحقيق اندماج اقتصادي أو وحدة اقتصادية متكاملة.	تبادل المنافع والخبرات وتقاسم الأرباح والمخاطر.
تنقل عناصر الإنتاج	غير متاح،والتنقل في هذا الأسلوب يكون وفق شروط	تحرير تدريجي فيما يخص انتقال عناصر الإنتاج ويستكمل عند الاتحاد.	غير متاح ولكن قد يسمح وفق شروط محددة.

من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول يمكن أن نستنتج أن هناك أوجه تشابه و أوجه اختلاف عديدة فيما يخص هذه المصطلحات،فمصطلح التعاون مثلا كان سائدا منذ العصور الأولى لظهور الإنسان،ولكنه مع مرور الزمن تطور فأدخلت

عليه بعض التعديلات بما يتماشى ومتطلبات الدول التي تسعى جاهدة لمقاومة سياسة الانغلاق وتشجيع سياسة الانفتاح،حيث شاعت نظريات متعددة أفرزها الفكر الاشتراكي والرأس مالي تثمن الاتجاهات التالية: التعاون والتكامل والشراكة،بما يخدم التطلعات الاقتصادية للدول،حتى ولو كان هذا الأسلوب مبتكرا أو غير مألوف.

خاتمة الفصل التمهيدي:

احتلت العلاقات الاقتصادية الدولية أهمية جد بالغة على صعيد كافة دول العالم،إلى أن أضحت المحرك الأساسي والرئيسي لكل مناحي الحياة داخل جميع الدول،فبموجب تلك العلاقات يتحدد مستوى التنمية الاقتصادية،التي لا يخفى أثرها البارز على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية بل والسياسية أيضا.فحتى وإن اختلف شكل هذه العلاقة فإن توجه الدول بشكل عام سواء كانت فقيرة أو غنية نحو إقامة علاقات تعاون يعد إدراكا منها لأهمية وضرورة هذا الانفتاح،وذلك لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ولتعزيز استغلال جميع إمكانياتها المادية والبشرية والتقنية المتوافرة لديها.

الفصل الأول

تمهيد الفصل:

إن التحولات المتسارعة في العلاقات الاقتصادية الدولية والتطورات العلمية والتكنولوجية التي مر بها العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين،نتج عنه مفهوم جديد يدعى العولمة،فما أفرزته هذه التغيرات من اندماجات دولية ومؤسسية متنامية أصبحت تؤثر بشكل كبير على المحيط الاقتصادي العالمي،حيث أضحت بذلك مظاهر العولمة واقعا لا يمكن تجاهله،فالخطى السريعة والمتلاحقة للاقتصاد العالمي سواء في شكل تحرر أو في شكل تكتلات اقتصادية،على الرغم من أهميتها وحجمها إلا أن خطورتها تظهر حينما نتحدث عن الدول النامية عموما والدول العربية بصفة خاصة،وترجع هذه الخطورة إلى أن هذه التطورات تتجه في معظمها لصالح الدول المتقدمة،وأن النصيب الأكبر من ثمار هذا التطور تجنيه هذه الدول،مما يعمق الاختلال بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: ماهية العولمة

المبحث الثاني: ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية

المبحث الثالث:الواقع الاقتصادي للدول العربية في ظل العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية

المبحث الأول:ماهية العولمة

تعتبر العولمة ظاهرة معقدة وذات تأثير مزدوج سلبي وايجابي على أبعاد الحياة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا،حيث تفرض تحديات كبيرة على المجتمعات،ويظهر تأثيرها بشكل أكبر من الناحية الاقتصادية والثقافية بسبب مساسها المباشر بحياة الأفراد،وتتطلب العولمة عقلية متفتحة ونسبية للتعامل معها،و نظرا لاستفحالها وسيطرتها على مجالات الحياة المختلفة،أصبح من غير الوارد تبني سياسة العزلة أو القطيعة للتعامل معها،لذا فإن السياسة العقلانية المتوازنة هي السبيل الصحيح للتعامل معها.

المطلب الأول : نشأة ومفهوم العولمة

أصبحت العولمة منذ عقد تسعينات القرن الماضي حديث الساعة واختلفت المواقف بشأنها،فهناك من يرى فيها خيرا عميقا فيدعو إليها،ومنهم من يراها وبالا فيقف منها موقف الخائف المترقب وهناك من يحار منها متسائلا عن كنهها وآثارها وحتميتها،وما إذا كانت ظاهرة عابرة أم عملية تلقائية مستمرة.

1. مفهوم العولمة:

لم يتفق الباحثون على تعريف موحد وشامل للعولمة *نظرا لحداثة المصطلح وتشابكه مع عدة مناح،فاختلافهم بين من يطرحها على أنها ظاهرة ايجابية وبين من يطرحها على أنها ظاهرة سلبية ناتج عن تأثرهم بالإيديولوجيات التي يعايشونها في مجتمعاتهم.

فمن بين من يطرحون العولمة على أنها ظاهرة ايجابية،نجد الأستاذ على أحمد سليمان حيث يقول: " ***العولمة هي تحقيق لاندماج الدول النامية بدرجة أكبر وبفاعلية في الأسواق العالمية،كما يرى أن حقيقة العولمة تستمد من العلاقة المفترض أن تقوم بين الدول المتقدمة والدول النامية ففي رأيه أن الاندماج لا يقف عند تصدير السلع فقط،بل يتجاوزه في الخدمات ورؤوس الأموال"*** [1].

وان كان محمد عبد الشفيع يؤيدها بشكل آخر،حيث يقول:"***أن العولمة هي عملية صبغ الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالصبغة العالمية،فأي مجتمع قومي لا يستطيع الانكفاء على ذاته اليوم وإنما لا بد أن يدخل في علاقات مفتوحة ومتعددة الأطراف مع بقية دول العالم،فحينما يدخل المجتمع القومي في تعاون مفتوح مع كافة الأطراف فإنه يجسد هذه الظاهرة العالمية الجديدة.***"[2]

---

* يسمى هذا المصطلح باللغة الفرنسية Mondialisation،وباللغة الإنجليزية Globaliszation .

[1] محمد الكتاني،العولمة والهوية،أكاديمية المملكة المغربية،الرباط،1997،ص 91 .

[2] مؤيد عبد الجبار الحديثي،العولمة الإعلامية،الأهلية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،الأردن،2002،ص 48.

فيما يطرحها بعض المفكرين على أنها ظاهرة سلبية،حيث وصفها (بريجستكي) مستشار الأمن القومي الأمريكي سابقا بقوله: " أنه بواسطة التلفاز وعبر الأقمار الاصطناعية، يتم البث مباشرة وبهذا ينتقل العالم إلى المدينة العالمية بأحيائها الفقيرة والغنية،المستقرة والمضطربة وهذه المدينة العالمية سيكون بها نوع من الفوضى في دول العالم الثالث تؤدي إلى تمزق النسيج الاجتماعي والسياسي بما يؤدي إلى زيادة الاستعداد للتنازل عن جزء من السيادة ".

أما الدكتور عبد الله أبو راشد فيقول: ***"العولمة هي التعبير عن انسحاق الإنسان أمام أسطورة الآلة والتقدم العلمي وتمركز رأس المال وانعدام القيم الإنسانية والأخلاقية،وسيادة منطق الربح والازدهار الفردي والبقاء للأقوى ".*** [1]

دون أن ننسى الرأي المحايد والذي لا يرى إن كانت العولمة ظاهرة سلبية أو إيجابية للمجتمعات ككل،وإنما يفسر الظاهرة على ما تتضمنه من مفاهيم عامة.

فالأستاذ محمد الأطرش" يرى بأن العولمة تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقنية .... ومن ثم خضوع العالم لقوى السوق العالمية ...والعنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات المتعددة الجنسيات ..." [2]

وتعريف آخر يشير للعولمة على ما ميزها من انتشار واسع المدى،وفي كل أنحاء العالم للمبيعات وعمليات التصنيع،مما يشكل إعادة صياغة التقسيم الدولي للعمل .[3]

– العولمة صيرورة رأسمالية تاريخية يتحول فيها خط الإنتاج الرأس مالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتسويق والتجارة إلى دائرة عولمة الإنتاج سوية مع عولمة رأس المال الإنتاجي وقوى وعلاقات الإنتاج الرأس مالية مما يقود إلى إخضاع العالم كله إلى النظام الرأس مالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأس مالية المتقدمة،وهكذا يمكن اعتبار العولمة عملية تراكمية لتطورات مستمرة في المؤسسات والعلاقات السياسية الاقتصادية العالمية تتجه دائما نحو تحرير التجارة والتمويل الدوليين،ونقل التكنولوجيا والمعلومات والمعرفة وتبني نظام السوق الرأس مالي الحر[4].

من التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص ما يلي:"

- اختلاف الباحثين بشأن تحديد مفهوم واحد سببه تعدد في الملامح التي ظهرت بها العولمة؛
- إن لب موضوع العولمة هو زيادة حجم العلاقات،ولكن هذه الزيادة لا تحدث من فراغ وإنما من خلال أدوات ووسائط وهي ما نسميها بالتكنولوجيا؛
- بعض التعاريف تصف العولمة بظاهرة ما بعد الامبريالية وما بعد الاستعمار،أو تلك المنظومة المتكاملة من خلال

---

[1] محمود عبد الفضيل،مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة،الطبعة الأولى،دار الشروق،القاهرة،2000،ص 118.

[2] محمد الأطرش،العولمة والهوية الثقافية،المستقبل العربي،العدد 229،مارس 1998،ص101.

[3] محي محمد مسعد،ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق،دار المطبوعات الجامعية،مصر،2004،ص 45.

[4] عبد المنعم سيد علي،العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية والاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي،المستقبل العربي،(قاعدة بيانات مكتبة جامعة اليرموك،الأردن،ص 42)

العلاقات النفعية المتبادلة،وإن كان معدل التبادل النفعي منها مرتفع لصالح الدول المتقدمة؛

- العولمة هي تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل.

2. نشأة العولمة تاريخيا

في البدء لابد من الإشارة إلى أن ظاهرة عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة ليست اكتشافا غريبا جديدا،وإنما الدولة الإسلامية وقبل أربع عشر قرنا ونيفا قد أوجدت مجتمعا إنسانيا متعايشا مع غيره،بل إن انتقال التجارة والمال والعمال للكسب كان رائجا في ذلك الوقت وبلا قيود أو عوائق إدارية أو تشريعية.فانتقال المسلمين بأموالهم ومعارفهم ومهاراتهم واستقبالهم لغيرهم في أمان وفق قواعد عادلة،أكد بشكل واضح أنه كان هنالك تدويل حقيقي لعناصر الإنتاج ومفهوم عادل وناجح للعولمة،فالعولمة كظاهرة ترتبط بتطور الوعي الإنساني غير أن العولمة تتم اليوم في عالم يتسم بالتوزيع غير العادل للسلطة والثروة والقوة العسكرية،لذا فإن القوى المهيمنة والمسيطرة عالميا قد حولت ولونت وأخضعت العولمة لمصالحها الذاتية [1].

وإن كان هناك اختلاف فيما قيل سابقا عن نشأة العولمة وما حدده وخططه الخبير(رولاند روبسون) في النشأة الأولية للعولمة من خلال تتبعه لمراحل تطورها وامتدادها عبر المكان والزمان،فنقطة الانطلاق في نموذجه هي ظهور الدولة القومية الموحدة،وبهذا يقول أن انتشار المجتمعات القومية في القرن العشرين هو فعل من أفعال العولمة،كما أن هناك عاملان مكونان للعولمة يعتبران بالإضافة إلى عامل الدولة القومية هما " الأفراد والإنسانية "،فصياغة نموذجه من خلال التطور الزمني التاريخي يوصلك إلى الوقت الراهن بتقسيمه لنشأة العولمة إلى خمسة مراحل هي :[2]

2. 1 المرحلة الجنينية (1500 – 1750): شهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية في أوربا وإضعاف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى،كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية.

2. 2 مرحلة النشوء (1750 – 1870): وقد شهدت أوربا فيها تحولا حادا في فكرة الدولة المتجانسة و الموحدة،ونشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية،وزادت الاتفاقيات الدولية إلى حد كبير وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي والاهتمام بموضوع القومية والعالمية.

2. 3 مرحلة الانطلاق (1870 – 1920):وبدأت فيها عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها،وحدث تطور هائل في عدد وسرعة الأشكال الكونية للاتصال وظهرت المفاهيم المتعلقة بالهويات القومية والفردية،إلى جانب مفاهيم كونية مثل "خط التطور الصحيح".

2. 4 مرحلة الصراع من أجل الهيمنة (1921 – 1965): شهدت خلافات وحروب فكرية حول المفاهيم والمصطلحات الناشئة والمتعلقة بعملية العولمة،حيث بدأت مع مرحلة الانطلاق كما شهدت هذه الفترة صراعات كونية

[1] عمر عبد الله كامل،السوق العربية المشتركة السياج الواقي للاقتصاد العربي،الندوة العربية حول التجارة والاستثمار،القاهرة،25-26 ماي،1997،ص 2 .

[2] مركز دراسات الوحدة العربية ، العرب والعولمة ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ، الطبعة الثالثة ، بيروت،أفريل 2000، ص30.

حول أشكال وصور الحياة المختلفة،وفيها تم التركيز على حقوق الإنسان نتيجة حوادث الحرب التي تم فيها استعمال القنبلة الذرية على اليابان،وبروز دور الأمم المتحدة.

2. 5 مرحلة عدم اليقين (1965 إلى يومنا هذا): حيث بدأت منذ الستينات وأدت إلى اتجاهات اقتصادية مختلفة وأزمات أيضا في التسعينات،وقد تم إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي وتعمقت فيها قيم ما بعد المادية،كما شهدت هذه المرحلة نهاية الحرب الباردة وانتشار الأسلحة النووية وتوسع الشركات المتعددة الجنسيات والحركات العالمية لرأس المال والأفراد،وقد واجهت المجتمعات الإنسانية خلال هذه الفترة وما بعدها مشكلات عديدة،منها تنوع في الثقافات وتعدد السلالات داخل المجتمع الواحد حيث أضحى النظام الدولي أكثر سلاسة،فأصبحت معظم الشعوب تتغنى بها خاصة فيما يتعلق بحماية الأقليات في إطار حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: الفرق بين مصطلحات العولمة والكونية والتدويل

إن التدويل ظاهرة شقت طريقها نحو عالمنا في أواخر القرن التاسع عشر،حينما عقدت القوى الاقتصادية العظمى عزمها على تنفيذ سياسة الحرية التجارية على المستوى العالمي،ثم خمدت حركته تحت الموجة الحمائية غير العادية التي اجتاحت العالم فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية،ثم نشطت تدريجيا إلى أن وصلت الآن إلى قمتها،فهناك درجة عالية من حرية المعاملات في أسواق الدول المختلفة تتيح لها الانفتاح على الاقتصاد الدولي والتشابك معا،وقد تحررت معاملات الصرف الأجنبي من قيودها ونمت أسواق رؤوس الأموال الدولية على نحو لم يسبق له مثيل،وزاد نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ونمت التكتلات الاقتصادية كما وقعت اتفاقية لتحرير التجارة العالمية في السلع والخدمات وهي اتفاقية منظمة التجارة العالمية على المستوى العالمي امتداد وتطويرا لاتفاقية التجارة والتعريفة GATT * السابقة[1].أما العولمة فهي اتجاه جديد ومعاصر يمثل مرحلة تالية للتدويل،ويؤدي إلى نظام اقتصادي عالمي يحل محل النظام الاقتصادي الدولي تختفي فيه الحدود المصطنعة بين اقتصاديات الدول،وتختفي السياسات والقوانين القومية وتعوض بقوانين أو قوى محايدة " فوق قومية " حيث تعتمد العولمة على أربعة مقومات رئيسية هي:

- ✓ حرية تنقل رؤوس الأموال؛
- ✓ حرية إقامة الصناعات؛
- ✓ عالمية المعلومات التي ترتبت عن الثورة التقنية الأخيرة؛
- ✓ حرية المستهلك عالميا في انتقاء ما يريد من أي مصدر يشاء .

---

* تم إبرام هذه الاتفاقية في عام 1947 و قد شهدت إلى عام 1993 ثمان جولات للتفاوض تميزت الجولات الخمس الأولى منها بالتركيز على تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية،حيث حققت بالفعل تقدما ملحوظا لإزالة الكثير من القيود الجمركية و العمل على التحرير التدريجي للتدفقات السلعية ، وتعتبر الجولات الثلاث (كينيدي،طوكيو،الأروغواي) من أهم و أنجح الجولات خلال مشروع الجات،وهذا لما حققته من نتائج إيجابية في تحرير التجارة الدولية.

[1] عبد الرحمان يسري أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، الدار الجامعية،الإسكندرية،2001،ص 318 .

أما عن الكونية أو ما يطلق عليها بالكوننة فهي كونية حقوق الإنسان،الحريات،الثقافة،الديمقراطية،فالكوننة إذن ذات طابع معنوي وروحاني يتجلى في الثقافة والمبادئ والقيم والمفاهيم وفي تحديث وسائل وأساليب الممارسة الديمقراطية وفي العلاقات الدولية بينما يعني مصطلح العولمة عولمة التكنولوجيات،السوق، المعلومات أي أن العولمة يطغى عليها الطابع المادي والتجاري وهذا ما نجده يتجسد في" الانترنت ".[1]

المطلب الثالث:التحليل الاقتصادي لظاهرة العولمة

تهدف ظاهرة العولمة إلى إقامة تجارة عالمية بلا قيود،وإعلام يجول الكرة الأرضية إلى قرية إعلامية تختفي فيها الفوارق والحدود،وثقافة عالمية لا تتأثر بتنوع وتباين اللغات والحضارات.

إن ما يهمنا من دراسة العولمة هو إبراز البعد الاقتصادي لهذه الظاهرة،فتغليب الفلسفة الاقتصادية الحرة لتحكم النشاط الاقتصادي العالمي وذلك بعد انهيار الفلسفة التي كان يقودها الاتحاد السوفيتي عام 1991،يؤدي ذلك إلى تعزيز الاتجاه نحو دعم وتقوية مثلث إدارة العولـــــمة بأضـــــلاعها الثلاثة (صندوق النقد الدولي،البنك الدولي،منظمة التجارة العالمية).وذلك لكي يتولى تصريف شؤون الاقتصاد العالمي الذي يتم عولمته تدريجيا وفق النسق الأمريكي[2]،بل أن هناك دعوة إلى دمج الأضلاع الثلاثة بالإضافة إلى منظمة العمل الدولية لتكوين منظمة الاقتصاد العالمي.

1. العولمة الاقتصادية:

سيطرت آليات العرض والطلب والرأسمالية على السوق وظهور ما يسمى بالسوق العالمي والتكتلات الاقتصادية الكبرى،وإزالة الحواجز بين الدول واحتكار الشركات المتعددة الجنسيات عمليات الإنتاج والتوزيع للمنتجات والسلع في كل مكان،فضلا عن الثورة التي حدثت على صعيد انتقال رؤوس الأموال،وبالتالي فإن الاقتصاديات الوطنية خاصة في مجتمعات العالم الثالث باتت بشكل متزايد عاجزة عن المنافسة.

وفيما يلي جدول يوضح توزع الأطراف المعنية بالعولمة حسب الاتجاه السياسي والاقتصادي والثقافي.

جدول رقم (1-1): توزع الأطراف المعنية بالعولمة حسب الاتجاه السياسي والاقتصادي و الثقافي.

الاتجاهات / الأطراف	السياسة	الاقتصاد	الثقافة والإعلام
الطرف القوي	دول الشمال أمريكا، أوربا ، اليابان	الشركات المتعددة الجنسيات، البنوك	المؤسسات العلمية والفنية والإعلامية العالمية
الطرف الضعيف	دول الجنوب أو العالم الثالث	الشركات الصغيرة وأنماط الإنتاج التقليدية	المؤسسات العلمية والإعلامية والفنية المحلية

[1] www.boogy5.maktoobblog.com الفرق بين العولمة والكوننة،تاريخ الإطلاع 2010/01/13

[2] سامي عفيف حاتم ، اقتصاديات التجارة الدولية ، الطبعة الثالثة ، مطبعة الإسراء ، القاهرة ، 2003 ، ص 116.

من الجدول يلاحظ تصدر الأطراف القوية من دول ومؤسسات اقتصادية وثقافية وإعلامية الواجهة وذلك لما تتميز به من سيطرة شبه كلية على الاقتصاد العالمي ككل،أما الأطراف الضعيفة فهي تمثل العنصر المهيمن عليه من قبل الأطراف القوية،وبالتالي لن يكون تأثيرها على الاقتصاد العالمي كبيرا كالأطراف القوية.

2. أنواع العولمة الاقتصادية:

إن المتتبع لتطورات العولمة يجد أن هناك مجموعة رئيسية من التغيرات العالمية التي تحدث على نطاق واسع،والمتمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية وكذلك النمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر، وبصفة خاصة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وتصاعد الثورة التكنولوجية وتكامل نظام الاتصالات بشكل كبير بالإضافة إلى تكامل الأسواق العالمية في مجال السلع.

هذه المتغيرات يمكن أن نصنفها إلى نوعين رئيسيين هما عولمة إنتاجية وعولمة مالية .

2. 1 عولمة الإنتاج

يلاحظ أن عولمة الإنتاج تتم بدون وجود أزمات مأساوية مثلما يحدث بالنسبة للعولمة المالية،وتتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات،وتقسم إلى اتجاهين هما :[1]

2. 1. 1 الاتجاه الأول والخاص بعولمة التجارة الدولية: لقد زادت معدلات التجارة الدولية بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات،حيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي،فعلى سبيل المثال زاد معدل التجارة العالمية حوالي 9% سنة 1955 بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 5% أما في سنة 2008 فقد تساوى تقريبا معدل نمو الناتج المحلي العالمي ومعدل نمو التجارة العالمية حيث بلغا 3.2 % و 3.3 % على التوالي،وذلك بسبب تفاقم الأزمة المالية العالمية،والتي بدأت بالظهور خلال عام 2007 حيث امتدت هذه الأزمة إلى قطاع الإنتاج السلعي،ما أدى بالعديد من المؤسسات الصناعية والخدمية العالمية إلى مواجهة صعوبات غير مسبوقة أدت إلى تسريح العمالة في عدد منها.

2. 1. 2 الاتجاه الثاني والخاص بالاستثمار الأجنبي: حيث يلاحظ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي زاد بمعدل أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة العالمية،حيث كان يصل في المتوسط إلى حوالي 12 % خلال عقد التسعينات،ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات في إحداث المزيد من التغيرات في المجال المالي والصناعي والتجاري،ولكن في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2008 عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعا محسوسا،حيث سجلت انخفاضا يقدر بـــ 35 % على خلفية الأزمة المالية العالمية.

[1] محمد العربي ساكر ، محاضرات في الاقتصاد الكلي ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2006 ، ص 193.

2. العولمة المالية

وهي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي،مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي،من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق رأس المال الأكثر ارتباطا وتكاملا.

وتتمثل العولمة المالية في مجموعة من المعاملات هي :

- ✓ المعاملات المتعلقة بالاستثمار في الأسواق المالية كالأسهم والسندات؛
- ✓ المعاملات المتعلقة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات؛
- ✓ المعاملات المتعلقة بالبنوك والودائع والاقتراض والودائع الأجنبية؛
- ✓ المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية كالقروض والمنح؛
- ✓ المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وتحولات الإرباح عبر الحدود.

المطلب الرابع : الآثار المترتبة عن العولمة

إن التحولات الجديدة في العلاقات الدولية التي جاءت على أثر الفراغ السياسي والعسكري والأيديولوجي الذي تركه انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة،أدت إلى استكمال مقومات هيمنة النظام الرأسمالي العالمي على مقدرات شعوب العالم،في إطار ظاهرة العولمة الراهنة التي جعلت من كوكبنا كله مجتمعا عالميا،تسيطر عليه إرادة القوة العسكرية المسخرة لخدمة قوة الاقتصاد ورأس المال،حيث أصبحت هذه الاقتصاديات أسيرة لمفاهيم السوق والمنافسة الاحتكارية التي تتحكم فيها القمم الاقتصادية العملاقة،متخطية الحدود والقيود مستندة في ذلك إلى قوى السوق وبإشراف مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي كما طرحنا هذا سابقا.وإجمالا يمكن القول أن للعولمة آثار عديدة مست مختلف جوانب الحياة والتي نذكر منها مايلي:[1]

1. التأثير السياسي للعولمة:ويتمثل فيما يلي:

- تراجع مفهوم السيادة.فبعد أن كانت الدول تعتصم بحقها في سن قوانين وطنية نافذة لا تعطلها قوانين أخرى،أصبح فرع القانون الدولي يقضم من مجالات القوانين الوطنية بصورة مستمرة ويتعاظم هذا الاستقطاع مع قوة مسار العولمة؛
- عدم القدرة على إدارة الاقتصاد والمجتمع والأفراد والإعلام بسبب ظهور الشركات المتعددة الجنسيات في هذا العصر والتي أضحى لها قوة كبيرة حتى في القرارات المتعلقة بسيادة وسلطة الدولة،فأصبحت تسيطر على العملية الاقتصادية سواء داخليا أو خارجيا أي على المستوى العالمي ككل؛
- من تأثيرات العولمة أيضا تغير ولاء الفرد بعد ظهور كيانات جديدة مثل الشركات العالمية وزيادة دور المجتمع المدني

[1] أنظر إلى : - سامي عفيفي حاتم،مرجع سبق ذكره، ص ص 26 – 28 .

- عماد يونس ،العولمة تاريخ-أبعاد ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، 2005 ، ص 56.

- العولمة، تاريخ الإطلاع 2010/01/15 www.cotobarabia.com

بمنظماته غير الحكومية أثر ذلك في ولاء الفرد للدولة فأصبحت هناك ولاءات " تحت وطنية" و أخرى" فوق وطنية "،أما الأولى فهي الولاء للأسرة أو الدولة،والثانية هي ولاء للشركات العالمية أو المنظمات غير الحكومية وهنا تظهر إشكالية أزمة السلطة التي تعاني منها الدول النامية بصفة دائمة؛

- تعميق العولمة للتناقض الحاصل بين مفهوم الدولة الضعيفة ومفهوم الدولة القوية والتي يسعى النظام الليبرالي جاهدا لتكريسها في ظل العولمة ؛
- إضعاف وتهميش الدول الفقيرة و تجريدها من أي دور سوى الخضوع السياسي استمرار تأمين المواد الخام،و إقامة القواعد الأحلاف العسكرية وفق ما تحدده التوجهات و المخططات؛

كما أن العولمة لا تقود بالضرورة إلى فقدان الحكومات الوطنية لاستقلالها الذاتي،لكنها تسفر بالتأكيد عن إعادة تقاسم الأدوار السياسية والاجتماعية والأمنية،مع دوائر رجال الأعمال والمنظمات الدولية،ومع طائفة واسعة من تجمعات المواطنين.

2.التأثير الاقتصادي للعولمة:ويتمثل فيما يلي:

* زيادة حركة التجارة العالمية فمن أهم الآثار الاقتصادية للعولمة تحويل العالم إلى سوق واحدة،نتج عنه زيادة حجم الصادرات عبر العالم حتى وصلت إلى ما نسبته 9.2 % سنة 2006 لينزل إلى ما معدله 3.3 % سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية؛
* زيادة حركة الاستثمارات الخارجية،فمثلا أقام اليابانيون العديد من المصانع في الولايات المتحدة الأمريكية كاستثمار خارجي حتى لا تعيقهم القيود التي تضعها تلك الدول على الصادرات إليها،ولتتجنب تكاليف النقل الباهظة والاقتراب أكثر من المواد الخام؛
* فرض مركزية الصناعة وتطورها في الدول المتقدمة،مما سيقضي على الصناعات الناشئة في الدول النامية التي لن ترقى إلى مستوى منافسة الإنتاج الصناعي المتطور خاصة في ظل إلغاء الحواجز الجمركية؛
* انفتاح النظم المالية العالمية والتي أصبح لها القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي خاصة بعد أن ألغت الدول الغربية سقوف أسعار الفائدة،مما سمح بجذب الكثير من المستثمرين الأجانب.وبالتالي أصبحت النظم المالية أكثر انفتاحا من ذي قبل.

3. التأثير الاجتماعي والثقافي: ويتمثل في:

* كان لتوسع السوق العالمي شديد الإرباك للكثير من الأفراد والمجتمعات وبتأثيرها اضطر الكثيرون للهجرة طلبا لحياة أفضل.وكانت الأكثرية من الدول النامية وبخاصة النازحين من الأرياف نحو المدن بسبب تحسن المعيشة في المدن وصعوبتها في الأرياف؛
* قد تكسب العولمة الجريمة صفة العالمية مثلما تفعله بشأن تهريب المخدرات و تبييض الأموال،فهناك ما يقرب 100 بليون دولار من أموال تجارة المخدرات كان يتم غسلها كل عام في أوربا و أمريكا طوال العقد الماضي؛
* تعمل العولمة على هيمنة ثقافة واحدة وهي ثقافة المجتمع الغربي،وهذا قد يؤدي إلى مخاطر طمس الثقافات الأخرى إذا ما كانت غير قادرة على المنافسة والتطور ؛
* كما أن فتح الأسواق أمام المتفوقين عمليا سوف يزيد من كفاءاتهم،وفي الوقت ذاته يعمل على تحفيز الآخرين من أجل تحقيق مزيد من التفوق .

المبحث الثاني: ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية

ختم القرن العشرون سنواته الأخيرة بترسيخ قيم وتقاليد التعاون الإقليمي المبني على السياسة وظهور تكتلات إقليمية اتسعت مجالات اختصاصها،بحيث لم يترك أي محور إلا وتم تعزيز أسسه،ليس في تزايد عدد الدول المنتمية وإنما في القضايا والوسائل التي انصب عليها الاهتمام (الأمنية،الاقتصادية،العسكرية، التكنولوجية) مما جعل إمكانية الانطلاق نحو الخارج تسير وفق صيغ وآليات متفق عليها،أخذت بعين الاعتبار المصالح المتبادلة والمتشابكة،كما أن التحديات الجديدة التي فرضتها المتغيرات الدولية والإقليمية عززت القناعات المتوفرة لكل أطراف المجتمع الدولي بضرورة التعاون الجماعي،سواء كان بين عدد من الدول في إطار جغرافي ضيق أو بين عدد من التنظيمات أو التكتلات الإقليمية القارية أو حتى الدولية .

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التكتلات الاقتصادية الإقليمية

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية تطورات سياسية واقتصادية كبيرة،فعلى الصعيد السياسي ظهرت إلى الوجود دول جديدة،بدأت تتحالف في سبيل إلغاء العلاقات الاستعمارية الجديدة لعالم ما بعد الحرب كما أحدثت هذه الحرب تصدعا في الجبهة الامبريالية التي كانت تهيمن على العالم لمدة طويلة،لقد تهدم اقتصاد دول أوربا جميعها وعلى الصعيد الاقتصادي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية العملاقان الجديدان (أمريكا و الاتحاد السوفياتي) على السياسة العالمية وحققا نموا اقتصاديا ضخما،ونتيجة لهذا الوضع أدركت الدول الأوربية بأنه يتحتم عليها جميعا توحيد قواها حتى تستطيع أن تقف على قدم المساواة من العملاقين،وإنشاء قوة ثالثة وذلك بإعادة أوربا كمركز قوة في السياسة الدولية .*

2. مفهوم التكتل الاقتصادي: يمكن تعريفه بأنه تجمع عدد من الدول،من اثنان فأكثر والتي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك،هذا التجمع يكون في إطار معين إما اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة [1].

إذن يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة،ولكن تركز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية لتحقيق معدلات نمو طموحة،يمكن أن تؤدي إلى تضييق الفجوة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية[2].

3. خصائص التكتلات الاقتصادية الإقليمية

تتصف التكتلات الاقتصادية الإقليمية بخصائص يمكن جمعها فيما يلي:

- تتميز التكتلات الاقتصادية الإقليمية بحجمها الضخم من حيث مواردها وإنتاجها واتساع أسواقها الاستهلاكية

---

* كان الرئيس الفرنسي شارل ديغول هو من طرح ضرورة إقامة قوة ثالثة وعملاقة في العالم .

[1] إكرام عبد الرحيم عوض، السوق الشرق أوسطية،مركز الحضارة العربية،2000 ، ص 30 .

[2] عبد العزيز هيكل ، الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، 1976 ، ص 01.

والإنتاجية وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها ؛

- توحيد السياسات التجارية بين دول التكتل والدول خارج نطاق التكتل ؛
- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة ؛
- تتميز التكتلات الاقتصادية بأنها تقع ضمن منطقة جغرافية متناسقة،حيث لا يمكن تحقيق تكتل اقتصادي بين مناطق متباعدة.

المطلب الثاني: فوائد التكتلات الاقتصادية وأسباب قيامها

تعد المجموعات أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية من أهم التطورات التي حدثت في العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة لمعظم الدول المتقدمة والنامية على السواء،أما عن الهدف الرئيسي من تكوينها فهو إلغاء التعريفة الجمركية والعوائق التجارية الأخرى،و تحرير التجارة والاستثمار،وربما تهدف هذه التكتلات إلى أبعد من هذا وهو سعيها إلى تكوين التكتل الكامل والوحدة الاقتصادية.

1.الفوائد المستقاة من التكتلات الاقتصادية

إن التكتلات الاقتصادية بطبيعتها تعمل على تحويل مسار العلاقات التجارية وتوجيه التجارة الخارجية،فبالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية التي تجنيها الدول من هذه التكتلات هنالك فوائد أخرى تتعلق بزيادة القوة التفاوضية للدول الأعضاء في حالة المفاوضات التجارية مع أطراف لها قوة في الاقتصاد الدولي[1].

وهنا مختصر لأهم الفوائد الممكن جنيها من التكتلات الاقتصادية:[2]

- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير،حيث أن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما،و يعيد تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك ؛
- توسيع نطاق التجارة وذلك بسبب انخفاض الأسعار بعد إزالة الرسوم الجمركية التي لم تعد موجودة في ظل التكتل القائم ؛
- تزايد عوائد الاستثمار وزيادة المنافسة بين الشركات،لأن كل شركة في هذا التكتل تسعى إلى كسب أكبر حصة في الأسواق وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية لأي صناعة ؛
- إن أي ترتيب في إقامة تكتل اقتصادي سينتج عنه حتما سياسات منفتحة على الخارج،وهي من المحددات الأساسية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي؛

---

[1] وفيق حلمي الآغا،،ايهاب وفيق الآغا،بحث بعنوان:التكتلات الاقتصادية والتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي العربي،جامعة الأزهر ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،غزة،سبتمبر 2006،ص7.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لـــ OMC الدوحة 09 – 13 نوفمبر 2001.

- زيادة القوة التفاوضية سواء في مجال التجارة والاقتصاد أو في الشؤون السياسية،فتأثير أي دولة بمفردها هو محدود بطبيعة الحال أما إذا اتحدت الدول داخل ترتيب تجاري إقليمي فسيكون من الصعب تجاهل موقفها الجماعي؛
- رفع مستوى رفاهية الشعوب،حيث يفترض أن التكتل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظرا لإزالة الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى[1]؛
- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع حيث من المفترض أن التكتل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي [2].

2. **أسباب قيام التكتلات الاقتصادية** :

هناك العديد من العوامل وراء اندفاع الدول لإقامة تكتلا فيما بينها حيث يمكن إجمالها في :[3]

- الرغبة في الوصول إلى أسواق كبرى لتسويق الصادرات و الرفع من معدل النمو الاقتصادي ؛
- دفعت ظروف العولمة الدول إلى الاندماج والتكتل ضمن أسواق كبرى للوصول إلى التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي ؛
- الخوف من البقاء بعيدا عن بقية دول العالم التي انخرطت في الاتجاه إلى الإقليمية ؛
- الحفاظ على الاستقرار الأمني وذلك بإقامة تكتل يحفظ سيادة الدول المنظمة فيه ؛
- الرغبة في مساعدة دول الجوار للوصول إلى الاستقرار والرفاهية ، وذلك لأسباب إنسانية تجنبا لزيادة الإضرابات ومعالجة الهجرة غير الشرعية بدرجة أكبر.

المطلب الثالث: أهم التكتلات الاقتصادية العالمية

عرفت الساحة الدولية ظهور تكتلات اقتصادية عديدة أثرت على المنظومة الاقتصادية العالمية فنجاحها على المستوى الداخلي سينعكس حتما على الاقتصاد العالمي ككل ومن بين هذه التكتلات نجد :

1.التكتل الاقتصادي الأوربي : يعتبر الاتحاد الأوربي من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم والأكثر اكتمالا من حيث البنى والهياكل التكاملية ومن حيث الاستمرار في المسيرة التكاملية،حيث خلفت وراءها نزاعات تاريخية مريرة وتجتمع الآن حسب ما تمليه مصالحها المادية المتفاوتة،ويتحول الاتحاد الأوربي بهذا المنظور إلى مجموعة دولية إقليمية بزعامة مهيمنة تتباين بصددها التنبؤات،ومن حيث الإمكانيات فإن هذا التكتل يهيمن تجاريا على أكثر من ثلث التجارة العالمية .

---

[1] العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، www.shbab1.com ،مرجع سبق ذكره.

[2] نفسه.

[3] Mouriss chef , régional integration and development , international Bank , 2003 , p 06.

ويلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوربي يتخذ إستراتيجية هجومية تجاه الاقتصاد العالمي ويسعى بكل قوة إلى أن يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الواحد والعشرين،ويمكن أن نلتمس ذلك بجلاء من خلال تفحص أهداف هذا التكتل التي وإن كانت تركز على تقوية الهياكل والبنى الاقتصادية للاتحاد،إلا أنها تنص بشكل واضح على سعي الاتحاد إلى دخول القرن الحادي والعشرين بصورة تسمح له بأن يلعب دورا أكثر فاعلية في كافة المجالات الاقتصادية،بل وحتى السياسة وهذا ما يدعم فرضية الترابط بين ظاهرة تنامي التكتلات الاقتصادية وما يشهده العالم من عولمة اقتصادية على جميع الأصعدة.

2. تكتل رابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN): لم تصل أي قارة حتى الآن إلى ما وصلت إليه قارة آسيا حيث اتسعت وتوطدت فيها مجالات التعاون الإقليمي بمختلف قنواته الاقتصادية ، السياسية و العسكرية فانبثقت منها العديد من التكتلات ابتداء بكتلة عدم الانحياز ومنظمة حلف جنوب شرق آسيا للتعاون ومجموعة 77 ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي،ناهيك عن رابطة دول جنوب شرق آسيا والتي يطلق عليها (ASEAN) [1]تتكون هذه الرابطة من ستة دول هي: تايلند،سنغفورة،ماليزيا،بروناي،اندونيسيا،الفلبين وقد أنشئ هذا التكتل عام 1967 وكان الغرض من تأسيسه هو احتواء المنازعات بين أعضائه والاتفاق على تخصيص موارد هذه الدول وإمكانياتها من أجل التنمية الاقتصادية والاستفادة من تجارب التكتلات الاقتصادية السابقة،وقامت الرابطة على المصالح المشتركة لخلق قاعدة متينة تستند في أساسها على العمل المشترك في مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي .[2]

3.تكتل منطقة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC): وتتكون هذه المجموعة حتى الآن من 18 دولة على رأسها (اليابان والصين واستراليا والولايات المتحدة الأمريكية،كندا،المكسيك، نيوزيلندا،كوريا الجنوبية،دول رابطة الآسيان) [3].أنشئ هذا الاتفاق عام 1989 بمبادرة من استراليا يهدف إلى تحرير كامل للمبادلات والاستثمارات إلى غاية 2010 بالنسبة إلى الدول المتقدمة و 2020 بالنسبة إلى الدول النامية،يضم هذا التجمع 40 % من سكان العالم وتمثل تجارته 50 % من تجارة العالم [4].إن نجاح هذا التكتل العملاق يتوقف على قدرة اليابان على تفهم طبيعة الدول الآسيوية الأخرى التي تأبى الهيمنة والسيطرة والاستغلال،فإذا نجحت اليابان في تفهم وضعية هذه الدول من خلال منحها لمساعدات اقتصادية لتحل بها جزءا من مشاكلها الداخلية سيؤثر ذلك حتما في مسار هذا التكتل نحو الأفضل .

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور،مستقبل التعاون بين النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الآسيوي ،(قاعدة بيانات المكتبة المركزية،جامعة اليرموك،الأردن) تاريخ الإطلاع 2009/03/15 .

[2] جابر فهمي عمران ، منظمة التجارة العلمية،مرجع سبق ذكره، ص 58.

[3] www.shbab1.com التكتلات الاقتصادية العالمية،تاريخ الإطلاع 2010/01/21

[4] J.e.mittaine et pequerul,les unions economiques regionales, armand colin, paris,1999,p 48.

4. التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (NAFTA): أبرمت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بين كل من (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك) ودخلت حيز التنفيذ اعتبارا من جانفي 1994،حيث يتم تبادل السلع والخدمات فيها بدون تعريفات جمركية[1]،وعن حجم وإمكانيات هذا التكتل فبالرغم من أنه لا يضم إلا ثلاثة دول كبيرة فإنه يمثل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تقريبا بحجم اقتصاد يقارب 7 تريليون دولار عند النشأة،تضم هذه الدول أزيد من 400 مليون نسمة وتسيطر على 17 % من التجارة العالمية،بينما تمثل التجارة البينية 39 % من إجمالي تجارتها مع العالم[2].

وإذا تفحصنا أهداف هذا الاتحاد نجدها لا تختلف كثيرا عن أهداف الاتحاد الأوربي،فهي بعد تحقيق اقتصاد قوي للدول الأعضاء،تعطي أولوياتها للقدرة على منافسة التكتلات الاقتصادية الأخرى الصاعدة على المستوى العالمي وبالخصوص الاتحاد الأوربي،محاولة حجز مكان اقتصادي يناسب المكان المعتبر لهذه الكتلة وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية.

تلك هي بعض النماذج لصور التعاون الاقتصادي الإقليمي،وإن كان يخص فقط الدول المتقدمة والتي تتهافت للدخول فيها وبأكبر نصيب،أما عن التكتلات الاقتصادية في الدول النامية فما زالت أوزانها ضعيفة وتحتاج إلى المزيد من العمل والتنسيق مع أن الكثير منها اختفى في طور النشأة.

المطلب الرابع: علاقة العولمة بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية

إن كل من العولمة والتكتلات الاقتصادية،تعملان ضمن إطار نظام اقتصادي عالمي واحد، وبالتالي لابد من وجود تداخل في وظائف كل منهما يتمثل في:[3]

- بالعودة إلى تاريخ نشوء العولمة نجد أنها انطلقت منذ أن هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي ونتيجة لذلك كان لها النصيب الأكبر في تغيير معالم هذا النظام وفي سعي من القوى الدولية الأخرى وخاصة الاتحاد الأوربي للتخلص من الهيمنة التي فرضتها أمريكا،قامت بإنشاء تكتل اقتصادي في سبيل دعم موقعها في النظام الاقتصادي.
- يؤدي كل منهما إلى تحجيم دور الدولة وسلطتها الوطنية،وكلاهما يعبر عن ضعف الدولة القومية وعجزها عن القيام بوظائفها الاقتصادية التقليدية،حيث يدعو كل منهما بالخصوص إلى توحيد الاقتصاد العالمي .
- كل منهما يدعو إلى تبادل المنافع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول المتكتلة،والعولمة من خلال المزايا التي تمنحها للدول المنتمية أو المنخرطة في النظام الاقتصادي العالمي.

---

[1] جابر فهمي عمران ، منظمة التجارة العالمية ، مرجع سبق ذكره،ص 58.

[2] سليمان ناصر ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مرجع سابق،ص 88.

[3] www.Yemen-nic.org مستقبل التكتلات العربية في ظل العولمة،تاريخ الإطلاع 2009/12/12

- تسعى كل من العولمة والتكتلات الاقتصادية إلى إفساح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في سبيل ممارسة النشاط الاقتصادي داخل التكتل،وعملية الاندماج بين المؤسسات والشركات الإقليمية هي ظاهرة تحدث في إطار كل من العولمة والتكتلات .
- تظهر التجارب الحديثة أن هناك تكاملا بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعولمة،حيث تنشأ بينهما عملية تبادلية يؤدي الاندماج الإقليمي للمزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي كما تؤدي سياسات الاندماج العالمي إلى مزيد من الاندماج للاقتصاديات الإقليمية .
- مع التزايد المستمر في الدعوة إلى عولمة الاقتصاد وعولمة التجارة وإطلاق حرية السوق والمنافسة تزايدت النزعة الدولية نحو إقامة تكتلات إقليمية بين الدول وذلك لفتح الأسواق وتدفق أنواع الاستثمار وتسهيل حركة رؤوس الأموال وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية بين الدول الأعضاء في التكتل وتوفير الحماية من ضرر منافسة الاقتصاديات الأخرى وزيادة القوة التفاوضية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي حيث أصبح الانتماء إلى أي تكتل اقتصادي في الوقت الراهن بالنسبة للدول أمرا ضروريا للحد من آثار العولمة وذلك عن طريق حماية اقتصادياتها من المنافسة الأجنبية .

المبحث الثالث:الواقع الاقتصادي للدول العربية في ظل العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية

تأتي أهمية دراسة الاقتصاديات العربية كوحدة متكاملة كون العولمة و التكتلات الاقتصادية تلعب اليوم دورا أساسيا في تحديد حجم إنتاج الدول ، فالتنمية الاقتصادية العربية يصعب تحقيقها في ظل بنى اقتصادية ضعيفة وصغيرة ، وتحقيق استقلال نسبي يبقى صعبا في ظل هذا التشبث ، لذا فكل محاولة تهدف إلى إيجاد اقتصاد يعتمد على الذات ، لا بد من أن يكون أساسه رقعة جغرافية مناسبة وإمكانيات طبيعية وبشرية كي يحقق ذلك ، وفي ضوء ما قيل يمكن إلقاء نظرة إجمالية على الاقتصاد العربي من خلال المؤشرات والجوانب التالية:

المطلب الأول: خصائص القطاع الزراعي والقطاع الصناعي

يعد القطاع الزراعي والصناعي من القطاعات الاقتصادية الهامة في معظم الدول العربية من حيث مساهمتهما في تكوين الناتج المحلي الإجمالي،ولما يوفرانه من فرص عمل،إذ يستوعب القطاع الزراعي وحده نحو ربع حجم القوى العاملة الإجمالية، مما يجعله مصدراً رئيسياً لدخل حوالي 40% من السكان،إلى جانب تلبيته للحاجات الاستهلاكية الغذائية وإسهامه في تنشيط الصناعات التحويلية من خلال تزويدها بمدخلات الإنتاج،إذ عرف قطاع الصناعة في السنوات الأخيرة تحسنا ملحوظا مس قطاع الصناعة الاستخراجية التي تتميز بها اقتصاديات الدول العربية.

1. خصائص القطاع الزراعي ودوره في تأمين الغذاء

تبلغ مساحة الوطن العربي 14.3 مليون كيلومتر مربع أي ما نسبته10.2% من المساحة الكلية للعالم، وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بحوالي 197 مليون هكتار أي نحو 14.1% من المساحة الكلية للدول العربية،حيث تبلغ المساحة المستغلة في الزراعة بـــ 70.7 مليون هكتار في سنة 2007 على ما كانت عليه في سنة 1998 حيث بلغت آنذاك 51.6 مليون هكتار أي بنسبة تغير قاربت 1.15%،ومن المؤشرات الهامة لهذا القطاع أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 5.4 % سنة 2008، حيث يبلغ نصيب الفرد من هذا الناتج حوالي 319 دولار حسب تقدير سنة 2008،أما عن اليد العاملة التي يوظفها هذا القطاع فقد فاقت 25 مليون عامل أي ما يعادل 25.4% من مجموع القوة العاملة العربية،كما تشير التقديرات إلى ارتفاع الصادرات الزراعية إلى 13.6 مليار دولار في عام 2007 مقارنة بنحو 11.8 مليار دولار في عام 2006،في حين ارتفعت الواردات الزراعية إلى 50.6 مليار دولار مقارنة مع 42 مليار دولار خلال الفترة نفسها،وهو ما أدى إلى ارتفاع العجز في الميزان الزراعي إلى 37 مليار دولار سنة 2007 مقارنة بـــ 30 مليار دولار سنة 2006.[1]

ومن ناحية أخرى تقدر الفجوة الغذائية العربية حوالي 23.8 مليار دولار،حيث سجلت زيادة بنسبة 29.3% بالمقارنة مع العام السابق حيث قدرت بحوالي 18.4% مليار دولار،و تمثل الفجوة في الحبوب النسبة الأكبر،إذ وصلت في سنة 2008 إلى 55% من إجمالي قيمة الفجوة .

إن تحقيق الاكتفاء الغذائي يصعب أن يكون مطلقا إن لم يكن مستحيلا في هذه الأيام،ولكن نسبة تحقيقه في المنطقة العربية ككل هي أقل قياسا على مناطق العالم الأخرى،حيث تشير الدراسات إلى أن نسبة الفقر في المنطقة العربية هي من النسب العالية قياسا على مناطق العالم الأخرى،حيث أن نحو 20% من سكان الوطن العربي أي 65 مليون مواطن عربي هم من الفقراء[2]،وبذلك على الدول العربية أن تدرك أن مفهوم الأمن الغذائي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ما تلعبه المساحة ونوعية التربة ووعي العامل الزراعي من دور في تأمين الغذاء وبالتالي تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي من الغذاء[3].

2. خصائص القطاع الصناعي

تلعب الصناعة دورا مهما ومركزيا في عملية الاستقرار الاقتصادي الذي يعتبر بدوره محورا ثابتا وأساسيا في أية عملية تغيير وتحول من هنا فإن الحاجة العربية للتصنيع بديهية وأن اختيار السياسة المناسبة يرافقها بالتأكيد عدد من الصعوبات.

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2009، ص 7.

[2] تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009.

[3] عبد الهادي بموت،الاقتصاد العربي والشرق أوسطية،معهد الإنماء العربي،بيروت،1997 (قاعدة البيانات جامعة اليرموك الأردن تاريخ الإطلاع 2009/03/15) .

ينقسم القطاع الصناعي إلى مجموعتين من الصناعات هي: مجموعة الصناعات الاستخراجية و مجموعة الصناعات التحويلية،وفي ضوء ذلك يمكن التعرف على قيمة الناتج الصناعي العربي لسنة 2007 و2008 ومقارنته بالناتج المحصل في السنوات التي سبقت.

أولا يمكن القول أن قيمة الناتج الصناعي العربي ارتفعت من 735 مليار دولار عام 2007 إلى 993 مليار دولار في 2008 مسجلا بذلك نموا بنسبة 35.1 %،أما عن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية فقد بلغت 52.3%،والمتتبع للنتائج المحققة يلاحظ أن الصناعات الاستخراجية تساهم بدرجة أكبر بكثير من مساهمة مجموعة الصناعات التحويلية،فلقد سجل ناتج الصناعات الاستخراجية نموا بلغ 38.6% أما عن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت 43.4% سنة 2008 بالمقارنة مع الصناعات التحويلية التي بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 8.9 %،ومن الواضح أن كل تلك المؤشرات ترجع في الأساس إلى أن المصدر الرئيسي لتوليد الناتج الصناعي في الاقتصاد العربي هو النفط والغاز اللذان لا يزالا يمثلان الجزء الأكبر من منتجات الصناعة الاستخراجية ولكن دون أن نغفل عن المعادن وقيمتها المضافة للاقتصاد[1].

1. الصناعات الاستخراجية:

1. 1 النفط: تتواجد مادة النفط في العديد من الدول العربية وبكميات مهمة جدا حيث يبلغ الاحتياطي العربي حسب تقدير سنة 2008 حوالي 672.1 مليار برميل،أي ما يعادل 62 % وهذا الأمر يقلق الكثير من المسؤولين في العديد من الدول الغربية التي باتت تستخدم التهديد بمنع الغذاء عن الدول العربية التي تفكر في استخدام سلاح "حظر النفط".إذن بلغ إنتاج الدول العربية من النفط الخام حوالي 23.7 مليون برميل يوميا في عام 2008،حيث تصاعدت أسعاره إلى مستويات قياسية وصل السعر الفوري إلى 131.2 دولار للبرميل من نفس السنة،ويرجع ذلك إلى التوترات الجيوسياسية في مناطق الإنتاج الرئيسية وأيضا المضاربات في الأسواق المستقبلية للنفط ولكن مع حلول الأزمة المالية أخذ الطلب العالمي على النفط في الانخفاض ليستقر معدل الإنتاج العالمي عند 85.5 مليون برميل يوميا حيث وصلت أسعاره إلى مستوى 38.6 دولار للبرميل في ديسمبر 2008.هذا وشهدت الدول العربية نشاطا استكشافيا واسعا خلال سنة 2008 أدى إلى تحقيق 101 اكتشافا نفطيا وغازيا مما ساهم في ارتفاع تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط.

1. 2 الغاز : تشير تقديرات الاحتياطي العربي من الغاز الطبيعي إلى أنه وصل إلى 53 تريليون متر مكعب بعد أن كان حوالي 36.7 تريليون سنة 2000،ويؤمن استغلال هذه الطاقة من خلال التصنيع والتسويق، رؤوس أموال كبيرة خصوصا في مرحلة يتزايد فيها استعمال الغاز الطبيعي لتنقية خامات الحديد من الشوائب*[2].

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مرجع سابق ، ص 08 .

[2] نفسه، ص 08 .

*بلغ الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي 2,94 تريليون متر مكعب سنة 2007 أما إنتاج الدول العربية مجتمعة فقد بلغ 243 مليار متر مكعب.

1. 3 المعادن الأخرى: إن خامات العديد من المعادن متوفرة بكميات لا بأس بها في الدول العربية وتملك احتياطي مهم في هذا المجال وأهم هذه المعادن الحديد،النحاس،الألمنيوم،الزنك،الفضة،الرصاص،الفوسفات، الفحم.

وقد بلغ إنتاج هذه المعادن في سنة 2008 كالآتي: 50 مليون طن فوسفات،210.5 ألف طن زنك، 112.6 ألف طن رصاص،14.4 ألف طن نحاس،1.2 مليون طن فحم حجري،23.14 مليون طن، لاحظ أن إنتاج الدول العربية من هذه المعادن بلغ مستويات قياسية عما كان عليه سنة 2001،و يرجع ذلك إلى التكنولوجيات المستعملة في البحث والتنقيب عليها.

2. الصناعات التحويلية:

إن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العربي تعتبر ضئيلة جدا بالمقارنة مع مساهمة الصناعات الاستخراجية،حيث بلغت ما نسبته 8.9 % وقياسا بالصناعات التحويلية في أوربا بداية نهضتها الصناعية،تعتبر الدول العربية متأخرة جدا و لم تساهم بشكل فعلي في الناتج المحلي الإجمالي مثل الصناعات الاستخراجية والخدمات[1]،وباستثناء بعض الصناعات البتروكيماوية،ومصافي النفط الحديثة في الدول الخليجية وبعض الصناعات المعدنية والغزل والنسيج والأسمدة فإن الصناعات القائمة لم تتمكن من تحقيق التوسع المنشود وذلك يعود للأسباب التالية:

- الصراع بين القطاعات الصناعية العامة والخاصة والعلاقة بينهما؛
- السياسة الصناعية التي وقفت عند حد إنتاج بدائل للصناعات المستوردة والاكتفاء الذاتي؛
- العلاقة بين الصناعة الوطنية والنظام الاقتصادي العالمي وقضية الارتباط مع الاقتصاد العالمي؛
- العلاقة بين قطاع الزراعة والصناعة وأولوية كلا منهما.

المطلب الثاني: الوضع السكاني والعوامل المؤثرة فيه

1.الوضع السكاني

تزايد عدد سكان الدول العربية بشكل كبير ففي حين أن عددهم في سنة 1900 لم يتجاوز 36 مليون نسمة،نجد عددهم في السنوات الأخيرة يتعدى 334 مليون نسمة حسب آخر إحصاء لسنة 2008،أي أنه تضاعف حوالي تسع مرات،حيث يقدر معدل النمو السكاني بـــ 2.42 % ويعزى ارتفاعه بشكل أساسي إلى المستوى المرتفع لمعدل الخصوبة والانخفاض المحسوس في معدل الوفيات،وكان من نتائج ارتفاع معدلات النمو السكاني من جانب وعدم نمو الخدمات الاجتماعية بنفس المعدل أن انخفض نصيب الفرد من الدخل الوطني ومن الخدمات الاجتماعية،فنسبة الأمية في الوطن العربي وصلت إلى 28,1% سنة 2006، ناهيك عن ارتفاع الكثافة الطلابية في الأقسام الدراسية مما يؤدي إلى انخفاض

[1] محمد سليمان حسن،الاقتصاد العربي منجزات الماضي وآفاق المستقبل،مجلة آفاق المعرفة،(قاعدة البيانات جامعة اليرموك الأردن تاريخ الإطلاع 2009/03/15) ص 201.

نوعية التعليم والتدريب والرعاية فيسفر عنه تسرب مدرسي في أولى مراحل الدراسة،ولا شك أن تدارك الأوضاع وتحسينها يتطلب مزيدا من الاستثمارات في القطاع الاجتماعي .

2. القوى العاملة والبطالة

يقدر عدد السكان في سن العمل بالنسبة للدول العربية حوالي 128 مليون نسمة من إجمالي عدد السكان أي بنسبة 39.2% حسب إحصائيات 2007،وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع المستويات العالمية والتي تبلغ من 60% إلى 65%،وبالرغم من انخفاض اليد العاملة فإن الوطن العربي يعاني أيضا من مختلف أنواع البطالة الظاهرة والمقنعة والدائمة والموسمية،حيث سجلت نسبة البطالة حوالي 13.7% عام 2007 ومع ذلك تحتفظ الدول العربية كمجموعة بأعلى معدلات البطالة بالمقارنة مع مختلف الأقاليم الأخرى ومع المتوسط العالمي البالغ 5.7%[1]،حيث تعتبر هذه المستويات من أخطر المشاكل التي لا يقتصر تأثيرها على مسار التنمية الاقتصادية فحسب وإنما يمتد إلى درجة الاستقرار الاجتماعي والسياسي،مما يستدعي تعزيز جهود الإصلاح الاقتصادي وذلك بتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار وكذا برامج التشغيل للاضطلاع بدور أكثر فاعلية في توظيف العمالة.

وفي الأخير يمكن القول أن الدول العربية قد حققت في مجملها تقدما جيدا في اتجاه تحسين ظروف التعليم والرعاية الصحية،وتعزيز المساواة بين الجنسين.وما تزال الدول العربية الأقل دخلا بعيدة عن تحقيق تلك الأهداف،ورغم التطورات الإيجابية التي طرأت على عدد من المؤشرات الاجتماعية،فإن المنطقة العربية مازالت تواجه تحديات رئيسية تتمثل في ارتفاع معدل النمو السكاني ومعدلات الأمية وتركزها بين الإناث،ووجود تباين واضح في مستوى ونوعية الخدمات الصحية وخدمات المياه والصرف الصحي بين الدول العربية وداخل الدولة نفسها،وفي مجال العمالة والقوى العاملة،فإن معدلات نموهما في الدول العربية لا زالت هي الأعلى في العالم،رغم التحسن الذي شهدته معدلات البطالة خلال السنوات القليلة الماضية.

المطلب الثالث: وضع النقود والبنوك والمالية العامة

1.النقود والبنوك

كان حجم النقود ضئيلا جدا في عشرينات وثلاثينات القرن الماضي قياسا مع السنوات الأخيرة ، ولعل هذا التطور الحاصل في العملية البنكية والمالية العامة بين عام 1930 و2010 يعود إلى عدة عوامل منها :[2]

- الزيادة الواسعة في درجة استعمال النقود وتعقد الاقتصاد يؤدي إلى توسع العمليات المصرفية وزيادة عرض النقود؛
- النمو الاقتصادي الإجمالي الذي شهده العالم إلى جانب الزيادة الملحوظة في عدد السكان؛

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مرجع سابق ، ص ص 272 – 285 .

[2] محمد سليمان حسن،الاقتصاد العربي منجزات الماضي وآفاق المستقبل،مرجع سبق ذكره،ص 203.

- النزاعات التضخمية البعيدة المدى خلال العقود الزمنية؛
- لجوء العديد من الدول إلى التمويل بالعجز؛
- توسع عرض النقود في القطاع البنكي تسارع بسبب تشكيل بنوك متخصصة من قبل معظم الدول العربية .

شهدت السياسات النقدية في الدول العربية خلال عام 2008 اتخاذ السلطات النقدية إجراءات هامة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية،والتي جاءت آثارها على الاقتصاديات العربية اعتمادا على انفتاح تلك الاقتصاديات على الأسواق المالية العالمية وتطور القطاع البنكي فيها،حيث بلغ معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية عام 2008 حوالي 18.64% وهو معدل منخفض مقارنة بالمعدل المحقق سنة 2007 والمقدر بـــ 24.01 %،و قدرت نسبة النقود من السيولة المحلية بـــ 44.16 %،أما أشباه النقود فوصلت إلى ما معدله 55.84 % وهو ما يعكس التطور الحاصل في قطاع الخدمات المالية .

وفيما يتعلق بالتطورات البنكية فقد أظهرت بيانات الميزانية المجمعة للبنوك التجارية العربية مواصلة مسيرة التوسع في أنشطة القطاع البنكي خلال التسعة اشهر الأولى من عام 2008،حيث ارتفع إجمالي الموجودات المصرفية وإجمالي الودائع والقروض في ضوء ارتفاع إيرادات النفط مما أدى إلى إعادة تدوير هذه الفوائض في بعض الدول العربية والتي تمكنت من تطوير مناخها الاستثماري،وفيما يتعلق بالتطورات في أسواق الأوراق المالية فقد شهدت هذه الأسواق خلال عام 2008 تقلبات حادة على أعقاب الأزمة المالية العالمية،حيث انخفضت القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية إلى 769.6 مليار دولار في نهاية سنة 2008 مقارنة بحوالي 1.33 مليار دولار عام .2007

2. الإيرادات والنفقات

ارتفع الإنفاق الحكومي في الدول العربية مجتمعة بنسبة 21.9 % خلال سنة 2008 بسبب الزيادة في الإنفاق الجاري (نفقات التسيير) والإنفاق الاستثماري بنسبة 20.4 % و 28.8 % على التوالي،أما الإيرادات فقد ارتفعت بنسبة 41.4% لتبلغ نحو 815.3 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط بالنسبة للدول النفطية وارتفاع الإيرادات الضريبية في الدول التي تعتمد على الضريبة كعنصر مهم في إيرادات الدولة،وقد أدت الإصلاحات المالية التي اتخذها العديد من الدول العربية إلى تعزيز الإيرادات العامة وخاصة الضريبية منها،وتطوير آليات إعداد الموازنة ورفع كفاءة تخصيص الموارد المالية والرقابة على المال العام .

3. المديونية وميزان المدفوعات

سجلت موازين مدفوعات الدول العربية مجتمعة فائضا يقدر بحوالي 207 مليار دولار سنة 2008 هذا الفائض يعود إلى ارتفاع أسعار النفط في هذه السنة،حيث سجل الميزان التجاري ارتفاعا يقدر بحوالي 424 مليار دولار وهو مبلغ ضخم مقارنة بما حققته في سنة 2003 أي حوالي 59 مليار دولار.

ومن المؤشرات الهامة لأداء الاقتصاد العربي هو المؤشر الخاص بالدين العام الخارجي حيث ارتفعت المديونية سنة 2008 فوصلت إلى حوالي 156 مليار دولار بالمقارنة مع 2006 إذ قدرت المديونية آنذاك بـــ 139 مليار دولار،وقد شهدت الجزائر أعلى نسبة انخفاض بلغت 17% بعدما كانت مديونيتها سنة 1999 تفوق 28 مليار دولار لتصبح في سنة 2008 حوالي 5.5 مليار دولار،أما أعلى قيمة للمديونية سنة 2008 فقد سجلتها كل من السودان ومصر حيث بلغت 33.6 مليار دولار و32.1 مليار دولار على التوالي،وأقل قيمة كانت لجيبوتي حوالي 579 مليون دولار.

وفي الأخير يمكن القول أن الإصلاحات المالية التي اتخذها العديد من الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية،خصوصاً في الدول التي تواجه عجزاً آلياً في موازناتها العامة، والتي شملت مجالات عديدة أهمها تعزيز الإيرادات العامة،وخاصة الإيرادات الضريبية،وتطوير آليات إعداد الموازنة ورفع كفاءة تخصيص الموارد المالية والرقابة على المال العام،وتطوير عمل كافة الأجهزة الإدارية للمالية العامة.قد أدت في مجملها إلى تعزيز قدراتها حيث تمكنت إلى حد ما من مواجهة انعكاسات آثار التطورات الاقتصادية العالمية غير المواتية في عام 2008 كما ساهمت هذه الإصلاحات في الحد من ارتفاع نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية.

المطلب الرابع:وضع التجارة الخارجية والتجارة البينية

سجلت قيمة التجارة الإجمالية للدول العربية مجتمعة ارتفاعا محسوسا في عام 2008،حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 32.5 % لتبلغ حوالي 1050 مليار دولار مقارنة مع حوالي 792 مليار دولار حققتها سنة 2007،كما ارتفع وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية إلى ما نسبته 6.7 % مقارنة مع نسبة 5.7 % عام 2007،أما بالنسبة للواردات فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 32.2 % في عام 2007 حيث وصلت إلى 702 مليار دولار مقارنة بنحو 531 مليار دولار في عام 2007 حيث بلغ وزنها بالنسبة للواردات العالمية 4.3 %.[1]

أما على صعيد التجارة البينية فقد سجلت في عام 2008 زيادة بنسبة 22.5 % لتصل إلى حوالي 82.5 مليار دولار،وقد شكلت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية نسبة 8.3% عام 2008،أما حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية فهي تفوق 11.1 %،وبالنسبة لاتجاهات التجارة البينية فإنها تتركز بشكل عام في الدول العربية المتجاورة فصادرات تونس مثلا تركزت في دولتين مجاورتين هما ليبيا والجزائر بنسبة 68 %،وصادرات اليمن في الإمارات بنسبة 61 %،كما تشير البيانات المجمعة والخاصة بالهيكل السلعي للتجارة العربية البينية عن زيادة الأهمية النسبية للوقود المعدني والمواد الخام ، حيث ارتفعت حصتها إلى 59.6 % وقد حلت الأغذية والمشروبات في المركز

[1] أنظر: إجمالي التجارة العربية ،تاريخ الإطلاع 2010/01/25 www.farasalarab.com
والتقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ص 11.

الثاني بحصة قدرت بـــ 13.3% بالإضافة إلى المنتجات الكيماوية والآلات ومعدات النقل والتي قدرت نسبتها حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية

المواد الخام والمنتجات الصناعية	الصادرات البينية		الواردات البينية	
	2007	2008	2007	2008
المواد الخام والوقود المعدني	58,9	59,6	52,7	57,2
الأغذية والمشروبات	13	13,3	11,8	12,4
المنتجات الكيماوية	9,5	10,1	10,4	9,6
المصنوعات	13	12,5	16,4	13,1
الآلات ومعدات النقل	4,5	4,2	6,9	7,4
سلع غير مصنفة	1,2	0,3	1,7	0,3
المجموع	100	100	100	100

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009.

ومن أهم التطورات في سياسة التجارة الخارجية في الدول العربية،انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية وبذلك وصل عدد الدول العربية الأعضاء إلى اثنتي عشرة دولة في نهاية عام 2005 كما اتخذت الدول العربية المصدرة للمنسوجات والملابس عدداً من الإجراءات الوقائية لحماية مصالحها التصديرية إلى أسواقها الرئيسية،أي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة،وذلك في ظل انتهاء العمل بنظام الحصص الذي فرضته الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس،في إطار تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية للمنسوجات والملابس.وبالنسبة للتطورات في السياسة التجارية البينية،انتهى تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مطلع عام2005 ،حيث أصبحت السلع العربية المنشأ والمتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة معفاة من الرسوم الجمركية.

المطلب الخامس:تأثير العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية على اقتصاديات الدول العربية

إن مسيرة عولمة الاقتصاد وتكوين التكتلات الاقتصادية ضمن نطاق واسع ليشمل كل أرجاء العالم لا يُعد أمرا جديدا وخاصة بالنسبة للاقتصاديات المتطورة فهي قد عرفت هذا النوع من الانفتاح منذ سنوات الستينات والسبعينات وذلك اثر الانفتاح الذي شهدته هذه الدول،وقد لحقت الدول النامية بما فيها الدول العربية بهذا الركب بشكل تلقائي

ناجم عن انكشاف اقتصادها على الدول المتقدمة،ومنه يمكن القول أن هذه الدول لن تسلم من تأثيرات العولمة والتكتلات الاقتصادية عليها.

1. تأثير العولمة على اقتصاديات الدول العربية

إن أكثر ما تخشاه الدول العربية من ظاهرة العولمة هو أن تطغى الناحية المادية على القيم الروحية والخلقية والاجتماعية وهذا تحد كبير يواجه الأمة العربية،كما أن ظاهرة العولمة لم تعد ظاهرة اقتصادية أو تجارية بقدر ما أضحت هما و هاجسا وطنيا وقوميا من ناحية الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي[1] ولكن على العموم هناك رأيين حول المدى الذي ستذهب إليه العولمة في التأثير على عملية صنع القرار في الدولة،رأي يعتقد أن العولمة ستؤدي إن آجلا أو عاجلا إلى إزالة أسباب الخلافات بين الدول تحت تأثير متغيرات متعددة أهمها على الإطلاق انحسار دور الدولة القومية باعتبارها السبب الأعظم في نشوء النزاعات الدولية،ورأي يؤمن بأن العولمة لن تؤثر إلى درجة حاسمة في قضية النزاعات الدولية،ويستند هذا الرأي إلى التجربة التاريخية التي تؤكد أن جميع مراحل العولمة انتهت أو توقفت لفترة بسبب تفاقم النزاعات بين الدول وكمثال على ذلك الحرب العالمية الأولى ويضيف أنصار هذا الرأي أسباب أخرى أهمها أن الدولة ليست في الطريق إلى الانحسار في ظل العولمة حيث أثبتت الطبقة السياسية أنها دائما قادرة على استيعاب وتطويع العولمة لخدمة مصالحها وليس العكس[2].

كما يمكن القول أنه في ظل العولمة ستخضع الأقطار العربية إلى قرارات سياسية أكثر منها اقتصادية تتخذها مؤسسات دولية مثل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي تعكس كلها هيمنة أقطار الشمال على أقطار الجنوب ...ولأن الدول العربية لا تشارك في إدارة هذه المؤسسات فإن الهيكل المؤسسي لهذه الأخيرة يعكس مصالح ورغبات وأهداف أقطار الشمال أكثر مما تعكسه من ذلك بالنسبة للأقطار العربية،كما أن المشكلات والأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها دول الشمال مثل التضخم وانهيارات أسواق المال والنمو الاقتصادي الضعيف أحيانا قد تنعكس سلبا على الدول العربية مما يزيد من تبعيتها ويفاقم من تخلفها[3].

كما ستتعرض الأسواق والمؤسسات المالية،خاصة الأجهزة المصرفية في البلدان العربية إلى منافسة شديدة نتيجة انضمامها إلى الاتفاقية العالمية لتجارة الخدمات التي تم التوصل إليها عام 1997 والتي بموجبها وافقت سبعون دولة على فتح أسواقها المالية للمنافسة الخارجية،وإذا أضفنا إلى ذلك الحجم الهائل من الديون الأجنبية التي تنوء تلك البلدان

---

[1] حربي محمد موسى عريقات،التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي،مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي،الأردن،20-22 سبتمبر 2004،ص 325.

[2] جميل مطر،العلاقات بين الدول العربية الخليجية والدول العربية غير الخليجية:إطار للتفكير في الواقع والمستقبل،(قاعدة بيانات المكتبة المركزية،جامعة اليرموك،الأردن) تاريخ الإطلاع 2009/03/15،ص151.

[3] عبد المنعم سيد علي ،مرجع سبق ذكره،ص 45.

بحملها،فإن حرية حركة رأس المال خاصة منه القصير الأجل ستزيد من الأعباء المالية ومخاطر عدم الاستقرار الاقتصادي المحلي فيها.ويقصيها في النهاية عن أسواق المال العالمية ويحد من الاستثمار الأجنبي فيها[1].

ويمكن إيجاز أهم الآثار التي تحدثها العولمة فيما يلي:

- تباطؤ النمو الاقتصادي العربي وزيادة معدلات البطالة؛
- زيادة معدلات الفقر وتدهور المستوى المعيشي؛
- ارتفاع مستوى الأسعار واتساع الهوة بين الفقراء الأغنياء؛
- بروز ظاهرة تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك وحسب ما استنتجه أحد المفكرين الاقتصاديين والمعروف بـــ الدكتور عبد المنعم سيد علي: " على الدول العربية مواجهة العولمة بشكل جماعي وليس فردي وذلك من خلال تكامل اقتصادي عربي كامل وموحد و قوي، وليس من خلال تكتلات إقليمية كالشرق أوسطية أو تكتلات دولية كالشراكة الأوربية المتوسطية،وهذه طبعا من مظاهر العولمة[2].

2. تأثير التكتلات الاقتصادية على اقتصاديات الدول العربية

إن تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية في النصف الأخير من القرن العشرين بشكل لافت للانتباه جعل منها سمة أساسية من سيم النظام الاقتصادي العالمي الجديد،بل وحتى الدول الأكثر تقدما تحرص كل الحرص على وجودها ضمن أكبر قدر من التكتلات وذلك من أجل حماية مصالحها الاقتصادية [3]،فقد أضحت قوة تأثيرها على الاقتصاد العالمي تزداد بشكل كبير.

إذ من المرجح أن تزداد فرص التجارة من خلالها عندما تكون اقتصاديات الدول الأعضاء متنافسة ولديها موارد طبيعية مختلفة وهنا يقوم التخصص على أساس الميزة النسبية بدوره في تنمية التجارة بين أطراف التكتل غير أنه عندما تكون هياكل الإنتاج والموارد الطبيعية متماثلة بين البلدان الأعضاء فلن يكون هنالك معنى لقيام هذا التكتل وهذا ما يحدث مع العربية إذ كلما أرادت أن تنشئ تكتلا فيما بينها كان يقف هذا العامل كسبب في إفشال تطوره.

ومن أهم التأثيرات الاقتصادية على الدول العربية نجد:[4]

- أن هناك تنسيق يحدث بين التكتلات العملاقة في أوربا وأمريكا الشمالية وآسيا على اقتسام أسواق العالم خاصة في الدول التي لم تتكتل بعد مثل الدول العربية؛

---

[1] نفسه، ص 46.

[2] مستقبل التكتلات العربية في ظل العولمة، www.Yemen-nic.org،مرجع سبق ذكره.

[3] محمد الأمين ولد أحمد جدو،اثر المتغيرات العالمية الجديدة في دينامية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي،(قاعدة بيانات المكتبة المركزية،جامعة اليرموك،الأردن) تاريخ الإطلاع 2009/03/15 ، ص 32.

[4] أنظر: - حلمي وهيبة، بالمقدم مصطفى،تفاعل التكتلات الاقتصادية والمستجدات العالمية،الملتقى الدولي الثاني بالأغواط،مرجع سبق ذكره،ص297.
- وفيق حلمي الآغا،،ايهاب وفيق الآغا،مرجع سبق ذكره،ص10.

- تكوين التكتلات الاقتصادية يعني وجود اتجاه قوي نحو الاندماج الإقليمي والذي يؤدي إلى نظام جديد تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد المنفرد للدولة الواحدة،وهي سمة تمتاز بها اقتصاديات الدول العربية،فاتساع الإقليم الاقتصادي يضمن زيادة معدلات النمو وتحقيق مكاسب كبرى من التجارة الدولية؛
- انخفاض حجم صادرات الاقتصاديات العربية إلى دول التكتلات الكبيرة المتقدمة نتيجة للحماية التي تفرضها هذه التكتلات الاقتصادية،وخصوصا على السلع الصناعة والبتروكيماويات،فهناك 15 دولة عربية غير نفطية تعتمد على صادرات المواد الخام والمواد الغذائية والمواد المصنعة،هذه الدول ستتأثر كثيرا نتيجة للإجراءات الحمائية من قبل التكتلات الاقتصادية الكبيرة.وكذلك صناعية البتروكيماويات من دول الخليج وليبيا ستواجه قيودا لدى دخولها أسواق الاتحاد الأوروبي؛
- انفتاح الأسواق من طرف واحد؛
- فرض مواصفات من قبل التكتلات الاقتصادية الكبيرة على صادرات الدول العربية،والتي لا تملك توفيرها لعدم وجود التقنية اللازمة لذلك؛
- الحد من تصدير التقنية إلى الاقتصاديات العربية وجعلها مرتبطة بمنتجات التكتلات الاقتصادية الكبيرة والمتقدمة.
- تقييد نشاطات المصارف بمختلف فروعها المملوكة للاقتصاديات العربية في داخل التكتلات الاقتصادية الكبيرة مثل الاتحاد الأوروبي الذي يطبق أنظمة جديدة تحد من دور المصارف الأجنبية طبقا لمعايير اتفاقية بازل. *

إن مثل هذه الآثار لابد أن تنعكس على الأداء الاقتصادي العربي،ومجابهتها لا تتم بصورة منفردة كما هو حاصل الآن،وعلى الرغم من أن هناك مجهودات تبذل للوقوف على آثارها السلبية عن طريق إقامة تكتلات اقتصادية عربية إلا أن بعضها قائم فقط بالاسم والبعض الآخر يعمل ببطء،والدليل على ذلك حجم المبادلات التجارية الضعيفة بين الدول العربية سواء المنضوية في تكتل مجلس التعاون الخليجي أو اتحاد المغرب العربي أو منطقة التجارة الحرة العربية .. الخ أو بين الدول العربية بصفة عامة.

* اتفاقية أو وثيقة بازل ليست اتفاقية دولية بل لجنة استشارية فنية استرشادية ،قراراتها وتوصياتها ليست إلزامية أما معاييرها فتتمثل في:(وضع الحد الأدنى لرأس المال للحد من المخاطر الائتمانية،تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها،وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر تندرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال خمسة أوزان هي: صفر ،10 % ،50 % ،100 % ،والهدف من هذا الأسلوب الترجيحي هو تحقيق التفرقة بين نوعية الأصول الجيدة عن الأصول الرديئة،وقد طورت هذه اللجنة من بازل I 1974 إلى بازل II 2001.

خلاصة الفصل الأول:

إن الدول العربية تواجه في الفترة الحالية تحديات كبيرة أكثر حدة من تلك التي واجهتها في الفترات السابقة المتمثلة أساسا في ظاهرة العولمة بكل إرهاصاتها،من تحرير للتجارة الدولية وتدويل للإنتاج وازدياد قوة التكتلات الاقتصادية العملاقة بدءًا من الاتحاد الأوربي إلى النافتا وغيرها،إن هذه التغيرات التي حدثت على المستوى العالمي بالتأكيد لها تأثيرات مباشرة على الدول العربية، وحيث أنها ستجعلها أمام خيارين: إما أن تذوب في الإطار العالمي الواسع،أو أن تسعى إلى الدخول في الإطار العالمي،بعد أن تنشئ فيما بينها أسباب التعاون،إذ أن العمل المطلوب عربيا ليس المواجهة بل التعامل مع المستجدات من موقع المشروع الاقتصادي العربي المتكامل الموحد والأكثر تجاوبا مع لغة العصر،لغة التكتلات والتجمعات الاقتصادية العملاقة.

الفصل الثاني

تمهيد الفصل

شهدت الساحة العربية على مدى أكثر من نصف قرن جهودا عديدة من أجل توثيق العلاقات البينية في مختلف المجالات وجاء قيام جامعة الدول العربية مؤشرا على اختيار محدد للدول وهو البدء بالتعاون السياسي والاقتصادي،وأمام هذا التقدم واجهت الدول العربية بدائل عديدة لإقامة تكتل اقتصادي قوي،إذ تميزت هذه البدائل بأنها كانت متنافسة وتتصف بالتفاوت في الخصائص والثقافات والمصالح السياسية والأمنية والاقتصادية،لذا اقتضي على الدول العربية ضرورة وضع إستراتيجية محكمة لتحقيق تكامل تنموي يتجاوز مجرد تحرير التجارة البينية إلى خلق إطار اقتصادي واسع يتيح للدول العربية فرصا أكبر لبناء قاعدة اقتصادية وسياسية قوية.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول:الاتفاقيات التجارية العربية المتعددة الأطراف

المبحث الثاني:الاتفاقيات التجارية العربية الثنائية

المبحث الثالث:الاتفاقيات التجارية العربية–الأجنبية

المبحث الأول:الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف

احتل موضوع التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية حيزا بارزا في الخطاب السياسي والاقتصادي منذ فترة الخمسينات من القرن المنصرم،حيث أدركت الدول العربية شدة حاجتها لهذا التكتل خاصة في ظل ضآلة قدرتها على الإنتاج بالمقارنة مع الكيانات الاقتصادية المختلفة ومدى تواضع نصيب الاقتصاد العربي (كميا وقيميا) من الاقتصاد العالمي في التجارة الدولية بالخصوص،إذ ليس هناك شك أن التحديات التي تفرضها العولمة تدعو الدول العربية إلى بلورة مقاربات من نوع جديد في مجال التعاون والتكامل الاقتصادي على نحو يحد من استمرار نهج التعارض والتجزئة ويوفر الفرصة لتعظيم الجوانب الايجابية لتفاعل العالم العربي مع ظاهرة العولمة ولتقليص جوانبها السلبية.

المطلب الأول:فلسفة التعاون الاقتصادي العربي المتعدد الأطراف

تتركز فلسفة التعاون العربي المشترك على فكرة تحقيق أكبر كفاءة اقتصادية ممكنة في الإنتاج وفي عمليات التبادل وتقوية الروابط بين الدول المشتركة وربط مصالحها بشكل يتبعه تطوير التبادل التجاري بين تلك الأقطار،وتوسيع انتقال رؤوس الأموال وتطوير الأسواق المشتركة،كما يؤدي أيضا إلى خلق الأساس المادي لإقامة المؤسسات المالية والأجهزة الاقتصادية والسياسية الموحدة،ويُنسب لأسلوب التعاون المشترك أنه يمكن أن يكون مدخلا واضحا ومحددا للتكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي تريد أن تحقق هذا التكامل على نحو تدريجي متطور[1].

طبقا للنظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية،فإن أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية يتوقف بشكل مباشر على توزيع الموارد الاقتصادية بين فروع الإنتاج،بأقل الموارد الاقتصادية الممكنة.

قبل الحرب العالمية الأولى كانت معظم الدول العربية خاضعة لإدارة واحدة في العهد العثماني عدا مصر التي استقلت عن السيادة العثمانية في وقت مبكر،وكان يسود هذه الدول نظام جمركي واحد مع حرية انتقال البضائع والأفراد وممارسة العمل في أرجاء الدولة العثمانية،كما أن النقد كان في تلك الفترة موحدا وكانت البضائع الزراعية والصناعية تنتقل بحرية عبر أرجاء هذه الدول[2] وبعد الحرب العالمية الأولى خضعت الدول العربية في المشرق لنظام الانتداب الفرنسي والانجليزي حيث أصبحت فلسطين والأردن والعراق تحت الانتداب الانجليزي وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي وخضعت مصر للاستعمار الانجليزي،أما دول المغرب العربي وليبيا فكانت ترزح تحت نير الاستعمار الفرنسي حيث أدت التقسيمات السياسية إلى إقامة الحواجز الاقتصادية والجمركية وزالت بذلك حرية انتقال البضائع والأفراد وحرية انتقال الأموال وأضحى لكل دولة نقدها الخاص بها[3] و تدريجيا و منذ نهاية الحرب العالمية الثانية،نالت معظم هذه الدول استقلالها السياسي وتحررت من القيود التي كانت تفرض عليها،وكما أن النضال من اجل الاستقلال لم يكن سهلا،فإن مرحلة ما بعد الاستقلال لم تكن سهلة أبدا وذلك بسبب الظروف الدولية التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة من جهة،وبسبب حجم المهام المطروحة أمام الدول الحديثة الاستقلال في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

---

[1] حسن صادق حسن عبد الله،دور المشروعات الصناعية العربية المشتركة في تطوير التعاون الصناعي العربي،مؤتمر التجارة العربية البينية،مرجع سبق ذكره،ص 403.

[2] الدجاني إبراهيم،الاقتصاد العربي بين الماضي والحاضر،الاتحاد العام لغرف الزراعة والصناعة والتجارة العربية،الطبعة الأولى،1988،ص62.

[3] نفسه،ص 63.

من جهة ثانية،فإتمام الاستقلال الاقتصادي وترسيخه كان الوسيلة الهامة والأساسية لتدعيم الاستقلال السياسي وبدون ذلك يبقى الاستقلال السياسي هشا وتبقى قضية التبعية واردة بأشكال مختلفة ومتفاوتة[1]ما أدى بالدول العربية إلى إقامة علاقات اقتصادية مشتركة كان الهدف منها في البداية هو التعاون لإزالة مخلفات الحروب والنهوض بالاقتصاديات العربية في سبيل مواجهة ما هو قادم.

المطلب الثاني:آليات العمل الاقتصادي العربي المشترك

تعود أولى بوادر التعاون الاقتصادي العربي المشترك إلى بروتوكول الإسكندرية (سبتمبر 1944) والذي نص على أن تتعاون الدول العربية الممثلة في اللجنة تعاونا وثيقا وأن تشكل لجنة من الخبراء لوضع قواعد للتعاون في الشؤون التالية[2]:

- الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة والزراعة والصناعة؛
- شؤون المواصلات بما في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والبرق والبريد؛
- التعاون في مجال اتخاذ القرارات،أي في مجال تدعيم الاستشارات القانونية والفنية والاقتصادية بناءً على دراسات تتم من منظور إقليمي عربي ومثل هذا الدعم يمكن أن يشكل أحد مصادر المساندة الفنية للحكومات والاتحادات النوعية والغرف التجارية والصناعية والمشروعات العامة والخاصة وذلك بما يقدمه من مقترحات لتنسيق السياسات والتشريعات القطرية والتوصيات باستراتيجيات التفاوض مع المنظمات الدولية؛
- التعاون في مجال إعادة رسم خريطة التخصص الصناعي وتوزيع الأنشطة الاقتصادية حيث تتسابق الأقطار العربية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال ما تسنه من تشريعات وما تقدمه من حوافز وتسهيلات بعيدا عن الهيمنة القطرية التي تقضي على روح التنافس؛
- تشجيع اندماج وتكامل المنشآت الاقتصادية القطرية بما يؤدي إلى قيام منشآت ذات قدرات كبيرة تمكنها من اغتنام وفورات الحجم الكبير،وإذا كانت أهمية مثل هذا الاندماج واضحة في حالة النشاط الصناعي فإنها أكثر وضوحا في حالة المنشآت المالية القطرية التي تعاني صغر الحجم و الإمكانات بالقياس إلى المنشآت المالية الدولية؛
- التعاون في مجال تحسين البنية الأساسية فمن البديهي أن تحسين البنية الأساسية في مجال النقل والاتصالات بين الدول العربية يعتبر من العناصر المهمة في تشجيع العمل المشترك الهادف إلى رفع القدرة التنافسية للمنشآت الاقتصادية العربية؛
- تحقيق النمو المتوازن؛
- بناء الهياكل الأساسية؛
- زيادة الإنتاجية الوطنية؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية؛

---

[1] منير حمارنة،الاتجاهات الرئيسية في تطور الاقتصاد العربي وبعض انعكاساته الفكرية،،(قاعدة بيانات مكتبة جامعة اليرموك،الأردن) ص 153.

[2] جامعة الدول العربية،الأمانة العامة،الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية،مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية المنعقدة في نطاق جامعة الدول العربية،القاهرة،1974.

- توفير فرص عمل جديدة ومواجهة البطالة بجميع أشكالها الدائمة والموسمية و المقنعة؛
- القضاء على الأمية وتوسيع قاعدة التعليم بجميع مراحله لمواجهة احتياجات التطور اللاحق.

بالإضافة إلى كل هذا فإنه بالتعاون سيتم القضاء على مظاهر الاقتصاد الأحادي الجانب وتحقيق تعددية قطاعية تضمن تشابكها المتوازن في هيكل الإنتاج وتوليد الناتج المحلي الإجمالي وتوسيع استغلال الموارد المحلية المادية.

المطلب الثالث: الاتفاقيات الموقعة في الفترة مابين (1945 – 1980)

شهدت هذه المرحلة صعود المد القومي العربي وحركات التحرر والاستقلال على امتداد رقعة الوطن العربي،كما شهدت صعود الكيان الصهيوني على حساب العرب فكان هدف التحرير من أولى الأولويات التي سُطرت في جدول أعمال الأمم العربية رسميا باعتبار أن الصراع أصبح صراع وجود.كما تباينت أنذاك النظم السياسية والاقتصادية العربية ما بين النموذج الرأسمالي والنموذج الشرقي الاشتراكي.وكانت النظم السياسية سلطوية تقوم على الشخصية وتركز السلطة وعدم تداولها سلميا ما جعل هذه القيادات عرضة للتهديد فأصبحت حماية النظام والمحافظة عليه تطغى على ضرورة رفع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الإقليمية العربية[1].

إن سعي العرب في التكامل والوحدة في هذه المرحلة تمخض عنه ما يلي:

1. تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945

تميزت بأنها ذات طبيعة مزدوجة قومية وقطرية فهي تخضع منذ نشأتها للتناقض القطري والقومي وبشكل واضح عندما تضمن ميثاق الجامعة احترام السيادة القطرية للدول الأعضاء،ما جعل من الجامعة أداة للتنسيق وليست أداة للتوحيد،كما خضعت الجامعة إلى تيار ثالث هو تيار قرارات البيئة الدولية وتدخلاتها المستمرة،وبالتالي فهي ترضخ لمحددات تفرض عليها ألا تصدر منها قرارات تتناقض مع عقيدة النظام العربي،ولمحددات أخرى تفرضها الدول لكي لا تتمادى الجامعة في التعبير عن القومية أو الحد من صلاحيات الأقطار وسيادتها[2].

1.1انجازات الجامعة العربية

أبرم في ظل الجامعة خلال العقود الخمسة أكثر من 135اتفاقية ومعاهدة تعاون وتكامل وأقيمت فيها أيضا العديد من المنظمات المالية والتنموية والمشاريع المشتركة كان رصيد التعثر والإخفاق فيها أكثر من رصيد النجاح،وخير دليل على ذلك النسبة الضئيلة من التبادل التجاري البيني العربي،ولعل أهم انجاز حققته الجامعة في الجانب الاقتصادي تمثل بإقرار مجلسها الاقتصادي في جوان 1957 اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي نصت في مادتها الأولى على قيام وحدة اقتصادية كاملة بين دول الجامعة العربية تضمن لمواطنيها حرية تنقل الأشخاص وحرية تبادل البضائع وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية النقل وحقوق التملك،ولتحقيق ذلك نصت المادة الثانية من الاتفاقية على خلق منطقة جمركية واحدة[3].وبالرغم من كل ذلك بقي أسلوب التعاون وفق ميثاق الجامعة العربية هو

---

[1] عساف ساسين،قضايا عربية معاصرة،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،2001،ص 9.

[2] عبد المنعم سيد علي،الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية "متابعة وتقويم"،بحث مقدم في ندوة جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الإقليمية،قسم الدراسات السياسية،بيت الحكمة،بغداد،ماي 2001،ص 2.

[3] موقف مصر في التجمعات الإقليمية،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية،معهد التخطيط القومي،مصر،جويلية 2002،ص 51.

الأسلوب السائد ضمن إطار الطوعية والاختيارية وبقي المدخل التجاري السلعي قائم على مبدأ التعاون والتنسيق وليس على مبدأ التكامل والتوحيد،وكان الانجاز المهم الثاني هو وثيقة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي أقرته قمة عمان عام 1980 والميثاق الاقتصادي القومي اللذين سرعان ما تم التخلص منهما وإيقاف العمل بهما في مدة لم تتجاوز السنوات الثلاث،وأعطي اهتمام أكبر للمشروعات العربية المشتركة بحجة عدم تعارضها مع السيادة الوطنية ولا تتأثر بتباين المواقف السياسية لارتباطها بميادين الإنتاج وسعة انتشارها[1].

1. 2 أسباب إخفاق جامعة الدول العربية في بناء تكتل اقتصادي عربي

أشارت إحدى الدراسات التي أجريت على محاضر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي من الدورة التاسعة عشر التي عقدت في ديسمبر 1973الى أن سبب الإخفاق يعود إلى ما يلي:

- لا وجود للحماس العربي فيما يخص اتجاه قضايا ومشروعات العمل العربي المشترك؛
- أن معظم المشروعات التي طرحت في مجال التكامل جاءت من أفكار ودراسات الأمانة العامة وليس من قبل الحكومات العربية؛
- أن حكومات الدول الأعضاء لا تدرس مذكرات الأمانة وخططها التكاملية مطلقا أو بصورة كافية؛
- الرفض المستمر لاعتماد تخصيصات مالية لدراسات الأمانة؛
- اختيار الحكومات لوزراء من غير ذوي الاختصاص المباشر بالنواحي الاقتصادية؛
- تمسك الوفود المشاركة في اجتماعات الجامعة بعدم المساس بمبدأ سيادة الدولة وقوانينها أو بمشروعات الدولة الاقتصادية وخططها وبرامجها الإنمائية.

وهكذا يذهب معظم الاقتصاديين العرب إلى أن الأنظمة العربية القائمة هي المسؤولة عن هذا القصور في التقدم عن طريق التكامل الاقتصادي العربي وفي هزالة الدور الذي لعبته الجامعة في هذا السبيل،ذلك أن توفير المتطلبات الضرورية للتقدم يخضع إلى أهواء القيادات السياسية.

2. معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي

على إثر الاحتلال الإسرائيلي دعا مجلس الجامعة العربية إلى ضرورة التكامل بين مفهومي الأمن العربي القومي والأمن الاقتصادي وذلك في عام 1950 وأنشأ بموجبها المجلسين التوأمين:المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الدفاع المشترك حيث نصت المادة السابعة منه على أن تتعاون الدول المتعاقدة على تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية وبوجه عام تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه[2] كما تضمنت تعهد الدول المتعاقدة بألا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة و بألا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكا يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة،والتزام هذه الدول بالتعاون العسكري عند تعرض أي دولة عضو إلى اعتداء مسلح بما في ذلك توحيد الخطط لاتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف[3].

---

[1] عبد المنعم سيد علي،مرجع سبق ذكره،ص ص 7-10.

[2] حماد مجدي،مستقبل الجامعة العربية،مدخل إلى المستقبل،سلسلة علم المعرفة،الكويت،العدد 299،ديسمبر 2003،ص 49.

[3] معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية،المواد (2،6،10).

ومن أهم انجازات المجلس الاقتصادي والاجتماعي توقيع اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والترانزيت بين الدول العربية سنة 1953 وكان هدف هذه الاتفاقية إحداث نظام تجاري تفضيلي بين الدول الأعضاء وذلك عن طريق التخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية واتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال في عام 1953 واتفاقية اتخاذ جدولة موحدة للتعريفة الجمركية عام 1956 واتفاقية إنشاء المؤسسات المالية للإنماء الاقتصادي عام 1957[1]و لكن ومنذ سنة 1953 عقد المجلس الاقتصادي أكثر من 28 دورة نتيجة لتقلبات المزاج السياسي للدول العربية و للتغيرات المفاجئة و لفترات التوتر والهدوء في المنطقة.

فشلت كل تلك المشاريع التي سطرت لاتفاقية الدفاع العربي المشترك إذ لم يتم تفعيل قراراتها في الأزمات الحاصلة.

3. اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية

وافق المجلس الاقتصادي بجامعة الدول العربية على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين الدول العربية يوم 1957/06/03 وكان يضم فقط الدول العربية المستقلة ولكن التوقيع على هذه الاتفاقية تأخر خمس سنوات وبالتحديد في 1962/06/06حين تم التوقيع من قبل مندوبي حكومات أربع دول هي:(الأردن،سوريا،مصر،العراق،وانضمت ليبيا والسودان) بعد عام 1977.

3. 1 **أهداف الاتفاقية:** نصت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في مادتها الأولى على ما تم اعتباره بأهداف الوحدة وهي :[2]

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية؛
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي؛
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية؛

وتحقق من خلال هذه الاتفاقية جعل البلدان العربية المنضمة "منطقة جمركية موحدة" من خلال :

– توحيد سياسة الاستيراد والتصدير و الأنظمة المتعلقة بهما،وتوحيد أنظمة النقل والترانزيت؛

– عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقيات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة؛

– تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكومية وسائر الضرائب المتعلقة بالزراعة والصناعة وتنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة.

3. 2 **أسباب تعثر هذه الاتفاقية:** لقد تعثر عمل هذه الاتفاقية كغيرها من الاتفاقيات الأخرى والسبب يعود إلى ما يلي:

- عدم الالتزام بجدول زمني للتدرج في تطبيق بنود الاتفاقية؛
- خلو نصوص هذه الاتفاقية من الكيفية التي سيتم بها تنفيذ القرارات أي لا توجد سلطة دستورية مختصة بإصدار القوانين؛
- الخلافات السياسية وتعارض الأنظمة الاقتصادية للدول العربية؛

[1] حماد مجدي،مرجع سبق ذكره،ص 49.

[2] موقف مصر في التجمعات،مرجع سبق ذكره،ص 62.

- اختلاف في البنيات الاقتصادية والاجتماعية للدول (وجود دول نفطية غنية ودول أخرى فقيرة ودول أخرى ذات ثقل بشري وسياسي....

4. السوق العربية المشتركة :

بعد أن تخلت الدول العربية عن مشروع الوحدة الاقتصادية سنة 1964،اتجهت إلى طريق آخر هو السوق المشتركة حيث عقد مجلس الوحدة الاقتصادية في 13 أوت 1964 اتفاقية تضمنت برنامجا زمنيا اشتمل على مراحل متدرجة،حيث انضمت إليها 4 دول في 1965(مصر،سوريا،الأردن،العراق) وبعد 12 سنة انضمت 3 دول أخرى هي (ليبيا، اليمن،موريتانيا)،ثم ضلت السوق قائمة حتى سنة 1980 حينما تم تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل،فتوقفت الدول الأعضاء الأخرى في السوق عن تطبيق الاتفاقية المبرمة بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من هذه الاتفاقية[1].

4. 1 أهداف السوق العربية المشتركة: تهدف السوق العربية المشتركة إلى تحقيق ما يلي:[2]

- ✓ حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال؛
- ✓ حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية؛
- ✓ حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي؛
- ✓ حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمطارات المدنية.

4. 2 انجازات السوق العربية المشتركة: بعد تنفيذ اتفاقية السوق العربية المشتركة بلغ مجموع المبادلات في تلك المدة بين الدول الأعضاء فيها حوالي 305 مليون دولار،بمتوسط سنوي يبلغ 44 مليون دولار،لكن مبادلات دول السوق مع العالم الخارجي نمت بمعدل أسرع من معدل نمو التبادل البيني حيث بلغت أنذاك حوالي 9.9 مليار دولار.يمكن تفسير هذا الانخفاض إلى أنه رغم وجود سوق عربية مشتركة ورغم الزيادة المطلقة في حجم المبادلات بين دول هذه السوق (13.5 % من الإجمالي) فإن ارتباط هذه الدول بالعالم الخارجي تكرس بشكل أكبر مما كان متوقع على مدى الفترة (1959-1979) أي قبل وبعد تنفيذ الاتفاقية ما أدى إلى فشل هذه السوق هي الأخرى كغيرها من الاتفاقيات التي عقدت قبلها[3].

4. 3 أسباب تعثر السوق العربية المشتركة: تمثلت أسباب تعثرها في الصعوبات السياسية والاقتصادية التي حالت دون تحقق هذا وهي كما يلي[4]:

- فقدان وضعف الإرادة السياسية المساندة للتكامل؛
- ضعف فاعلية القرار السياسي وانعدام روح الالتزام به (غياب الرؤساء العرب عن الاجتماعات والتشاورات)؛
- الانعكاسات السلبية للتقلبات في العلاقات السياسية بين الدول العربية بسبب الاعتبارات التجارية والاقتصادية؛
- اختلال الهياكل الاقتصادية للدول العربية (اعتماد معظمها على سلعة واحدة)؛

---

[1] مرسي السيد حجازي،تقويم لتجربة السوق العربية المشتركة،ألقيت كمحاضرة ضمن فعاليات ندوة السوق الغربية المشتركة،لبنان2002/03/22، ص06.

[2] عبد المطلب عبد المجيد،مرجع سبق ذكره،ص 54.

[3] عبد الهادي بموت،التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية،معهد الإنماء العربي،بيروت،1976،ص ص 201-203.

[4] عمر عبد الله كامل،برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية،الندوة العربية حول التجارة والاستثمار،القاهرة،1997 ،ص 35.

- الاختلافات الكبيرة بين النظم الجمركية والضريبية وتباين في الأنظمة الاقتصادية؛
- غياب التنسيق بين السياسات النقدية والاقتصادية للدول العربية عموما؛
- النظم الإدارية والبيروقراطية والازدواجية الواضحة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الوحدة الاقتصادية) أي هناك تشتيت واضح للجهود العربية؛
- اختلاف وتباين في متوسطات الدخول للدول (تباين في مؤشرات التنمية البشرية)؛
- تزايد معدلات نمو السكان أدى إلى تعميق الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

ثم تأتي فترة السبعينات ومطلع الثمانينات حيث انحسر فيها المد القومي بعد أن تسلمت زمام قيادة الأمم العربية الأنظمة المحافظة بفقدان الأنظمة الراديكالية لبريقها وشعبيتها بسبب فشلها في الصراع مع الكيان الصهيوني،وتلقي الشعور القومي العربي ضربة قوية على إثر معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية وقيام الدول بمقاطعة مصر وتجميد عضويتها في جامعة الدول العربية.

ومن بين الاتفاقيات التي وقعت في هذه الفترة أيضا نجد:[1]

- **اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول العربية** المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية الأخرى وتم توقيعها من قبل الدول أعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية بتاريخ 1974/06/10.
- **الاتفاقية العربية لتنقل الأيدي العاملة تم توقيعها في مارس 1975.**
- **اتفاقية النقل بالعبور(الترانزيت)**: وهي تعديل لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري (1953) وقد تم توقيعها من قبل كل الدول أعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية عام 1977.
- **الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية:** وقد تم توقيعها في عمان (الأردن) بتاريخ 1980/11/26 أثناء مؤتمر القمة العربي الحادي عشر،حيث وقعتها خمس عشر دولة من أصل إحدى وعشرين.
- **ميثاق العمل الاقتصادي القومي:** تم توقيعه في الأردن بتاريخ 1980/11/26 من قبل 15 دولة.
- **اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية:** تم توقيعها في تونس بتاريخ 1981/02/27 وقد نصت الاتفاقية على التحرير الفوري للسلع الزراعية والمواد الأولية المعدنية وغير المعدنية والمصنعة ونصف المصنعة،واجهت هذه الاتفاقية عدد من العقبات هي في حقيقتها نفس العوائق التي واجهت الاتفاقيات المبرمة قبل وبعد هذا التاريخ وهي عبارة عن عوائق هيكلية وعوائق ناتجة عن أنماط التشريع والتصنيع والتنمية التي اتبعتها البلدان العربية إلى جانب الخلافات السياسية وغياب الإرادة الواحدة والموحدة في تفعيل المواثيق والاتفاقيات[2].

المطلب الرابع: الاتفاقيات الموقعة في الفترة ما بين (1981 – 1990)

استمر الانقسام في التحالفات معظم سنوات هذه المرحلة وانحازت معظم الدول العربية إلى الولايات المتحدة حيث أضحت المنطقة العربية في جلها منطقة نفوذ أمريكي،وظلت مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في أن يبقى الوطن العربي مشتتا وذلك لتسهل الهيمنة عليه،وما زاد من تفاقم الوضع هي الحروب الأهلية التي عرفتها كل من

[1] شقير لبيب،مرجع سبق ذكره،ص ص 367-659.

[2] حبيب محمود،منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي،مجلة جامعة دمشق،المجلد 16،العدد02،ص 48.

(لبنان،الصومال،السودان) والحرب العراقية الإيرانية،وتفاقمت النزعة القطرية حتى بلغت ذروتها باحتلال العراق للكويت ومع حرب الخليج الثانية كان النظام العربي قد أصيب بتصدع خطير غير مسبوق.

وفي ظل هذه الظروف استمر السعي لتحقيق تقدم في عملية التكامل ظهرت معالمه في ما يلي:

1. إنشاء مجلس التعاون الخليجي

إن إنشاء مجلس التعاون الخليجي في عام 1981 وضع الإطار التنظيمي المشترك الأول من أجل التحرك نحو التعاون الإقليمي لأقطار المجلس الست (السعودية ، قطر ، سلطنة عمان ، البحرين ، الكويت ، الإمارات)،وتعتبر الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة من قبل وزراء المال والاقتصاد في جويلية 1981 محور التعاون الاقتصادي الذي يعتبر العمود الفقري للعمل المستقبلي المؤدي إلى وحدة المنطقة[1].

أصبحت هذه التجربة دافعا آخر ليبحث قادة مجلس التعاون الخليجي عن صيغة تستوعب طموحاتهم وتجسد آمال وتطلعات شعوبهم وقد عمقت تلك التجربة الوحدوية الناجحة من رغبة قادة دول المجلس في تحقيق تكامل مستقبلا على مختلف المسارات لا سيما أن الواقع التاريخي والامتداد الجغرافي الطبيعي والسمات الاجتماعية والثقافية المشتركة والطبيعة الاقتصادية والتجارية الاستثمارية المكملة لبعضها البعض والأبعاد السياسية والأمنية المعززة لهذا التوجه تجسد عوامل أساسية مشتركة في قيام التعاون ثم التكامل على مختلف الأصعدة والمسارات.

1. 1 **عوامل قيام مجلس التعاون الخليجي**:هناك عدة عوامل لعبت دورا بارزا ومهما في التسريع من العمل الاقتصادي المشترك نذكر من بينها:

- **العامل البشري**:تتسم دول الخليج بندرة في الموارد البشرية عامة حيث قدر عدد سكانها في عام 2008 حوالي 40 مليون نسمة وهو أصغر تجمع عربي من حيث السكان والجدول التالي يوضح عدد سكان الدول الست للمجلس:

جدول رقم (2-1): عدد سكان مجلس التعاون الخليجي في العام 2008

ألف نسمة

الدول	عدد السكان	النسبة من الإجمالي
الإمارات	5850	14%
البحرين	1123	03%
السعودية	24807	62%
عمان	2867	8%
قطر	1448	4%
الكويت	3442	9%
المجموع	39537	100%

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009

[1] سيد تميري وسعيد فتح الله،مرجع سبق ذكره،ص 161.

تحتل السعودية المرتبة الأولى من حيث العدد حيث تجاوزت بذلك 24 مليون نسمة في حين تعتبر البحرين وقطر أصغر دول المجلس من حيث عدد السكان الذي لم يتجاوز 2 مليون نسمة.

- **العامل الطبيعي**:تقدر مساحة دول المجلس بـــ 2,475,236 كلم مربع وتعتبر السعودية أكبر دول المجلس من حيث المساحة أيضا بجغرافية تقدر بـــ 2,149,690 كلم^2 فيما تعتبر البحرين أصغر دولة بمساحة تقدر بـــ 678 كلم^2 .
- **الناتج المحلي**: قدر الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة سنة 2008 حوالي 1054مليار دولار وهو ما يمكن تقديره بـــ 55% من إجمالي الناتج المحلي الخام للوطن العربي والجدول التالي يوضح قيمة الناتج الإجمالي لدول المجلس للفترة الممتدة من 2004 إلى 2008.

جدول رقم (2-2): الناتج الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة (2004 – 2008)

مليون دولار

الدول	2004	2005	2006	2007	2008
الإمارات	104,180	138,331	168,384	196,643	250,517
البحرين	11,235	13,459	15,852	18,447	24,338
السعودية	250,339	315,337	356,155	383,871	468,800
قطر	31,734	42,463	56,770	71,041	102,303
الكويت	59,439	80,799	101,549	114,585	148,165
سلطنة عمان	24,674	30,905	36,804	41,639	59,945
المجموع	449,867	621,294	735,514	826,226	1054,068

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، ص 266.

نلاحظ من الجدول أن الناتج الإجمالي لدول المجلس يعرف تطورا مستمرا يعود هذا إلى أسباب عدة منها الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط العالمية والتي تجاوزت عتبة 134 دولار للبرميل في العام 2008 وأيضا إلى زيادة الإنتاج بالنسبة لنفس المادة،أما عن ناتج دول المجلس فرادى فتحتل السعودية المرتبة الأولى بنسبة تقدر بـــ 44% من الإجمالي في حين تقدر نسبة البحرين من الناتج بحوالي 2.3% وبالنسبة لنصيب الفرد من الناتج في دول المجلس فقد قدر بحوالي 26351.7 دولار حسب تقدير سنة 2008 وتتفاوت هذه القيمة من دولة لأخرى حسب إجمالي الناتج وعدد السكان.

2. 1 **أهداف اتفاقية إنشاء مجلس التعاون الخليجي**: لقد جاءت المادة الرابعة عن النظام الأساسي للمجلس لتنص على أهداف مجلس التعاون الأساسية وتتمثل فيما يلي[1]:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها؛

[1] العمل الاقتصادي العربي المشترك،ورقة مقدمة للمنتدى الاقتصادي العربي في القمة الاقتصادية العربية،إدارة البحوث والدراسات،2009،ص13.

- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات؛
- وضع أنظمة متماثلة في مختلق الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية،التجارية التعليمية،الاجتماعية والصحية،الإعلامية،السياحة والشؤون التشريعية والإدارية؛
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص؛

3. 1 **مسار اتفاقية إنشاء مجلس التعاون الخليجي:** إذا كانت منطقة التجارة الحرة والتي أنشأها المجلس في عام 1983 تمثل المرحلة الأولى من مستويات التكامل وفق نظرية الاندماج الاقتصادي فإن الاتحاد الجمركي الذي أقامه المجلس في جانفي 2003 يمثل المرحلة الثانية والسوق الخليجية المشتركة التي أعلن المجلس عن قيامها اعتبارا من جانفي 2007 المرحلة الثالثة وأخيرا فإن مجلس التعاون الخليجي أصبح بالفعل في نطاق المرحلة الرابعة من التكامل والاندماج عندما اعتمد المجلس الأعلى في دورته التاسعة والعشرين التي عقدت في مسقط خلال ديسمبر 2008 اتفاقية الاتحاد النقدي[1].

1. 3. 1 **الاتحاد الجمركي وأثره على التبادل التجاري البيني**

تم في الأول من جانفي سنة 2002 تطبيق قانون موحد للجمارك في جميع دول المجلس وفي الأول من جانفي سنة 2003 حققت هذه الدول خطوة هامة بتطبيقها الاتحاد الجمركي،حيث تم الاتفاق على تعرفة جمركية موحدة قدرت بـــ 5% على السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد،مع إعفاء عدد من السلع الضرورية من الرسوم الجمركية،وتم أيضا إلغاء التعامل بالنقل بالعبور (الترانزيت) للبضائع الأجنبية فيما بين دول المجلس باعتبارها منطقة جمركية واحدة[2].والجدول التالي يوضح تطور التجارة البينية في ظل قيام هذا الاتحاد.

جدول رقم(2-3):تطور إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (صادرات + واردات)

السنة	1984	1986	1988	1990	1992	1996	1999	2000	2001	2002	2003
القيمة(مليار دولار)	5.9	5.2	5.4	7.5	9.03	12.2	13.5	13.4	12.7	15.1	19.8

المصدر: مجلس التعاون الخليجي في عقده الثالث،www.library.gcc.sg.org

يلاحظ من الجدول أن التبادل التجاري فيما بين دول المجلس قد ارتفع من 5.9 مليار دولار سنة 1984[3] إلى 15.1 مليار دولار سنة 2002،أي بزيادة تقدر بـــ 75.5 % ،أما بعد قيام الاتحاد الجمركي فقد ارتفع حجم التبادل البيني بمعدل سنوي تجاوز 20 % .وهو تغير بطيء بالنظر إلى طول المدة الزمنية (18 سنة) في انتظار ما ستسفر عنه السوق الخليجية المشتركة.

1. 3. 2 **السوق الخليجية المشتركة وأثرها على التبادل التجاري البيني**

---

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث التكامل والوحدة،مركز المعلومات،مطبعة الأمانة العامة،الرياض،2009،ص 11.

[2] محمد عبد الرحمن العسومي،محددات وفرص التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،شؤون اجتماعية،العدد 88،شتاء 2005،السنة22، (قاعدة بيانات مكتبة اليرموك المركزية ،الأردن،تاريخ الإطلاع،2009/03/20).

[3] فايز إبراهيم الحبيب،تطور حجم ونمط واتجاهات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون في الفترة من 1968-1985،الإدارة العامة،العدد60،السعودية،1988،ص ص 155-162.

أما عن السوق الخليجية المشتركة فقد حقق مجلس التعاون في قمة الدوحة التي عقدت خلال شهر ديسمبر 2007 انجازا هاما وتاريخيا عندما أعلن قادة دول المجلس انطلاق السوق الخليجية المشتركة اعتبارا من 01 جانفي 2008،حيث مثل القرار نقلة هامة نحو التكامل،إذ يعتبر القرار تتويجا لسلسلة من القرارات الناجحة التي اتخذها دول المجلس والتي استهدفت تحقيق المواطنة أي المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في كافة المجالات الاقتصادية وفي جميع الدول الأعضاء في المجلس[1].وفيما يلي جدول يوضح انتقالات أفراد دول مجلس التعاون فيما بين الدول الأعضاء قبل وبعد قيام السوق.

جدول رقم (2–4): تنقلات الأفراد بين دول المجلس في الفترة من 2005 إلى 2008

الدول	2005	2006	2007	2008
الإمارات	1726566	1691959	1691959	1691959
البحرين	4476501	4768562	4740942	5340339
السعودية	4505979	4752756	5503397	5788244
عمان	110188	123265	167101	249085
قطر	376514	526631	461267	502124
الكويت	1185704	1320989	1531700	1531700
المجموع	**12381452**	**13184162**	**14096366**	**15103451**

المصدر: مجلس التعاون الخليجي في عقده الثالث،www.library.gcc.sg.org

يلاحظ من خلال الجدول أن تنقلات الأفراد ضمن إطار السوق الخليجية المشتركة قد ارتفع من 12.3 مليون نسمة سنة 2005 إلى 15.1 مليون نسمة في ظرف ثلاث سنوات والعدد مرشح للزيادة،إذ يجرى العمل حاليا على استكمال الأدوات التي تمكن الأفراد في الدول الأعضاء من الاستفادة من قرارات المجلس الأعلى وذلك من خلال مايلي:[2]

- الاستمرار في نشر الوعي بين المواطنين بالامتيازات التي توفرها لهم السوق الخليجية المشتركة من خلال عقد المزيد من الندوات التعريفية بالسوق الخليجية في الدول الأعضاء؛
- توزيع استبيانات مفصلة لاستطلاع أراء المواطنين بشأن سير العمل في السوق المشتركة ويتم حاليا تحليل نتائج الاستبيانات تمهيدا لرفعها للجان مختصة؛
- استكمال إنشاء آليات تسوية الخلافات المنصوص عليها في الاتفاقية الاقتصادية بما يوفر للمواطنين ورجال الأعمال مرجعية ميسرة للفصل في الاختلاف الواقع عند تفسير مقومات المواطنة الاقتصادية.

أما عن حجم التبادل التجاري فيما بين دول المجلس فقد تطور في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2008 وهذا ما يبينه الجدول التالي:

[1] مجلس التعاون الخليجي في عقده الثالث، www.library.gcc.sg.org،مرجع سبق ذكره.

[2] نفسه.

الجدول رقم (2-5): تطور حجم التبادل التجاري لدول المجلس في الفترة من 2004 إلى 2008

السنة	2004	2005	2006	2007	2008
القيمة	25.4	33.9	43.9	53	64.6

المصدر: مجلس التعاون الخليجي في عقده الثالث،www.library.gcc.sg.org

يلاحظ من خلال الجدول أن حجم التجارة البينية تخطى عتبة 64 مليار دولار سنة 2008،بعدما كان يقدر بـــ 25.4 مليار دولار سنة 2004،ويعزى ذلك إلى الانفتاح الذي حققته دول المجلس على بعضها البعض والآليات التي اعتمدتها في سبيل ممارسة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية بدون ضغوط وضوابط تحد من مزاولتها،أما عن تنقل رؤوس الأموال فهناك حركة متنامية لرؤوس الأموال بين دول المجلس إلا أن زيادة وتشجيع هذه الحركة تتطلب استكمال بقية متطلبات السوق الخليجية المشتركة بإزالة القيود على ممارسة مواطني دول المجلس للنشاط الاقتصادي وتوحيد العملة.

1. 3. 3 انجازات أخرى لدول مجلس التعاون الخليجي

فبالإضافة إلى ما حققته السوق من انجازات على الصعيد التكاملي هناك انجازات أخرى يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

- توحيد السياسات التجارية الخارجية بموجب قرار المجلس في دورته السادسة والعشرين (أبو ظبي،ديسمبر 2005)؛
- تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك؛
- اتخاذ دول المجلس لتدابير حمائية لاقتصادها من الممارسات الضارة في التجارة الدولية (الإغراق والدعم والزيادة في الواردات)؛
- انجاز مشروع الربط الكهربائي والذي حققت من خلاله دول المجلس فوائد عديدة من بينها التغطية المتبادلة في حالة الطوارئ،تقليل تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية؛
- إجراء أبحاث متخصصة في مجال تحلية المياه إذ يعتبر هذا الانجاز خيارا استراتيجيا لتلبية الطلب على المياه؛
- تنويع قواعد الاقتصاديات العربية وتوسعة دور القطاع الخاص في الدول الأعضاء وتقليل الاعتماد على البترول كمصدر أساسي للدخل الوطني فيها؛
- تأكيد دول المجلس على حماية البيئة وصحة الإنسان بطرح شركات البترول الوطنية لنوع من الزيوت الخالية من الرصاص في الأسواق المحلية لدول المجلس؛
- توظيف الموارد البشرية في تحسين قدرة الإنسان الخليجي على العطاء فانعكس هذا على ارتفاع مؤشر دليل التنمية البشرية حيث تراوحت مراتب دول مجلس التعاون الخليجي من المرتبة 40 إلى المرتبة 77 على مستوى العالم في التقرير المعد لذلك،حيث احتلت البحرين المرتبة الأولى بينما احتلت السعودية المرتبة الأخيرة بالنسبة لدول المجلس أي بمرتبة 77 على مستوى العالم.حسب تقرير التنمية البشرية الدولي لعام 2004.

1. 3. 4 الآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة

بعد النجاح الذي حققه الاتحاد الأوربي في توحيد عملته إلى اليورو،وانطلاقا من توجه دول المجلس لتعزيز العمل الاقتصادي المشترك وتبني آليات وبرامج زمنية لتحقيقه،أعيد بعث موضوع العملة الخليجية الموحدة حيث وافق المجلس

[1] مجلس التعاون الخليجي في عقده الثالث، www.library.gcc.sg.org، مرجع سبق ذكره.

الأعلى في ديسمبر 2001 على البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي والذي يقضي بتطبيق الدولار الأمريكي متثبتا مشتركا لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية قبل نهاية سنة 2001.

- فيعد الوصول إلى العملة الخليجية الموحدة وإقامة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون تتويجا لما تم انجازه من مراحل تكاملية،وسيزيد من ايجابياتها ويقوي مكاسب الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة وستلاحظ آثار هذا الاتحاد بشكل أكبر على قطاع الخدمات المالية والأسواق المالية التي ستشهد نموا مضطردا وتطورات متسارعة فضلا عن آثاره الإستراتيجية على الموقف التفاوضي لمجلس التعاون،والنظر إلى دول المجلس كمجموعة اقتصادية مؤثرة على الاقتصاد العالمي والنظام النقدي العالمي[1]؛
- سيقلل من المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات الخليجية ويعمق مفهوم السوق الواحدة؛
- سيزيد من قدرة الشركات الخليجية على الاندماج أو الاستحواذ على شركات أخرى في مختلف دول المجلس؛
- سيشجع المنافسة الإقليمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية وجودة خدماتها.

إن الآثار الايجابية لإصدار العملة الخليجية الموحدة ستطال كل القطاعات دون استثناء وبخاصة القطاع المصرفي الذي سيعرف استقرارا نسبيا على المستوى النقدي والمالي وهذه كلها عوامل مساعدة تجذب مزيدا من الاستثمارات الوطنية والإقليمية والدولية إلى دول مجلس التعاون.

1. 3. 5 التحديات التي يواجهها هذا التكتل

رغم ما حققته دول مجلس التعاون الخليجي من انجازات لم يسبق لأي تكتل عربي تحقيقه إلا أنها لا زالت تواجهها بعض المشاكل التي يمكن إيجازها في:[2]

- الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي من مصادر الدخل القومي وكعنصر أساسي في تحريك العملية الاقتصادية؛
- التشابه في اقتصاديات دول المجلس مما يجعل الفائدة من المشاريع المشتركة دون جدوى اقتصادية؛
- تزايد الصراع الدولي على منطقة الخليج التي تشكل المنبع الرئيسي لصادرات النفط في العالم؛
- مشكلة الأمن الغذائي إذ تعاني دول المجلس الخليجي من محدودية الموارد الزراعية وذلك لضيق المساحات المزروعة والصالحة للزراعة وكذلك نذرة المياه وقلة الأمطار؛
- ضيق السوق المحلية وضيق مصارف التسويق (الأسواق) وذلك بسبب قلة السكان.

وكخلاصة يمكن القول أن دول مجلس التعاون الخليجي قطعت شوطا كبيرا في مسار تحقيق التكامل الاقتصادي بينها،وذلك خلال العقدين المنصرمين منذ أن أنشئ المجلس في مطلع الثمانينات حيث شمل هذا التطور جميع أوجه الحياة الاقتصادية.

2. مجلس التعاون العربي

تم التوقيع على اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي في قمة بغداد يوم 1989/02/16 وقد انضم إليه أربعة دول هي (العراق،مصر،الأردن،اليمن)كانت هذه الاتفاقية إطارا قانونيا مثاليا لإنشاء تجمع عربي منسجم مع الاتجاهات العالمية

---

[1] نفسه.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي،التكامل الاقتصادي العربي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2009،ص 100.

المعاصرة الرامية إلى خلق اتحادات اقتصادية توفر للدول المنتمية إليها ظروفا أفضل لحماية مصالحها وتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي فيها[1].

2. 1 أهداف مجلس التعاون العربي

كغيره من الاتفاقيات التي تعقد من أجل تسهيل التبادل بين طرفي الاتفاقية فإن دول مجلس التعاون العربي تسعى من خلال هذه الاتفاقية إلى[2]:

- رفع مستويات التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء بصورة تدريجية؛
- تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجيا وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الإنتاج المختلفة والعمل على التنسيق بين خطط التنمية في الدول الأعضاء من خلال الانتقال بين المراحل المختلفة للتكامل وكذا التنسيق في المجالات الاقتصادية،المالية،الصناعية،الزراعية،النقل والمواصلات،التعليم والبحث العلمي والشؤون الاجتماعية؛
- تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة؛
- السعي نحو قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولا إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية؛
- تعزيز العمل العربي المشترك وتطويره بما يوثق الروابط العربية.

من خلال هذه الأهداف يمكن القول أن مؤسسو مجلس التعاون العربي أرادوا أن يكون كيانا اقتصاديا باتجاه دعم الجهود الوحدوية الاقتصادية العربية وتحقيق السوق المشتركة إلا أن الظروف حالت دون تحقيق ذلك حيث أخفقت الجهود الرامية لتأسيسه و شل نهائيا بعد حرب الخليج الثانية في عام 1991.

3. اتحاد المغرب العربي

إن تجربة دول المغرب العربي في التكامل الاقتصادي ليست جهوية محدودة وإنما هي خطوة على طريق واحد وبالتالي فهي جديرة بأن تؤخذ بعين الاعتبار في بحث الجوانب المختلفة للتكامل الاقتصادي العربي.إذ نشأت فكرة المغرب العربي الواحد منذ عهد الاستعمار الفرنسي فكان لها أثرها في تطور حركة الاستقلال ومقاومة الاحتلال ولعل انعقاد لقاء طنجة في أفريل 1958 بين ممثلين عن حركات التحرير في المغرب الأقصى والجزائر وتونس يبين بوضوح البعد السياسي لمفهوم المغرب العربي الواحد.

وبحلول العام 1990 قام المجلس الرئاسي المغاربي (وهو أعلى هيئة في مؤسسات الاتحاد) بوضع التوجهات الكبرى لإستراتيجية إقليمية تتمحور أهدافها حول تحقيق الأمن الغذائي المغاربي وترقية الموارد البشرية والطبيعية والتعجيل بتطبيق برامج تكثيف المبادلات مع وضع سياسات مشتركة في كل الميادين[3]،وأوصى مجلس الرئاسة بالشروع في تحقيق الأهداف المسطرة ابتداء من سنة 1992 وفق المراحل الأربعة التالية:[4]

- ✓ إقامة منطقة تبادل حر في 1992.
- ✓ إقامة اتحاد جمركي في 1995.

---

[1] موقف مصر في التجمعات الإقليمية،مرجع سبق ذكره،ص 69.

[2] حربي محمد موسى عريقات،التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي،مؤتمر التجارة العربية البينية،مرجع سبق ذكره،ص 321.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي،التكامل الاقتصادي العربي،ص ص 69-72.

[4] محمد بوبوش،وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى،بحوث اقتصادية عربية،بيروت،العدد 42 ربيع2008،ص 88.

- ✓ إنشاء سوق مشتركة مغربية في 2000.
- ✓ إقامة اتحاد اقتصادي بعد التفوق في المستويات الأولى.

كما ورد في المعاهدة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي،أنه ينتظر في المجال الاقتصادي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل المجالات الصناعية والزراعية والتجارية وتبني مشاريع موحدة وانجاز برامج عامة وخاصة.

ومن الاتفاقيات والمشاريع التي يتم التفاوض حولها نجد:

- مشروع التكامل الكهربائي؛
- توحيد المقاييس الصناعية بين المؤسسات المغاربية خاصة في مجال السلع الصناعية؛
- مشروع إنشاء الشركة المغاربية للشحن؛
- مشروع القطار المغاربي وقد تقرر إنشاء خط مغاربي للقطار السريع ولكنه سرعان ما توقف؛
- اتفاقية بين تونس والجزائر لاستغلال حقل البورمة وذلك بخصوص استغلال الغاز الجزائري عبر تونس؛
- مشروع انجاز شركة مختلطة جزائرية-مغربية،لاستغلال منجم غار جبيلات،ويعد هذا المشروع ذو أهمية كبيرة لأنه سيؤدي إلى تكاثف الجهود لصناعة الحديد والصلب؛
- اتفاق حكومي بين الجزائر وليبيا عام 1987 نتج عنه خلق ثلاث شركات مختلطة في قطاع المحروقات هي الشركة الجزائرية الليبية لاستغلال وإنتاج البترول،الشركة الجزائرية الليبية للجيوفيزياء والشركة الجزائرية الليبية للصناعات البتروكيماوية.

ومنذ ذلك الوقت اقتنعت الدول المغاربية بأهمية التكامل الاقتصادي الذي يحقق مصالحها ممثلا في إزالة كل ما يعرقل حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال وذلك بتبني جملة من الاتفاقيات وسلسلة من الإجراءات التي تلزم كل منها باتخاذ الخطوات التنفيذية للتنسيق بين سياساتها الاقتصادية وقد عقدت اجتماعات أخرى عديدة استهدفت تحديد إطار للتعاون من أجل عملية اندماج المنطقة اقتصاديا.

3. 1الأبعاد الإستراتيجية والاقتصادية لاتحاد أقطار المغرب العربي

❖ **الموقع الاستراتيجي:** يحتل المغرب العربي موقعا استراتيجيا هاما على الشاطئ الجنوبي الغربي من البحر المتوسط ويضم خمسة أقطار عربية متماسكة الأجزاء دون أن يفصل بينها فاصل طبيعي وهي الجماهيرية الليبية العظمى،الجمهورية التونسية،الجمهورية الجزائرية، المملكة المغربية وموريتانيا تمتد بلدان الاتحاد المغاربي على مساحة شاسعة تقدر بـــ 578.8 مليون هكتار تتوزع بنسب متفاوتة بين تلك البلدان.حيث تعتبر الجزائر أكبر دول الاتحاد من حيث المساحة بجغرافية قدرها 238.2 مليون هكتار فيما تعتبر تونس أصغر دولة من ناحية المساحة[1].

وتختلف هذه الدول عن بعضها البعض في كثير من الجوانب والأهداف مما يجعل أمنها واستقرارها مهددا على الدوام ومن بين هذه الاختلافات مثلا عدم التشابه في النظم السياسية فهي تجمع بين المملكة والجماهيرية والجمهورية كما تختلف فيها الحياة الديمقراطية بين الدكتاتورية وسلطة الشعب ضف إلى ذلك الاختلاف في المذاهب الاقتصادية من اشتراكية ماركسية إلى رأسمالية ليبرالية والاختلاف الديني والمذهبي الطائفي من إسلام ومسيحية.

[1] محمد أحمد الطوير،الأبعاد الإستراتيجية والاقتصادية لاتحاد أقطار المغرب العربي،مستقبل العالم الإسلامي،السنة الأولى،العدد 3،صيف 1991،ص 181.

❖ **البيئة السكانية:** حسب تقدير سنة 2008 وصل تعداد سكان المغرب العربي حوالي 88 مليون نسمة تتصدر فيها كل من الجزائر والمغرب المراتب الأولى 35 مليون و32 مليون على التوالي[1]،مما يشكل سوقا استهلاكية واسعة ويخلق الظروف المواتية لقيام صناعات تستفيد من وفرات الحجم،كما يوفر ذلك فرص عمل تعزز من القدرات التنافسية،وتتضمن منطقة المغرب العربي على شريحة كبيرة من الشباب القادر على العمل والإنتاج فبتوفير إمكانيات التعليم التطبيقي والتدريب المهني المناسب الذي يفي بمتطلبات سوق العمل فإن هناك قدرات بشرية هائلة يمكن الاستفادة منها في تنمية الاقتصاد[2].

❖ **الاستقرار السياسي:** إن انضواء خمسة أقطار مغاربية تحت راية واحدة سوف يكفل أمن المنطقة العربية من حوض البحر المتوسط ويمنع أية اعتداءات خارجية ضده تقوم بها الدول المجاورة كما حدث في الماضي حيث أن أقطار المغرب العربي الكبير تجمع عددا من السكان يزيد كثيرا على مجموع سكان دول البحر المتوسط منفردة مثل اسبانيا،فرنسا،ايطاليا التي كانت كل واحدة من هذه الدول قد تغلبت على دولتين أو ثلاث من دول المغرب العربي في سنين خلت[3]ولكن وبالرغم من كل هذا لا زالت التوترات تطبع على علاقات الاتحاد المغاربي حيث أصبح من الصعوبة بمكان أن يجتمع القادة المغاربة رغم تجانس هذه الدول فبالنسبة للجزائر فإن قضية الصحراء الغربية التي لا تزال تخضع للاحتلال المغربي تعتبر قضية مبدأ وليس الأمر يدخل في الفكر المؤامراتي الخارجي ....وهذا لا يعني أن هناك أيادي خارجية تعبث بأي تقارب بين دول المغرب العربي وإلا ما سر عدم التوصل إلى حل في قضية الصحراء الغربية رغم الجهود الكبيرة الرامية إلى تحريرها؟[4]

❖ **الازدهار الاقتصادي** :تكتسب منطقة المغرب العربي مكانة أساسية من حيث حجم ونوعية الموارد الاقتصادية الهامة التي تشكل سمة مميزة تؤهلها لبناء تكتل قوي ومتين ومن بين هذه الموارد نجد:

✓ **الإمكانيات المعدنية والطاقوية:** حيث تشتمل على حجم احتياطي غاز يزيد عن 6108 مليار متر مكعب واحتياطي بترولي يفوق 56 مليار برميل حسب تقديرات سنة 2008 مع احتمالات شبه مؤكدة لاكتشاف احتياطات أخرى في كل من (موريتانيا والصحراء الغربية والجزائر وليبيا والمغرب)[5].

✓ **الإمكانيات المالية والتجارية:** إن استغلال الموارد والثروات الطبيعية المتاحة وتشغيل الطاقات البشرية في الأقطار المغاربية يتطلب توافر حد أدنى من الموارد المالية لتحقيق التوظيف الرشيد للموارد العاطلة،ومما لا شك فيه أن هناك تباين كبير في حجم الإمكانيات المالية المتوفرة على مستوى هذه الأقطار فأغلبها تعاني من مشكلة المديونية التي أصبحت تشكل عبئا على اقتصادياتها بالرغم من سعي بعض الدول كالجزائر مثلا للتخلص من عبئها حيث وصلت إلى 5.5 مليار دولار في 2008 بعدما كانت تفوق 23 مليار دولار في عام 2003 أما بالنسبة لتونس والمغرب وموريتانيا فهي على التوالي 2.6،17.3،20.5 مليار دولار وأكثر من 6 مليار دولار في ليبيا لتبلغ في

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009،ص 272.

[2] محمد الشكري،تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي،المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية،الدوحة،7-8 نوفمبر 2007،ص 11.

[3] محمد امحمد الطوير،مرجع سبق ذكره،ص 185.

[4] عبد القادر رزيق المخادمي،مرجع سبق ذكره،ص86.

[5] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009،ص 320.

مجموع دول الاتحاد حوالي 51 مليار دولار،وهي أرقام تعكس وضعية مالية خطيرة تؤثر على كافة التوازنات الاقتصادية والمالية وكذا الأوضاع الاجتماعية.

والجدول التالي يظهر بعض المؤشرات المالية والتجارية في بلدان المغرب العربي:

جدول رقم (2-6): المؤشرات المالية والتجارية لبلدان المغرب العربي للعام 2008

مليار دولار

المؤشرات / الدول	الناتج المحلي الإجمالي	صادرات	واردات	رصيد ميزان المدفوعات	احتياطات رسمية	مديونية خارجية
الجزائر	170	78.1	37	37	143	5.5
المغرب	85	19.9	41	1.4-	92	17
تونس	40	19.2	24	1.6	9	20
ليبيا	76	60.2	26	3.3	92	6
موريتانيا	3.6	1.6	1.8	0.1-	0.2	2
المجموع	374.6	179.2	129.8	70.1	268.2	50.5

من إعداد الطالبة وفقا لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009.

إذا تفحصنا الإمكانيات المالية فإننا نجدها تكفي لتغطية نسبة هامة من الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة في الأقطار المغاربية إذا ما توفرت العوامل الموضوعية لإعادة توظيفها للحد من هجرتها إلى الدول الغربية.

أما بخصوص الناتج المحلي الإجمالي فقد استطاعت دول الاتحاد مجتمعة أن تحصل على ما قيمته 374.6 مليار دولار بأسعار السوق المحلية وهو ما يعادل حوالي 20 % من إجمالي الناتج المحلي الخام للوطن العربي،أما عن ناتج كل دولة على حدا فتتصدر الجزائر المجموعة بناتج إجمالي يفوق 170 مليار دولار في حين لا يتعدى نصيب موريتانيا 4 مليار دولار فيما يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام للاتحاد المغاربي إلى 4250 دولار ويعود هذا الضعف بالمقارنة مع التجمع الخليجي إلى كبر حجم عدد السكان.

3. 2 الطرق المتبعة لتحقيق الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي:

في سبتمبر 1964 اجتمع أول مؤتمر لوزراء اقتصاد دول المغرب العربي بهدف تحديد المحاور الرئيسية للتعاون بينها،وقد اتخذ هذا المؤتمر قرارا بالغ الأهمية تمثل في إبرام اتفاق إطار للتعاون بين دول المغرب العربي وقد ظهر أن ممثلي الدول المعنية قد ترددوا حول اختيار الطريق الواجب الإتباع من أجل تحقيق الاندماج الاقتصادي في المنطقة وهذه الطرق تمثلت فيما يلي[1]:

[1] جديدي معراج وزعلاني عبد المجيد،بعض جوانب تجربة دول المغرب العربي في التكامل الاقتصادي،ص ص 82-85،(قاعدة بيانات المكتبة المركزية،جامعة اليرموك،الأردن) تاريخ الإطلاع 2009/03/15.

- **الاندماج بالطريقة القطاعية (بالقطاعات)**: وهذه الطريقة تعني تنسيق مختلف قطاعات الاقتصاد وذلك على أســـاس اتفاق مجموعة من الدول في إطار أي تجمع اقتصادي،وأول وثيقة أساسية في هذا الشأن هي اتفاق تونس في أكتـــوبر 1964 والقطاعات الأساسية التي طُلب التنسيق حولها هي التبادل التجاري،الميدان الصناعي،والنقل والمواصلات.

إلا أن هذه الطريقة عجزت عن بلوغ الأهداف الطموحة التي تضمنتها مجمل الاتفاقيات مما دفعها إلى اختيار طريقة أخرى أكثر فعالية وأكثر طموحا.

- **الاندماج بالطريقة الإجمالية**: حيث اقترحت اللجنة الاستشارية الدائمة تقريرا وزعته على السلطات المختصة في البلدان المعنية يتضمن ما يلي:

✓ **الحل الأول:كحد أدنى**: يهدف إلى تقوية عملية التعاون من خلال بلوغ إنشاء اتحاد اقتصادي تدريجيا،انتقد هذا الحل لأنه سيؤدي إلى نفس مشاكل الطريقة القطاعية خاصة فيما يخص مسألة منشأ المنتجات.

✓ **الحل الثاني:كحد أقصى**: ويتضمن أن تبرم الأطراف فورا اتفاق إنشاء اتحاد اقتصادي لدول المغرب العربي مشتملا خاصة على المبادئ الأساسية لقيام اتحاد اقتصادي من سياسات جمركية واقتصادية واجتماعية وجبائية مشتركة تنفذ وفقا لجدول زمني هذا الحل بدوره انتقد لما في قبوله من التزامات قد تؤدي إلى القضاء على السيادة الوطنية.

✓ **الحل الثالث:كحل وسط**: وهو أكثر واقعية وطموحا ومضمونه إبرام اتفاق تعاون اقتصادي مشترك بين حكومات البلدان المعنية يشتمل على المبادئ الأساسية لقيام اتحاد اقتصادي دون تحديد التفاصيل الجزئية للجوانب المختلفة للتعاون في تطوره مستقبلا نحو الاندماج.

اعتمد الحل الثالث مبدئيا كمشروع اتخذت بشأنه مجموعة من التوصيات وكلفت اللجنة الاستشارية بإعداد "مشروع اتفاق مشترك" إلا أنه لم يُعتمد لعدم حصوله على إجماع الأطراف .

- **طريقة المشاريع المشتركة**:ويقصد بها إنشاء مشاريع مشتركة ثنائية أو متعددة الأطراف في قطاعات معينة،وهذه آخر طريقة اتجهت إليها أنظار الأطراف العربية لتجاوبها مع المستوى الذي بلغته عملية الاندماج ولمرونتها من حيث سماحها بتحمل التزامات معينة دون التنازل عن جزء من السيادة الاقتصادية.

والواقع أن المهم ليس هذه الطريقة أو تلك وإنما هو التقدم بعملية الاندماج وبأية طريقة كان ذلك مادامت محل اتفاق وإجماع.

3. 3 التحديات التي يواجهها هذا التكتل

رغم المحاولات الحثيثة لإعادة إنعاش هياكل الاتحاد خاصة في السنوات مابين 1999 و2008 إلا أن الجهود لم تعطي ثمارا وذلك بسبب العوائق التي حالت دون انجاز وتنفيذ هذا المشروع أو أنه لا يزال يسير بخطى بطيئة لم يحقق من خلالها النتائج المرجوة نظرا للعوائق التالية :

- **التعارض في الأنظمة الاقتصادية**: يترتب عليه اختلاف في السياسات والتوجهات الاقتصادية وتباين الإجراءات العملية المتعلقة بتنظيم الحياة الاقتصادية ولقد كان استيراد الأنظمة والمناهج الوضعية من بين العوامل التي أدت إلى

تعميق الهوة بين أقطار الاتحاد المغاربي،فأضحى من الضروري اتخاذ خطوات جادة لتوحيد المنهج الاقتصادي انطلاقا من بلورة معالمه من عمق رصيدنا الفكري ومعاناتنا في واقعنا[1].

- **الخلافات السياسية وعدم الاستقرار السياسي:**فرغم مرور فترة زمنية طويلة على بداية إنشاء هذا التكتل إلا أن العامل السياسي لا يزال أقوى معرقل لمسيرة بناء اتحاد المغرب العربي،حيث أضحى من الصعوبة بمكان أن يجتمع القادة المغاربة رغم تجانس الدول نسبيا والقواسم المشتركة إلا أن الفشل لا يزال سيد الموقف[2].
- **آثار النمو السكاني السريع:** فيما يتعلق بالنمو السريع في السكان نجد أنه يمثل تحديا كبيرا لأن معدل النمو السكاني يفوق حتى الآن معدل النمو الحقيقي في القطاعات الإنتاجية بالنسبة لدول المغرب العربي وهذا سيولد مشكل تفاقم معدلات البطالة[3].
- **اختلاف حجم وقيمة المنافع المتوقعة من التكامل:** كلما كانت المنافع المتوقعة كبيرة والمصالح المحتمل حمايتها كثيرة،كلما زادت العقبات التي تعترض مسار التكامل المغاربي.

وهكذا كانت السمة المميزة للنشاط المغاربي على الصعيد العملي هي ضآلة النتائج المحققة ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى عدم تطبيق أغلب اتفاقيات الاتحاد ولعل أبسط الأدلة عن الضعف في تقدم الميزة التكاملية هو ضعف المبادلات التجارية بين دول اتحاد المغرب العربي وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2-7): حجم المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي للعام 2008

	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع
إجمالي الصادرات (مليار دولار)	19.2	78.1	60.2	19.9	1.6	179.2
الصادرات البينية (مليار دولار)	1.5	1.4	0.72	0.31	0.0024	4.00
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات	7	1.8	1.2	1.58	0.14	2.24

من إعداد الطالبة وفقا لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم الصادرات البينية ضئيل جدا ولا يتعدى 3 % وبقيمة تقدر بـــ 4 مليار دولار من إجمالي صادرات تفوق الـــ 179 مليار دولار أما أعلى نسبة للصادرات البينية فهي التي حققتها تونس بما معدله 7 %،كل هذه الأرقام تعكس عدم الجدية في السعي نحو التكامل.

وكخلاصة لما سبق التطرق إليه في هذا المبحث يمكن القول أن المشروعات العربية المشتركة الموقعة خلال الفترة (1945-1990) مرت بثلاث مراحل هي:

---

[1] صالح الصالحي،الاتحاد المغاربي (الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة)،مؤتمر التجارة البينية،مرجع سبق ذكره،ص 350.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي،التكامل الاقتصادي العربي،مرجع سبق ذكره،ص 86.

[3] www.Yemen-nic.org مستقبل التكتلات العربية في ظل العولمة،تاريخ الإطلاع 2009/12/12

المرحلة الأولى: مرحلة النشأة امتدت من عام 1945-1973: وقد شهدت تنفيذ حوالي سبعة مشروعات تكامل حتى عام 1973 ولكنها لم تعرف نموا يذكر.

المرحلة الثانية: مرحلة النمو (1981-1988): وقد شهدت بداية الظهور الحقيقي للمشروعات العربية المشتركة نتيجة التوافق السياسي النسبي وتحسن الظروف السياسية بين الدول العربية بعد أن أدركت الفرص الضائعة من عدم تكتلها بالنظر إلى المستوى الذي وصلت إليه الدول الأوربية من اندماج وتكاثف مع بعضها البعض.

المرحلة الثالثة: مرحلة الجمود: حيث تجمدت فيها المشاريع العربية المشتركة نتيجة الخلافات السياسية العربية-العربية وعودة ظاهرة التكتل والاستقطاب السياسي بعد حرب الخليج الثانية عام 1990.

لقد تم تأجيل الحديث عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى الفصل الثالث على اعتبار أن هذه المنطقة أضحت تمثل المستقبل لعلاقات التعاون الاقتصادي العربي.

المبحث الثاني:الاتفاقيات التجارية العربية الثنائية

يعتبر الاتجاه نحو عقد اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة من الخطوات الهامة المؤدية إلى الإسراع بإقامة التكامل الاقتصادي العربي،بل يراها القادة والزعماء العرب أنها الطريقة العملية والواقعية لقيام السوق العربية المشتركة وهي المرحلة الأكثر ديناميكية من خلال التمرس على تحرير التجارة الثنائية،حيث أن انتشار هذه الاتفاقيات يعمق العلاقات الاقتصادية العربية وفي نفس الوقت يمكن أن يختصر عدد العشر سنوات إلى خمس سنوات فقط.

المطلب الأول:فلسفة التعاون الاقتصادي العربي الثنائي.

أدى الإحساس العام لدى معظم الدول العربية ببطء مسيرة تحرير التجارة العربية البينية في إطار العمل العربي المشترك إلى تبني العديد من الدول العربية لأسلوب تحرير التجارة البينية على المستوى الثنائي وهو ما أدى إلى انتشار الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية وتقوم فلسفة التعاون الثنائي على مجموعة من المبررات هي[1]:

- توفير المواد الأولية والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية؛
- تبادل أطراف التعاون،الاحترام والتأييد والتضامن؛
- تعزيز الاتجاه نحو تقارب النظم الاقتصادية على صعيد مشترك وتحرير الأسواق الداخلية بإزالة الحواجز الاقتصادية وتوحيد أسواقها؛
- إيجاد نوع من التوازن الاقتصادي،الجغرافي والاجتماعي بين طرفي التعاون؛
- تطوير القدرة التكنولوجية ودعمها بكل جديد في مجال التكنولوجيا العالمية؛
- يحقق التعاون الثنائي تهيئة المناخ لوحدة سياسية كبرى؛
- ينتج عن اتفاقيات التعاون الثنائي زيادة الطلب الإجمالي على منتجات أطراف التعاون مما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام؛

[1] أنظر إلى:- عبد الهادي،بموت،التعاون الاقتصادي العربي وأهميته،التكامل في سبيل التنمية،مرجع سبق ذكره،ص155.
- عمر عبد الله كامل،السوق العربية المشتركة،السياج الواقي للاقتصاد العربي،مرجع سبق ذكره،ص31.

- يسمح التعاون الاقتصادي الثنائي بالاستخدام الأمثل للعمالة والأطر العلمية والفنية وهو ما يؤدي إلى نمو الصناعات المختلفة.

ويتخذ التعاون الاقتصادي الثنائي مجموعة من المراحل هي[1]:

1. **التكامل بالتجارة:** من خلال تحرير التجارة من القيود بين الدول؛
2. **تكامل عناصر الإنتاج:** من خلال تحرير القيود على عناصر الإنتاج؛
3. **تكامل السياسات:** والذي يتم من خلال تنسيق السياسات،أما عملية توحيد السياسات فيطلق عليه الاندماج الكامل.

ولقد تبنت العديد من الدول العربية فكرة تحرير التجارة من خلال اتفاقيات ثنائية بدعوى أنها ستؤدي في النهاية إلى تحرير شامل للتجارة العربية ومثل هذه الإجراءات من شأنها أن تسمح للشركاء التجاريين بتجاوز الحواجز فيما بينهم دون انتظار ما ستسفر عنه محادثات منظمة التجارة العالمية،فمثل هذا التعاون من شأنه أن يحقق مصلحة دائمة للدول المتعاونة،وتشترك معظم الاتفاقيات بين الدول العربية بخطوط عامة مشتركة بين هذه الاتفاقيات تجعل منها صورة نمطية في معظم أحكامها وخاصة فيما يتعلق بمراحل تحرير التجارة وقواعد المنشأ التي تحكم الاتفاقيات والإجراءات الوقائية لأغراض ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني:أهداف ومزايا الاتفاقيات الثنائية.

تسعى الاتفاقيات الثنائية إلى تكوين حالات تعاون اقتصادية من خلال تنسيق الشؤون التجارية بينها وتذليل القيود التي تحد من انتقال الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال وفقا لاتفاق يقوم بين البلدين المتعاقدين.ومنه يمكن القول أن لهذه الاتفاقيات أهدافا ومزايا عديدة نتناولها فيما يأتي:

1. أهداف الاتفاقيات الثنائية

وتتمثل هذه الأهداف في:

- تسهيل التبادل التجاري بين الطرفين بحيث يسمح للمتعاقدين حرية استيراد المنتجات والثروات الطبيعية التي منشؤها بلد الطرف الآخر المستوردة منه مباشرة ويسمح الطرف الآخر بتصدير هذه المنتجات في حدود إمكانياته الاقتصادية؛
- تسهيل انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال؛
- تسهيل وتنظيم عملية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية بما يحقق أهداف التعاون الاقتصادي؛
- إزالة العراقيل والقيود المفروضة على المبادلات التجارية ومنه تشجيع التبادل التجاري بين طرفي الاتفاقية؛
- تعميق العلاقات الاقتصادية بين طرفي التعاون بإقامة تكامل جزئي يكون حجر الأساس لتشكيل التكامل الاقتصادي الكلي؛

[1] لبيب شقير،الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها،مرجع سبق ذكره،ص 50.

ولتنفيذ الاتفاق وضمان تحقيق وتوسيع المنافع المتبادلة التي يتضمنها،غالبا ما يتفق الطرفان المتعاقدان على تأليف لجنة مشتركة تجتمع بصورة دورية وتكون مهمتها[1]:

- ✓ معالجة الصعوبات التي قد تنشأ عن تطبيق هذا الاتفاق والتي قد تعترض سبيل تطور التبادل التجاري بين البلدين والبث فيها وفق أحكام هذا الاتفاق.
- ✓ تقديم الاقتراحات الخاصة بتعديل بنود اتفاق التعاون بغية توسيع التبادل التجاري وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين.
- ✓ دراسة التنسيق الاستثماري لتحقيق التعاون الاقتصادي بين البلدين وتقديم التوصيات التي تراها مناسبة.

1. 2 **مزايا الاتفاقيات الثنائية:** إن المزايا التي يمكن تحقيقها من خلال الاتفاقيات الثنائية هي كالتالي[2]:

- ضمان نفاذ السلع والخدمات الوطنية للأسواق الخارجية (أسواق أطراف التعاون)؛
- مبدأ المعاملة بالمثل بين الشركاء في التعامل وتقديم التسهيلات المماثلة بين جميع الأطراف؛
- معاملة الدولة الأولى بالرعاية أي الحصول على أفضل معاملة جمركية وتجارية بين جميع الشركاء التجاريين للدولة؛
- مبدأ تبادل المعلومات والوضوح في الإجراءات والقوانين بكل شفافية وبساطة اتجاه الصادرات والواردات وحركة عناصر الإنتاج؛
- مبدأ المعاملة الوطنية حيث تخضع سلع كلتا الدولتين إلى نفس المعاملة فتطبق عليها رسوم وضرائب مماثلة؛
- مبدأ الاستثناءات من بعض النصوص المتفق عليها وهو ضروري لمساعدة الطرف الضعيف من الشركاء في دعم وتنمية اقتصاده لتحقيق نوع من التقارب بين الشركاء.

المطلب الثالث:الاتفاقيات الثنائية الموقعة في الفترة مابين (1956-1985)

إن التعاون الاقتصادي العربي انشأ اتفاقيات ثنائية على غرار الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة وأيضا منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،وقد تميزت بأن البعض منها استطاع أن يواصل مسيرة التعاون وبالتالي تحقيق المكاسب والبعض الآخر جُمد لإعادة النظر حول ما جاء فيها أو لم تعد سارية العمل في الأصل وهذا لاعتبارات عدة لعل من أهمها غياب الإرادة السياسية الذي تميز به مشوار التعاون الاقتصادي العربي.

وان تعددت الاتفاقيات العربية الثنائية فإن من خلال دراستنا هذه سنسلط الضوء على الاتفاقيات ذات الأهمية التاريخية علها تكون دروسا يستفاد منها مستقبلا في إقامة محاولات أخرى للتكامل الاقتصادي داخل المنطقة العربية.

1. **اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين مصر وسوريا:**

وقعت هذه الاتفاقية سنة 1957 وقد نصت على جعل البلدين منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة[3]،وقد كان قرار الوحدة ثمرة للتوافق السياسي بين الحكومتين والإجماع الشعبي في الدولتين على مطلب الوحدة،اعتبر في ذلك الوقت أنه قرار استراتيجي فرضته ظروف النضال العربي حيث كان الصراع على سوريا أنذاك على أشده بين قوى

---

[1] احمد الكساسبة،اثر الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية على الصادرات الأردنية،وزارة الصناعة والتجارة،وحدة الدراسات الاقتصادية،ص 60.

[2] عمر عبد الرزاق،تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية،معهد ماس،2002،ص26.

[3] الوحدة المصرية – السورية،تاريخ الإطلاع 2010/03/15 www.ingdz.com

الهيمنة الغربية التي تريد استتباعها وحرمان النظام العربي من قوتها والقوى الصاعدة للمعسكر الاشتراكي التي تصورت أن سوريا يمكن أن تكون بداية الجسر لانتشار نفوذ هذا المعسكر في منطقة بالغة الحيوية لمصالحها وهنا برز الخيار القومي المستند إلى فكرة الوحدة لمواجهة هذا الاستقطاب الحاد.

وقد مضت دولة الوحدة في طريقها نحو بناء دولة عربية حديثة ذات اقتصاد قوي توزع منافعها استنادا إلى أسس واضحة من العدل حيث أصدر القانون رقم 131سنة 1958 بإعفاء التبادل الإقليمي بين الدولتين من الرسوم الجمركية باستثناء بعض المواد والمنتجات،ثم قام البلدان بتوحيد جميع الأنظمة والقوانين لتصبح دولة واحدة تعرف باسم الجمهورية العربية المتحدة[1]،وقد نصت هذه الاتفاقية على:

- ✓ جعل البلدين منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة؛
- ✓ توحيد سياسات الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها؛
- ✓ تنسيق سياسات النقل والترانزيت؛
- ✓ عقد الاتفاقيات التجارية واتفاق المدفوعات مع البلاد الأخرى بصورة مشتركة والتشاور فيها؛
- ✓ تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع؛
- ✓ تنسيق تشريع السياسات النقدية والمالية تمهيدا لتوحيد النقد.

كما تهدف هذه الاتفاقية إلى تشجيع تكوين الشركات الاستثمارية المشتركة برؤوس أموال مصرية وسورية وتبادل المعونة الفنية في قطاعات الزراعة والصناعة والبنوك والتجارة وتأمين حرية انتقال الأشخاص والإقامة والعمل.

ووفقا للأهداف المسطرة فقد تم فعلا تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة مما أدى إلى زيادة التبادل التجاري بين البلدين وكذلك ازدادت الواردات المصرية من سوريا إلى حوالي 3 ملايين ونصف المليون من الجنيهات خلال سنة 1957 وارتفعت أيضا الصادرات المصرية إلى سوريا بما يقدر بحوالي نصف مليون جنيه من العام نفسه[2].

وان كانت هذه التجربة فريدة من نوعها على المستوى العربي إلا أن قيامها لم يكن على أسس دستورية قوية بل كان لأهداف شخصية ومناصب سياسية كانت سببا في القضاء عليها،ففي عام 1961 تفككت دولة الوحدة فيما كان الأمل معقودا عليها في أن تكون القاطرة التي تقود النظام العربي إلى وحدة شاملة[3].

2. الوحدة الاقتصادية السورية–اللبنانية

شهدت العلاقات السورية–اللبنانية مراحل متباينة من التعاون والسلام تارة والأزمات تارة أخرى فقد تزامنت الحركة الاستقلالية اللبنانية مع مثيلتها السورية واتسمتا بالتعاون والتنسيق في مواجهة الانتداب الفرنسي،أما عن العلاقات الاقتصادية فقد كانت في عهد الانتداب اقرب إلى الوحدة الاقتصادية والجمركية التامة ويديرها مجلس مصالح مشترك،وكانت سوريا تعتمد في ذلك الوقت على الموانئ اللبنانية لتصدير منتجاتها الزراعية وتستورد من خلالها مدخلات الصناعة والسلع الاستهلاكية[4].

---

[1] أحمد يوسف احمد،مرجع سبق ذكر،ص 9.

[2] إبراهيم محمد،مقدمات الوحدة المصرية–السورية 1943-1958،الهيئة المصرية العامة،مصر 1998،ص25.

[3] نفسه،ص 249.

[4] أمينة جاد،قراءة في العلاقات السورية اللبنانية،تاريخ الإطلاع 2010/03/21 www.egynews.net

وبعد حصول الدولتين على استقلالهما عقدا عدة اتفاقيات (28 اتفاقية في الفترة 1943-1974) أهمها اتفاقية الوحدة الاقتصادية السورية-اللبنانية تضمنت هذه الاتفاقية حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال واستطاعت أن تنشئ منطقة ذات تعريفة جمركية موحدة تتمتع بانتقال السلع بين البلدين بدون قيود جمركية ونظرا لاختلاف المصالح وتضارب السياسات لم تفرز هذه الوحدة النتائج المرجوة منها مما أدى إلى إضعاف الإرادة ما بين الطرفين والسبب،في ذلك هو أن سوريا لها طابع إنتاج زراعي وصناعي في حين تتسم لبنان بطابع تجاري وخدمي وقد بلغ التضارب أشده في عام 1963 أين أعلنت سوريا انسحابها من هذه الوحدة تلتها لبنان بإعلانها زوال الاتحاد بعد سبعة سنوات من النشاط الاقتصادي المشترك.

3. اتفاقية الوحدة العراقية-الأردنية:

تعود العلاقات التجارية العراقية-الأردنية في جذورها إلى فترات ماضية بحكم الجوار الجغرافي والتاريخ المشترك ولقد تعززت بشكل كبير إبان العهد الملكي في عام 1958 وما بعده عندما تم الإعلان عن دولة الاتحاد العربي بين البلدين،كما أصبحت العلاقات الاقتصادية والسياسية ذات طبيعة إستراتيجية بعد مساندة الأردن للعراق في حربه ضد إيران عام 1980.وتعززت أيضا هذه العلاقة في عام 1990 حيث أصبح الأردن المنفذ الاقتصادي الوحيد لصادرات العراق إلى باقي دول العالم.

تم توقيع أول اتفاق تجاري بين البلدين في عام 1953 تضمن قائمة بالسلع الأردنية والعراقية المعفاة من الرسوم الجمركية وفي عام 1967 تم توقيع بروتوكول تجاري للسلع المحددة للتبادل الثنائي بالإعفاءات المقررة بسقف مقداره 3.5 مليون جنيه إسترليني لكل جانب ومع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) تم توقيع اتفاقية تعاون اقتصادي وتجاري بين البلدين في 1980/05/01 تضمنت مايلي[1]:

- تعزيز وتعميق الروابط الاقتصادية بجميع الوسائل والإمكانيات بما في ذلك توسيع مجالات العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية؛
- تشجيع قيام المشروعات المشتركة بينهما في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي؛
- تطوير القطاعات الإنتاجية والاستفادة من كافة الخبرات المتوفرة في العالم؛
- تشجيع الزيارات والوفود الاقتصادية والتجارية والعلمية واستقبال المتدربين وإرسال الخبراء الاختصاصيين والفنيين وتبادل البعثات الدراسية.

وقد توالت الاتفاقيات المبرمة ما بين البلدين في سبيل تحرير التبادل التجاري بينهما حتى مطلع القرن 21 حيث مثلت السوق العراقية سوقا إستراتيجية للصادرات الأردنية باعتبارها أحد أهم اقتصاديات المنطقة بإمكانياتها ومواردها الكبيرة،حيث شكلت حركة السلع العراقية 45 % من حجم حركة السلع العابرة من ميناء العقبة الأردني كما شهدت سنوات التسعينات وبداية القرن الحادي والعشرين زيادات ملحوظة في حجم الصادرات الأردنية إلى سوق العراق حيث بلغت أعلى مستوى لها في عام 2002 بـــ 3108 مليون دولار في حين بلغت المستوردات من العراق حوالي 500

[1] الاتفاقيات الأردنية،تاريخ الإطلاع 2010/03/13 www.agreements.jedeo.gov.jo

مليون دولار أما عن نوع السلع المستوردة والمصدرة فتقوم العراق بتصدير النفط ومشتقاته إلى الأردن وهذه الأخيرة تقوم بتصدير البضائع والمتمثلة بالأساس في المواد الغذائية[1].

ورغم العلاقات الاقتصادية المتميزة التي صنعتها كل من العراق والأردن على اعتبار أن كلاهما كان يعاني من أزمة سياسية خارجية فالعراق كانت تحت الحصار الاقتصادي الذي فرضته عليها الأمم المتحدة والأردن قطع علاقاته مع دول الجوار وبالتالي كان لا بد من الحفاظ على العلاقة السياسية والاقتصادية مستقرة وثابتة على المدى المتوسط والطويل.

4. تكامل مصر والسودان

لقد اختارت كل من مصر والسودان طريق التطور المستقل في لحظة الاختيار التاريخي التي أعقبت مرحلة الخيارات الاستعمارية عقب الحرب العالمية الثانية،ويبدو أنه كان خيارا استراتيجيا للشعبين وبالفعل تم التوقيع على منهاج التكامل في فيفري 1974 أما ميثاق التكامل فوقع في أكتوبر 1982[2]،وعن الأهداف المراد تحقيقها من خلال هذه الاتفاقية فإنها تتمثل فيما يلي[3]:

- ✓ توطيد العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية؛
- ✓ معاملة مواطني الدولتين بنفس المعاملة التي يحظى بها المواطنون المقيمون في الدولتين وذلك وفق ما حدده الميثاق؛
- ✓ إلغاء جميع القيود بما فيها الرسوم الجمركية التي تعيق حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال؛
- ✓ حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية؛
- ✓ حرية الإقامة والعمل والتملك والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

ووفقا لذلك عُقدت عدة اتفاقيات أدت إلى ظهور مشروعات عديدة ضمن إستراتيجية التكامل الزراعي بين البلدين أهمها:

- ❖ الشركة المصرية السودانية للتكامل الزراعي والتي نتج عنها تنفيذ المشروعات المشتركة في السودان بحيث تم استصلاح وزراعة الأراضي بالعديد من المحاصيل منها الذرة الرفيعة والقمح والخضر،إلى جانب القيام بتصنيع المنتجات الزراعية المختلفة وقد تم استصلاح 50 ألف فدان* في نهاية السبعينات من حوالي 150 ألف فدان كانت مخصصة لذلك؛
- ❖ مشروع الرش الزراعي والطائرات لمكافحة الحشرات والتسميد برأس مال مشترك بين الطرفين؛
- ❖ مشروع إنتاج اللحوم والأعلاف المركزة ومشروع إنتاج الزيوت النباتية خاصة الغذائية منها.

ومن أهم الانجازات أيضا حرية انتقال العمالة بين البلدين وهذا عن طريق تخفيض مصاريف السفر والتنقل بنسبة 40 % وإلغاء جواز السفر و التأشيرة بحيث يتم التنقل بالبطاقات الشخصية.

---

[1] أحمد الكساسبة،مرجع سبق ذكره،ص50.

[2] حلمي شعراوي،تجارب التكامل بين مصر والسودان،تاريخ الإطلاع 2010 /03/22 www.rcegypt.org

[3] علي السلمي،تكامل مصر والسودان هل أصبح في خبر كان،تاريخ الإطلاع 2010/03/28 www.moheet.com

* الفدان هو وحدة للمساحة. يستخدم في مصر والسودان وسوريا،وهو نظام غير متري ويساوي الفدان الواحد 4200 م^2

إلا أن هذه الوحدة لقيت انتقادات شديدة عام 1985 بعد تغيير الحكومة السودانية أين ألغيت الاتفاقية وفي عام 1987 ظهرت وثيقة الإخاء من طرف الحكومة السودانية تساند فيها مسار المحاولات التكاملية بحيث تهدف إلى الاهتمام بالمشاريع الزراعية واستغلال الموارد المتاحة في البلدين وتنسيق خطط التنمية.

المطلب الرابع:الاتفاقيات الثنائية الحديثة الموقعة بعد 1990

عقدت خلال الفترة من 1990 إلى يومنا هذا عدة اتفاقيات عربية ثنائية كان الهدف منها تشجيع التبادل التجاري وزيادة القوة الاقتصادية العربية وتسريع عمليات التنمية وانتقال رؤوس الأموال وذلك بالرغم من الأزمات السياسية التي عرفتها المنطقة عقب احتلال العراق للكويت وتأزم الوضع أنذاك ولكن لم يوقف هذا الوضع عملية الوحدة والتكامل الثنائية حيث عقدت خلال هذه الفترة اتفاقية الوحدة بين (اليمن الشمالي واليمن الجنوبي) واتفاقية أخرى بين (الجزائر والأردن) و(مصر وسوريا) وأيضا بين (مصر ويونس) و(المغرب ومصر)...الخ وهذا عرض لأهم الاتفاقيات الموقعة خلال هذه الفترة.

1. الوحدة اليمنية 1990

في الثاني والعشرين ماي سنة 1990 أنجز الشعب اليمني أكبر وأهم هدف من أهداف ثورته حيث تم تأسيس الجمهورية اليمنية كدولة بديلة للدولتين السابقتين (الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية)،ثم توالت إجراءات تكوين النظام السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والإطار الجغرافي للدولة الجديدة[1]،أما عن خصوصية الدولة اليمنية فهي تتمثل في إعادة توحيد دولة قطرية عرفت انقساما في الماضي على خلاف التجارب الوحدوية العربية الأخرى كالوحدة المصرية-السورية والوحدة الأردنية-العراقية ...

أما عن الأهداف المتوخاة من هذه الوحدة فهي محاولة التخلص من القيود وتقديم التسهيلات أمام تنقل الأشخاص وتبادل التجارة وكان من المنتظر تحقيق تكامل زراعي إلا أنها لم تصل إلى هذا المشروع بسبب النزاعات القائمة التي شكلت أزمة في العلاقات بين شمال وجنوب اليمن في ظل مخاطر الحرب الممتدة مع الحوثيين وتنظيم القاعدة الذي يعتو فسادا في الأرض اليمنية،ضف إلى ذلك التدخل الخارجي الذي يساهم بشكل كبير في زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي للجمهورية اليمنية ويهدد تماسكها.[2]

2. الاتفاقية المصرية-الليبية 1990

تعد العلاقات المصرية-الليبية نموذجا يُهتدى به لعلاقات موغلة في القدم بين دول الجوار على كافة الأصعدة والمستويات الرسمية والشعبية وفي كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ساعدت على حركة السكان والمبادلات الاقتصادية والحضارية بين البلدين مما يؤكد المصير الواحد والمشترك،وتعتبر الاتفاقية التجارية الجمركية الموقعة بين الجانبين في ديسمبر من العام 1990 الإطار المنظم للعلاقات التجارية بين البلدين وخاصة في شأن ما نصت عليه الإعفاءات الجمركية وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 1991/06/18 ولعل الحصار الذي فُرض على ليبيا

---

[1] www.ar.wikipedia.org الجمهورية اليمنية،تاريخ الإطلاع 2010/02/12

[2] أحمد يوسف أحمد،في ذكرى الوحدة المصرية السورية دروس ومخاطر،مرجع سبق ذكره،ص 16.

في عام 1992 زاد من قوة الارتباط والتعاون المصري الليبي حيث نتج عن ذلك تنسيق بين البلدين لإدارة الأزمة وبذلت في ذلك مصر مساعي عديدة لمساندة ليبيا على اعتبارها السند القوي لاتصالاتها مع العالم الخارجي.

أما عما تضمنته الاتفاقية في إطارها العام من أحكام فهي كالتالي :

- ✓ الإعفاء الكامل من الضرائب والرسوم الجمركية لكافة المبادلات التجارية بين البلدين ؛
- ✓ يُشترط أن تتبع السلع المتبادلة شهادات منشأ مصادق عليها من الجهات المختصة ؛
- ✓ تتم تسوية المدفوعات الناجمة عن المبادلات التجارية بين مصدري البلدين بالصفقات المتكافئة أو بالمقايضة أو بعملة البلدين أو بترتيبات مصرفية؛
- ✓ تعطى منتجات كل من البلدين الأفضلية المطلقة؛
- ✓ تُنشأ غرفة مشتركة للتجارة والصناعة والزراعة.

وقد تم معالجة القصور في هذه الاتفاقية (1990) بإنشاء اتفاقية جديدة وقعت في 2003/08/12 تم التصديق عليها من قبل مجلس الشعب المصري في 2004/04/06.[1]

أما عن الانجازات المحققة من خلال هذه الاتفاقيات فهي تتمثل في مايلي:[2]

- ❖ تضاعف حجم التبادل التجاري عام 2008 ليبلغ 869 مليون دولار مقارنة بـــ 448 مليون دولار عام 2007؛
- ❖ وفي مجال الاستثمار تم تأسيس 324 شركة تنشط في مصر بمساهمة ليبية تفوق 55 % وهي شركات متنوعة النشاط فمنها الخدمية والسياحية والزراعية؛
- ❖ خلال 2008 تم ضخ 1 مليار دولار كاستثمارات ليبية في السوق المصري تخص مشروعات تنموية في مجال الزراعة والصناعة؛
- ❖ إقامة مشروعات في مجال النقل والبنية التحتية؛
- ❖ يستوطن في ليبيا أكثر من 26 ألف مواطن مصري وهذا دليل على التسهيلات المقدمة من قبل السلطات الليبية.

ولكن بالرغم من تمتع الصادرات المصرية شأنها شأن باقي صادرات الدول العربية بإعفاءات جمركية عند دخولها إلى السوق الليبي إلا أنها تواجه معوقات كثيرة نذكر منها:

- قيام الجانب الليبي بتطبيق القرار رقم 144 لسنة 2005 والخاص بإخضاع 82 سلعة لضريبة الإنتاج أو الاستهلاك على السلع المستوردة سواء من مصر أو من دول العالم بنسبة أعلى من تلك المفروضة على المنتجات المحلية؛
- تشدد الجانب الليبي في تطبيق المواصفات القياسية؛
- طول إجراءات الإفراج الجمركي على السلع الغذائية والزراعية الأمر الذي يعرضها للتلف؛
- عدم قيام الجانب الليبي بالتصديق على الاتفاقية التجارية والجمركية الموقعة بين البلدين في القاهرة بتاريخ 2003/08/12.

---

[1] www.infocommerce.gov العلاقات المصرية–الليبية،تاريخ الإطلاع 2010/02/15

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد،أعداد مختلفة.

بالرغم من هذه المعوقات إلا أن علاقات التعاون الثنائي بين مصر وليبيا حققت تقدما ملحوظا في العديد من المجالات الهامة ذلك أن كلا البلدين تجمعهما تقاطعات عديدة عربية وافريقية ومتوسطية تساهم بشكل كبير في تقوية الروابط بين البلدين.

3. الاتفاقية المصرية–السورية 1990

لقد تم تحديد هذه الاتفاقية في إطار العلاقات السياسية بين البلدين بعد مقاطعة دامت لسنوات حيث وُقع الاتفاق في دمشق بتاريخ 1991/07/19،وقد تضمن النقاط الرئيسية التالية:

- تنشيط التبادل التجاري بين البلدين عبر إعفاء مجموعة من السلع السورية والمصرية من الرسوم الجمركية؛
- الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة سورية ومصرية تجتمع مرة كل سنة على الأقل لمتابعة تطبيق الاتفاق ومعالجة الصعوبات التي قد تنجم عنه؛
- تسهيل اشتراك البلدين في المعارض والأسواق الدولية التي تقام لدى الطرف الآخر؛
- تشجيع التعاون من خلال إقامة مشاريع استثمارية مشتركة وفي إطار تطوير التبادل التجاري بين البلدين تم توقيع اتفاقية الصفقة المتكافئة عام 1990 بقيمة 100 مليون دولار أمريكي يتم مضاعفة المبلغ في السنوات القادمة وقد قدرت نسبة الصادرات السورية نحو مصر 3.8 % من إجمالي الصادرات نحو العالم أما مستوردات سورية من مصر فقد قدرت نسبتها بحوالي 5.18 % (تقدير 2006).

يلاحظ من خلال هذه النسب أن مستوى التبادل التجاري لازال منخفضا نظرا للعوائق التي لازال يفرضها طرفي التبادل رغم الاتفاقيات الموقعة بشأن تسهيل عملية انتقال السلع والخدمات بين الطرفين[1].

4. الاتفاقية الثنائية المصرية–المغربية 1997

ترتبط مصر والمغرب بعلاقات متميزة على جميع الأصعدة السياسية والثقافية والإعلامية،حيث تتسم العلاقات السياسية بالتفاهم والتنسيق المستمر بشأن القضايا الدولية والإقليمية والعربية وفي مقدمتها الصراع العربي–الإسرائيلي ودعم التضامن العربي وقد شكلت الدولتان لجنة عليا مشتركة برئاسة حسني مبارك والعاهل المغربي بموجب اتفاقية ثنائية دخلت حيز التنفيذ في ماي1997،وعقب قرار هذه اللجنة ودخولها حيز التنفيذ شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين تطورا كبيرا نتج عنه توقيع اتفاقية التبادل الحر بين البلدين في 1998 ونصت على إنشاء منطقة تجارة حرة بينهما خلال فترة زمنية مدتها 12 سنة ابتداءً من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في 29 أبريل 1999.

وفي 23 ماي 2006 وقع البلدان بروتوكولا إضافيا لاتفاقية التبادل الحر بينهما بهدف الإسراع بعملية التحرير الجمركي بين البلدين ويذكر أن حجم التبادل التجاري بلغ في العامين 2001 و2008 نحو 110 و 389 مليون دولار على التوالي بعد أن كان يقدر حجم التبادل بينهما قبل الاتفاقية بنحو 18 مليون دولار حسب تقدير سنة 1996[2].

كما شهدت العلاقات الاقتصادية على صعيد الجهود الرسمية تطورا هاما تمثل في إنشاء مجلس رجال الأعمال المصري–المغربي حيث تم عقد أول اجتماع له في جانفي من عام 1999بالدار البيضاء.ومن مزايا هذه الاتفاقية أنها

[1] غرفة تجارة دمشق،دراسة عن العلاقات الاقتصادية بين الجمهورية العربية السورية ومصر العربية،2006.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009،ص 353.

فتحت المجال بين البلدين للقيام تدريجيا بإنشاء منطقة للتبادل الحر بينهما خلال فترة 12 سنة حيث ستلغي وبشكل تدريجي الرسوم الجمركية والقيود الكمية.

5. اتفاقية التعاون الأردنية–الجزائرية 1997

تتميز العلاقات الأردنية الجزائرية بأنها علاقات أخوة وترابط تاريخي جمعت الشعبين على امتداد الزمن ورغبة منهما في دعم وتطوير هذه العلاقة في مختلف المجالات عقدت اللجنة الأردنية–الجزائرية الثانية في الجزائر خلال الفترة من 30 ماي إلى 02 جوان 1998 لاستعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تنميتها وتطويرها حيث تم الاتفاق على مايلي:[1]

- الرفع من مستوى المبادلات التجارية من خلال تطوير حركة التجارة وتحقيق توازن على مستوى الميزان التجاري للبلدين؛
- تقليص قائمة السلع المستثناة من الإعفاءات الجمركية الملحقة في اتفاقيات التعاون التجاري،حيث تم الاتفاق على مراجعة القائمة سنويا للرفع من حجم التبادل التجاري؛
- ضرورة إقامة معارض في كلا البلدين للتعريف بالصناعات القائمة والفرص الاستثمارية المتاحة؛
- الاتفاق على القوانين المنظمة والأنظمة المسيرة للاستثمارات بين البلدين؛
- تعزيز وتطوير العلاقات المالية والمصرفية بين البلدين؛
- تبادل المعلومات والتجارب المتعلقة بالتدريب المهني والصناعي بين البلدين.

كما تم الاتفاق على تشجيع التبادل الثقافي وتنسيق العمل فيما يخص الطاقة والمناجم والنقل،أما عن انجازات هذا التعاون فقد وصل التبادل التجاري بين البلدين سنة 2008 أكثر من 140 مليون دولار وهذا قليل مقارنة بما تم الاتفاق عليه حول تكثيف الجهود نحو تعزيز التبادل التجاري بين البلدين [2].

اتفاقيات أخرى

كما تم عقد اتفاقيات أخرى ثنائية بين الدول العربية منها ما هي سارية المفعول ومنها ما تم إلغاؤها فلم تعد سارية العمل وفيما يلي سيتم تسليط الضوء على بعض منها وذلك باختصار:

1. اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين مصر وتونس 1998

وقعت مصر وتونس الاتفاقية الخاصة بإقامة منطقة تبادل تجاري حر بينهما في سبتمبر عام 1998 حيث اتفق الجانبان على أن يعتمد مشروع منطقة التبادل على الأسس التالية [3]:

- زيادة السلع المدرجة في قائمتي السلع الخاضعتين للإعفاء التام من الرسوم الجمركية؛
- اعتماد التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب للسلع التي تخضع إلى رسوم جمركية تتراوح بين 0% و20% وذلك بنسب متفاوتة خلال خمس سنوات وهذا يعني أن أكثر من 50% من حجم التجارة الإجمالي للدولتين مع العالم الخارجي سيتم تحريره؛

---

[1] الاتفاقيات الأردنية الثنائية تاريخ الإطلاع 2010/04/15 www.forusn.rtarabic.com

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2009،ص353.

[3] الاتفاقية المصرية–التونسية تاريخ الإطلاع 2010/04/15 www.moheet.com

- أن يتم الاهتمام بالتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على السلع الأخرى في نهاية ديسمبر 2007 بصرف النظر عن موعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

2. **اتفاقية التعاون بين الجزائر ومصر (1997) و (2001)**

بهدف حماية الاستثمارات المصرية والجزائرية القائمة في كلا البلدين تم توقيع اتفاق لحماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة كما تم توقيع اتفاقية تُجنب الازدواج الضريبي وتمنع التهرب الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل ورأس المال بين حكومتي البلدين الموقعة في الجزائر سنة .2001

3. **البرنامج التنفيذي لدعم التبادل التجاري بين مصر والأردن في 1998./12/10**
4. **البرنامج التنفيذي لدعم التبادل التجاري بين مصر ولبنان في 1999./01/01**
5. **الاتفاقية اليمنية المصرية الموقعة في جانفي .2000**
6. **اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين مصر والسعودية .2001**
7. **بروتوكول تنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة بين مصر والعراق في 2001./01/18**
8. **اتفاقية التعاون بين اليمن والعراق في 2001/03/18.**
9. **اتفاقية التعاون بين سوريا والعراق سنة 2001.**

كما تم التوقيع على اتفاقيات ثنائية عدة لا يتسع المقام لذكرها نظرا لعدة أسباب فإما أنها لم تعد سارية المفعول أو أنها لم تحقق الأهداف المرجوة لذا تم تسليط الضوء على بعضها في سبيل إبراز الاتجاهات العامة للدول العربية نحو تحسين العلاقات البينية وتكريس مبدأ التعاون الذي يحقق التكامل على المدى المتوسط والطويل.

المبحث الثالث:الاتفاقيات التجارية العربية–الأجنبية

خلال مسيرة التكامل والعمل المشترك العربي ارتبطت بعض الدول العربية مباشرة أو من خلال ميثاق موقع باتفاقيات اقتصادية وتجارية عربية–أجنبية وذلك من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي،وإن انعدم التكافؤ في هذه العلاقة إلا أنه يستوجب على الدول العربية وضع إستراتيجية محكمة لتحقيق تكامل تنموي يتجاوز مجرد تحرير التجارة إلى خلق إطار اقتصادي واسع يتيح لها فرصا أكبر لبناء قاعدة اقتصادية وسياسية قوية.

المطلب الأول: فلسفة التعاون العربي الأجنبي

إن التبادل التجاري هو الشريان الأساسي الذي يربط الدول بعضها ببعض كما أن توسيع نطاقه يعتبر ضرورة أساسية للنمو الاقتصادي وجني الثروة بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على السواء،فالتجارة الخارجية إذن هي القناة الرئيسية التي تمكن الدول من التصدير والاستيراد،إذ لا تستطيع هذه الأخيرة أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي مهما كانت مواردها وإمكانياتها فهي بحاجة إلى تصريف فائض إنتاجها نحو العالم الخارجي،كما أنها بحاجة إلى استيراد فائض إنتاج دول أخرى.

لقد اعتبر هنريكس (h.h.hinrichs) اقتصاد أي دولة أنه منفتح (منكشف) للخارج إذا شكلت الإيرادات نسبة تزيد على 20 % من الناتج المحلي الإجمالي،أما إذا تراوحت هذه النسبة بين (12 – 20 %) فإن اقتصاد الدولة

يعتبر مغلقا وإذا ما طبقنا هذا المقياس على اقتصاديات الدول العربية لوجدنا أن معظمها منكشف أو متوسط الانكشاف وإذا ما أخذنا نسبة الإيرادات الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي للأقطار العربية المذكورة في الجدول المبين أدناه لوجدنا أن اقتصادياتها جميعا منكشفة طبقا لتعريف هنريكس في عام 1980[1].

جدول رقم(2–8): درجة انكشاف الاقتصاديات العربية على العالم الخارجي

الدول	الواردات الإجمالية 2008 (مليار دولار)	الناتج الاجمالي2008 (مليار دولار)	نسبة الواردات إلى الناتج الإجمالي في العام 1980	نسبة الواردات إلى الناتج الإجمالي في العام 2008
الأردن	17.01	21.23	%71.7	%80
الإمارات	202.2	250.51	%29.6	%80
البحرين	15.1	24.33	/	%62
تونس	24.5	40.88	%40.7	%60
الجزائر	37.4	170.30	%26.1	%21
جيبوتي	0.76	0.98	/	%77
السعودية	115.1	468	%25.9	%24
السودان	9.3	61	%27.3	%15
سورية	16.1	52.58	%31	%30
العراق	35.4	110.42	%23.7	%32
عُمان	23.06	59.9	%32	%38
قطر	26.60	102.30	/	%26
الكويت	24.90	148.16	%23.7	%16
لبنان	16.13	29.62	/	%54
ليبيا	26.02	76.73	%23.8	%33
مصر	56.62	162.64	%20.2	%34
المغرب	41.62	85.74	%23.9	%48
موريتانيا	1.86	3.61	%41.3	%51
اليمن	10.4	28.70	%70.9	%36

من إعداد الطالبة بالاعتماد على: التقرير الاقتصادي العربي الموحد،أعداد مختلفة.

نلاحظ من الجدول أنه بالرغم من مرور ثلاثة عقود من الزمن إلا أن بعض الدول العربية بقيت محتفظة بدرجة انكشافها العالية على العالم الخارجي مثل الأردن والإمارات وموريتانيا،وهذا ما سيؤثر من فعالية سياساتها المالية

[1] حليل حماد،زكية مشعل،تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية،مجلة أبحاث اليرموك،المجلد 2،العدد2 1986،ص 168.

والنقدية،كما أنه سيكرس التبعية الاقتصادية نحو الخارج وستظل اقتصادياتها تحت رحمة تقلبات الأسواق في الدول الصناعية إلا في حالة (اليمن،السودان،ليبيا،مصر،المغرب،تونس،الكويت،العراق) حيث خفضت هذه الدول من درجة انكشافها ويعود هذا إلى السياسة التي انتهجتها في محاولة منها للرفع من مستوى الناتج المحلي الإجمالي والتخفيض من الواردات.

كما توجد مؤشرات أخرى تقيس درجة انفتاح الدول على العالم الخارجي وهي نسبة التجارة الخارجية (صادرات + واردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي وأخيرا الأهمية النسبية للسلعة التصديرية الرئيسية إلى مجموع الصادرات.[1]

ولعل هذا الانفتاح ماهو إلا انفتاح على دول أجنبية وعلى رأسها أوربا والولايات المتحدة الأمريكية نظرا للارتباطات الإقليمية التي تربطهما فكل من الجانبين العربي والأجنبي يطمح إلى تحقيق منافع من وراء هذه العلاقات، فالدول العربية مثلا تعتقد أن الدخول في مثل هذه الاتفاقيات سيساعد كثيرا على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة كما أن هذه الدول ستفتح أسواقها الكبيرة أمام صادراتها وستساعد على تطوير وتنويع قاعدتها الإنتاجية وبالنسبة للاستثمار المباشر فإن اتفاقيات الشراكة ستشجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى المنطقة الأمر الذي سيترتب عنه التخفيض في تكلفة التجارة الناتج عن تشجيع المنافسة التي تجعل الاقتصاد يعمل بكفاءة أكثر[2].

ولن تكون المنافع التي سيحظى بها كل من الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية بأقل مما منيت به الدول العربية فهي مشاريع ومصالح في اتساع متزايد حتى صات قوى ضاغطة تنادي بتعميق العلاقة وتكريس الهيمنة على اقتصاديات الدول العربية الضعيفة.

يتضح من تتبع العلاقات الاقتصادية العربية خلال الفترة المنصرمة أن هذه العلاقات قد قويت مع الدول الصناعية المتقدمة وذلك ليس فقط من خلال التجارة الخارجية رغم أهميتها البارزة،ولكن كذلك من خلال القروض والودائع المالية والخبرة الأجنبية والبيوتات الاستثمارية الأجنبية وتنفيذ مشاريع التنمية في البلاد العربية،وكذلك من خلال الاستثمارات العربية في هذه الدول وتوسيع سندات الخزينة عند بعضها كالولايات المتحدة[3].

---

[1] نفسه،ص 175.

[2] ، مرجع سبق ذكره. www.Yemen-nic.org مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية،

[3] منير حمارنة،مرجع سبق ذكره، ص 166.

الجدول رقم (2–9):اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية للفترة الممتدة من 2003 إلى 2008.

	الصادرات (مليار دولار أمريكي)						معدل التغير	الواردات (مليار دولار أمريكي)						معدل التغير
	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2008	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2008
العالم	302	403	559	681	792	1049	32.5	218	288	348	400	530	701	32
الدول العربية	25	36	48	58	70	86	22.9	23	31	44	53	64	78	22
الاتحاد الأوربي	63	76	97	133	144	184	28	77	91	111	131	185	217	17
و.م. الأمريكية	27	37	49	64	83	112	34	16	16	19	27	49	59	20.3
أسيا	93	115	156	216	280	395	41.7	43	53	80	97	168	200	19
اليابان	36	43	55	78	93	134	43.7	11	12	14	16	31	35	16
الصين	8	12	19	27	44	71	62.5	9	13	17	23	56	71	27.5
باقي دول آسيا	49	59	81	110	141	189	33.8	22	27	48	57	81	93	14
باقي دول العالم	92	137	208	209	215	271	26.2	58	95	94	91	63	145	129

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009

يلاحظ من الجدول ارتفاع نسب التجارة الخارجية العربية مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين مع تسجيل تباين في النسب المحققة،إذ سجلت الصين أعلى نسبة بين الشركاء الآخرين حيث بلغت 62.5 % والواردات بـــ 27.5 % وقد تبعها نمو التجارة الخارجية العربية اتجاه الولايات المتحدة بنسبة 34 % بالنسبة للصادرات و 20.3 % للواردات . أما بالنسبة للاتحاد الأوربي الشريك الرئيسي للدول العربية فقد تراجعت حصة الصادرات العربية نحوه من 18.2% في عام 2007 إلى 17.6 % في عام 2008 بينما سجلت الواردات هي الأخرى تراجعا من 34.8 % في 2007 إلى 31 % ويعزى هذا التراجع إلى الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاديات العالمية.

كما يمكن تمثيل معطيات الجدول على شكل دوائر نسبية لتوضيح اتجاه التجارة العربية الخارجية نحو الشركاء الرئيسيين فيما يلي:

شكل رقم (2-1):اتجاه الصادرات والواردات العربية

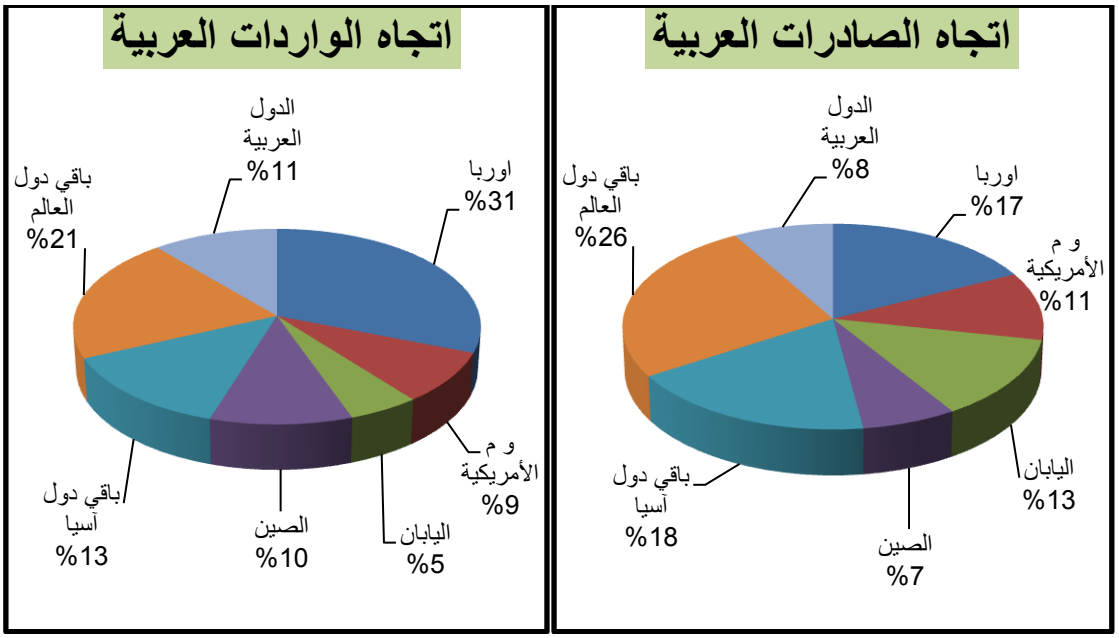

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009،ص 139.

يعتبر النفط سلعة التصدير الرئيسية بالنسبة لمعظم الدول العربية يليها بعد ذلك بعض المواد الخام والمنتجات الزراعية لذلك فإن هيكل الصادرات العربية يتكون من عدد محدود جدا من السلع بالنسبة لكل بلد عربي،حيث يشكل تصدير النفط والمواد الخام 96 % من إجمالي الصادرات العربية،فيما تشكل السلع الغذائية والزراعية حوالي 2 %[1]والتي كانت تمثل حوالي 13 % عام 1970 حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1980.

أما الواردات العربية فقد ارتفعت بشكل كبير جدا فمن 9.6 مليار دولار عام 1969 إلى 96.1 مليار دولار عام 1979،ثم إلى 702 مليار دولار عام 2008 وقد أتت هذه الزيادة لتلبية احتياجات النشاط الاقتصادي على ضوء استمرار النمو في معظم الدول العربية [2].

يمكن أن نستخلص مما سبق مايلي:

- أن العلاقات العربية-الأجنبية تنمو وتتطور بشكل قد يؤثر سلبيا على تطور العلاقات العربية البينية وسيحد من استمرار العمل الاقتصادي العربي المشترك؛
- أن الذي تحقق في البلاد العربية من وراء انفتاحها على العالم الخارجي خلال الفترة المنصرمة هو عملية نمو في بعض المؤشرات الكمية كالصادرات والواردات ولكنه لم يكن في حقيقة الأمر تنمية اقتصادية واجتماعية عميقة و لم يساهم في إحداث التبدل المرجو في هيكل الإنتاج العربي؛
- أن ارتباط الاقتصاديات العربية بسوق الدول الرأسمالية المتقدمة قد جعلها أكثر حساسية وأكثر تأثرا بالتقلبات الاقتصادية الدولية؛

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد2009،ص 138.

[2] نفسه.

- أن مواصلة انفتاح الدول العربية على العالم الرأسمالي المتقدم لن يزيدها إلا تبعية،في مختلف المجالات لذا على هذه الدول رسم إستراتيجية تنموية بالاعتماد على التراكم الرأسمالي الداخلي والتطوير المستمر لإنتاجية العمل وتطوير القوى المنتجة وتوسيع وتعميق التقسيم الاجتماعي للعمل داخليا.

المطلب الثاني:الشراكة الأورومتوسطية

يكتسب التعاون الاقتصادي الأوربي اهتماما متزايدا كما يثير العديد من الإشكالات والقضايا،فالمنطقة العربية أو ما يطلق عليها اصطلاحا بالشرق الأوسط* كانت منذ أكثر من ألف سنة الجار والمنافس لأوربا اليونانية-الرومانية،أما في نهاية القرن العشرين أضحى الاتحاد الأوربي يعتبر الشريك الاقتصادي الأكثر أهمية للمجموعة العربية بوجه عام،وإذا كان العرب يتطلعون لما قد يسفر عنه تكثيف هذا التعاون من إقامة منطقة ازدهار مشترك وتبني قيم إنسانية مشتركة بينهم وبين الأوربيين تثري الحضارة،فسيضل ذلك مرهونا بالسعي نحو تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة العربية والنهوض باقتصادياتها الوطنية.

1. تاريخ العلاقات الأورومتوسطية

إن التعاون بين الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية بدأ منذ بداية السبعينات ولقد أعيدت صياغة السياسة المتوسطية للاتحاد الأوربي في سنة 1990 ببرشلونة،حيث قرر الاتحاد الأوربي عقد مؤتمر للتعاون بين الدول المتوسطية وذلك لإعادة النظر في موضوع الشراكة وفق آليات وخطط تمهد وتهيئ الطريق نحو إقامة تكتل يرضي الطرفين العربي والأوربي،حيث يرى الجانب الأوربي أن هذا التعاون سيكرس المساواة بين الطرفين إذ أنه سيكون مكملا لصلات التعاون القائمة بين المجموعة الأوربية والدول الأعضاء في الجامعة العربية إذا تم مراعاة مايلي:

- ✓ مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول في المشاريع على أن تكون هذه المشاريع ضخمة وتتجاوز بذلك قدرات وطاقات الدولة الواحدة؛
- ✓ أن تربط هذه المشاريع بين العلم والتكنولوجيا والمعدات الأوربية وبين رؤوس الأموال العربية؛
- ✓ أن يؤمن الحوار الأهداف القصيرة الأجل دون استبعاد التعاون على المدى الطويل؛
- ✓ ينبغي تهيئة المناخ الملائم للاستثمار المنتج وتوفير البنى الأساسية التي تعتبر ركيزة هامة للتنمية الاقتصادية والزراعية ؛
- ✓ الاهتمام بتطوير العلاقات الخاصة بالمجال المالي والبنكي وتقديم العون الفني في المجال النقدي ودراسة الأساليب المناسبة لتشجيع الاستثمار؛

2.1 مراحل قيام الشراكة الأورومتوسطية

مرت الشراكة الأورومتوسطية بأربعة مراحل هي:

1. 2. 1 **المرحلة الأولى**:(1975-1980): تم خلال هذه الفترة عقد 07 اجتماعات* بين الطرفين الأوروبي والعربي في دول مختلفة أوروبية وعربية،وكان محتوى جميع هذه الاجتماعات يركز على قضايا التصنيع،البنى الهيكلية الأساسية،الزراعة

* أطلق تعبير الشرق الأوسط لأول مرة سنة 1902 من قبل المؤرخ الأمريكي الباحث في علوم البحري"ألفرد ثاير ماهان" ليدل به على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه جزيرة العرب والخليج الفارسي كمركز لها من وجهة نظر الإستراتيجية البحرية.

والتنمية الريفية،التعاون المالي،التجارة،التعاون العلمي والتكنولوجي والتعاون الثقافي والاجتماعي،وقد تميزت هذه الفترة بما يلي[1] :

- استقرار مستوى أسعار مواد الطاقة بظهور منظمة الأوبك التي ساهمت كثيرا في المحافظة على أسعار النفط مستقرة نسبيا؛
- عرفت المنطقة العربية انقسامات عديدة بعد اتفاقية كامب ديفيد سنة 1978؛
- على الصعيد الأوروبي خطت الدول الأوروبية خطوات متقدمة نحو تعميق السوق المشتركة؛
- أما على الصعيد الدولي ظهور منافس تجاري جديد لأوربا ألا وهو أمريكا.

1. 2. 2 **المرحلة الثانية**:(1981-1987): عرفت هذه المرحلة غموضا مثيرا للحوار العربي الأوربي تميز بمايلي:

- عدم وضوح الموقف الأوربي وأحيانا غيابه تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي؛
- تغير موقف أوربا بعد الغزو الإسرائيلي للبنان في 1982 إذ ظهرت مبادرات أوروبية جديدة من خلال اجتماع دول المجموعة الأوروبية في 1982 وإصدارها لبيان أدانت فيه الغزو وهددت بعقوبات إذا ما رفضت إسرائيل الانسحاب،غير أن هذه التهديدات لم تجسد فعلا؛
- استمرار هذا الغموض والتردد في الموقف الأوروبي حتى 1986 عندما أصدرت دول المجموعة الأوروبية قرارا ميزت فيه المنتوجات الواردة إليها من الضفة الغربية من الأراضي المحتلة عن المنتوجات الواردة من إسرائيل،وهذا اعتراف من قبل المجموعة لإسرائيل بأن الأراضي المحتلة كيان مستقل متمتع بحكم ذاتي خاص.

1. 2. 3 **المرحلة الثالثة**:(1988-1990): عرفت هذه المرحلة تغيرات عديدة على الساحة الدولية نلخصها فيما يلي[2] :

- سقوط جدار برلين وانهيار النظم الاشتراكية في دول أوروبا وتزايد عدد دول المجموعة الأوروبية ليصل إلى 12 دولة وبالتالي بروزها كقوة اقتصادية جديدة؛
- عاد التشتت والانقسام إلى الدول العربية،إذ وصفت الثمانينات بأنها فترة الأزمات والنكسات بالنسبة للدول العربية،ففيها فقدت القضية الفلسطينية قوتها،وتوقفت الدول العربية عن عقد مؤتمرات القمة العربية،حيث مرت 05 سنوات بين آخر مؤتمرين (فاس 1982–عمان 1987)،لكن سرعان ما تغير هذا المشهد وهذا سنة 1988 من خلال ما يلي :
  - ✓ اهتمام الدول العربية بالانتفاضة الفلسطينية بإعلان دولة فلسطين في الجزائر والقدس كعاصمة لها؛
  - ✓ عقد قمة استثنائية لجامعة الدول العربية في الدار البيضاء 23 – 26 ماي 1989، أعادت توحيد الجامعة العربية؛
  - ✓ إعلان الإتحاد المغاربي(الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا) وهذا في فيفري 1989؛
  - ✓ إعلان قيام مجلس التعاون العربي في 1989 (مصر،الأردن،العراق،اليمن الشمالي)؛

[1] سمير صارم،أوروبا و العرب،من الحوار إلى الشراكة،دار الفكر،سوريا، 2000،ص 141.

[2] نفسه،ص 143.

- ✓ تنشيط الحوار العربي—الأوربي،بمبادرة فرنسية تدعو الدول العربية بدون استثناء لإقامة حوار مبني على التشاور والتعاون،من خلال مؤتمر أقيم في ديسمبر 1989 وقد نتج عن هذا المؤتمر إعداد جملة من المشاريع تتعلق بحماية وتشجيع الاستثمار،ونقل التكنولوجيا،والبحث في أوضاع الهجرة والعلاقات الثقافية.

1. 2. 4 **المرحلة الرابعة:** (بعد سنة 1990): وفي هذه المرحلة قطع الحوار العربي-الأوربي شوطا هاما لبلوغ حد الشراكة ويتجلى ذلك من خلال المبادرة الايطالية—الاسبانية التي طرحت عام 1990 لإنشاء مؤتمر الأمن والتعاون في البحر المتوسط ولكن هذه المبادرة فشلت بسبب معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لها لأنها جاءت في وقت كانت تستعد فيه هذه الأخيرة لجمع الغنائم من حرب الخليج الثانية وتحقيق أهدافها عن طريق مؤتمر مدريد* الذي عقد بالفعل في أكتوبر 1991.

ثم تأتي المبادرة الفرنسية التي ركزت على خصوصية غرب المتوسط حيث شملت دول المغرب العربي والدول الأوربية التالية:(فرنسا،ايطاليا،اسبانيا،البرتغال،مالطا) واهتمت هذه المبادرة بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكن سرعان ما أوقفت عام 1992 بعد اجتماعي روما والجزائر،وكان سبب توقف الحوار هنا هو أزمة لوكربي مع ليبيا فقد وقعت مجموعة من الضغوط فرضتها دول الاتحاد الأوربي على الدول الخمس المشاركة في حوار (5+5) ما جعلها تنسحب من هذه المبادرة [1].

ثم يسلط الضوء على مبادرة الاتحاد البرلماني للتعاون المتوسطي إلى مؤتمر برشلونة في عام 1995 الذي ضم وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربي الخمس عشر مع نظرائهم من الدول المتوسطية الأخرى التي بلغ عددها 12 دولة من شرق وجنوب المتوسط كان من بينها ثماني دول عربية هي (مصر،الأردن،سوريا،لبنان،فلسطين،تونس،الجزائر،المغرب).أما الدول الأخرى غير العربية فكانت (تركيا،إسرائيل،قبرص،مالطا)* ،ويسعى مؤتمر برشلونة إلى إحداث نقلة نوعية في نمط العلاقة السابقة التي كانت تربط الاتحاد الأوربي بهذه الدول من ثلاث زوايا على الأقل[2]:

- ✓ **الأولى:** تحويل صيغة هذه العلاقة من صيغة قائمة على التعاون إلى صيغة قائمة على المشاركة ؛
- ✓ **الثانية:** وضع غطاء قانوني ومؤسسي عام يحكمها ويحدد توجهاتها الأساسية من حيث الحقوق والواجبات الملقاة على عاتق الطرفين؛
- ✓ **الثالثة:** تحويل هذه العلاقة من علاقة اقتصادية إلى علاقة شاملة تتضمن السياسة والأمن والثقافة والمجتمع إلى جانب الأمور التقنية والفنية.

---

* مؤتمر مدريد هو مؤتمر السلام عقد في مدريد في إسبانيا في نوفمبر1991،وشمل مفاوضات سلام مع إسرائيل وكل من (سوريا،لبنان،الأردن،فلسطين)،عقد المؤتمر بمبادرة من الرئيس الأميركي جورج بوش الأب في أعقاب حرب الخليج الثانية،وذلك برعاية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.تم التأكيد أن المؤتمر سيعقد على أساس مبدأ" *الأرض مقابل السلام*".

[1] أسامة مخيمر،التعاون المتوسطي المبادرات...القضايا...المستقبل،مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر،القاهرة 1998،ص 229.

* رفض الاتحاد الأوربي توجيه الدعوة إلى ليبيا للمشاركة في هذا المؤتمر بسبب العقوبات التي فرضها مجلس الأمن عليها عام 1992 وهذا لضلوع ليبيا في أعمال إرهابية تمثلت في سقوط الطائرة الأمريكية في لوكربي الاسكتلندية في عام 1988 وطائرة أخرى فرنسية سقطت في صحراء النيجر ولكن سرعان ما تم تعليق هذه العقوبات في أبريل 1999.

[2] حسن نافعة،مرجع سبق ذكره،493.

2. الإطار الجغرافي لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية

إن الاتحاد الأوربي بما يملك من طاقات اقتصادية وتقنية متطورة يجعل من الضروري توسيع مجالات التعاون معه ومن هذا المنطلق قامت الدول الأوربية إلى تصنيف الدول العربية وفق مجموعتين هما[1]:

2. 1 **المجموعة الأولى:** دول يتم التفاوض معها من أجل إقامة مشاركة شاملة بهدف إقامة منطقة تجارة حرة وهي الدول العربية التي تقع جنوب وشرق المتوسط وذلك باعتبار أن هذه المنطقة هي منطقة جوار لأوربا وأن عدم الاستقرار السياسي والأمني بها له انعكاساته على القارة الأوربية،وتتميز دول المغرب العربي باهتمام أوربي خاص لعل من أهم دوافعه سعي الاتحاد الأوربي لتقليص حركات الهجرة المتواصلة من هذه الدول.

2. 2 **المجموعة الثانية:** دول يتم التفاوض معها على قضايا جزئية في العلاقات بين الطرفين وأهمها دول الخليج العربي ويجدر القول هنا أن دول الاتحاد الأوربي تعترف بأهمية دول الخليج من الناحية الإستراتيجية (تأمين تدفق النفط إلى الأسواق الأوربية) إلا أنه يكتفي بمنطقة جنوب وشرق المتوسط ويترك منطقة الخليج لسيطرة العملاق الأمريكي عليها،وهي إشكالية على الدول العربية أن تعدل من هذا المنظور من خلال التقدم بشكل حاسم لتفعيل دور جامعة الدول العربية في ترتيباتها للتعاون الاقتصادي الدولي والتقدم بخطى حثيثة في إقامة منطقة تجارة حرة عربية تمهد لتحقيق مراحل أكثر تقدما لتكامل اقتصادي عربي حقيقي.

والجدول التالي يوضح مسيرة مفاوضات اتفاقيات الشراكة بين الدول العربية والاتحاد الأوربي

جدول رقم(2-10):مسيرة مفاوضات اتفاقيات الشراكة بين الدول العربية والاتحاد الأوربي

الدول	نهاية المفاوضات	تاريخ التوقيع	الدخول حيز التنفيذ
فلسطين	ديسمبر1996	فيفري 1997	جويلية 1997
تونس	جوان 1995	جويلية 1995	مارس 1998
المغرب	نوفمبر 1995	فيفري 1996	مارس 2000
الأردن	أفريل 1997	نوفمبر 1997	جوان 2001
مصر	جوان 1999	جوان 2001	/
الجزائر	أكتوبر 2001	أفريل 2002	/
لبنان	أكتوبر 2001	أفريل 2002	/
سوريا	مستمرة	/	/

المصدر:حسن نافعة،مرجع سبق ذكره،ص .498

3. أهداف الشراكة الأورومتوسطية

[1] سعيد عبد الخالق محمود،التعاون الاقتصادي العربي الأوربي اشكالياته وقضاياه،ص 180(قاعدة بيانات مكتبة جامعة اليرموك،الأردن) تاريخ الإطلاع مارس 2009.

تسعى الدول الأورومتوسطية إلى تحقيق جملة من الأهداف تضمن لها الاستقرار الاقتصادي والاندماج في وتيرة الاقتصاد العالمي،وإن كانت هذه الشراكة هي اقتراح من المجموعة الأوربية إذ لا غرابة في أنها تستخدم مصالحها وتوجهاتها بالدرجة الأولى ثم ستنظر في تطلعات المجموعة العربية وفيما يلي أهم الأهداف الخاصة بالطرفين[1]:

3. 1 **أهداف الدول الأوربية:** وتتمثل في:

- توسيع منطقة نفوذ الدول الأوروبية لتشمل دول البحر الأبيض المتوسط في جنوبه ودول الشرق الأوسط؛
- تحاول أوروبا فرض نفسها واستقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت وحدها بقيادة العالم وبمشروعها الشرق الأوسطي الذي لا يراعي المصالح الأوروبية في المنطقة؛
- العمل على توفير عوامل الاستقرار في المنطقة المتوسطية وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة فيها وتشجيع الإصلاح الاقتصادي لبلوغ أهداف التنمية المنشودة؛
- الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها الزاحفة من دول الجنوب المتوسط، والتقليل من آثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في خلق بؤر التوتر والنزاعات الناتجة عن الفقر وسوء توزيع الثروة والخطر النووي والإرهاب...الخ؛
- دعم تشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير ودعم سبل التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في مجالات البيئة،الطاقة والاستثمار.

3. 2 **أهداف الدول المتوسطية:**أما الدول المتوسطية الواقعة في الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط فإنها تراهن من خلال هذه الشراكة على تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- الحصول على المساعدات المالية والقروض لتمويل مشاريعها وكذلك تيسير جلب رؤوس الأموال الأجنبية من أوروبا،بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه البنك الأوروبي للاستثمار في هذا الإطار؛
- أن تفتح الدول الأوربية أسواقها أمام الصادرات الصناعية العربية من جهة وأن تخفض القيود المفروضة على صادراتها الزراعية كل هذا بالتأكيد سيحقق فائضا كبيرا لها من خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوربي؛
- الاستفادة من نقل التكنولوجيا وذلك من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية الأوروبية في الدول العربية؛
- التغلب على المشاكل التي تعاني منها وخاصة البطالة واحتواء الشباب من خلال مساعدتهم على انجاز مشاريع منتجة.

4. **الجوانب الاقتصادية لاتفاقية الشراكة**

نصت اتفاقيات التعاون على نظام دخول منتوجات الدول المتوسطية إلى السوق الأوربية خاصة المنتوجات الصناعية بدون قيود كمية ومعفاة من الرسوم ماعدا المنتوجات الفلاحية التي بقيت خاضعة للنظام التفضيلي في شكل تخفيضات جمركية حسب المنتوج،كما نصت هذه الاتفاقيات أيضا على فتح المجال أمام حركة الاستثمارات الأوربية لأن الجانب العربي يرى بذلك أنه من الضروري توسيع آفاق التعاون بما يحقق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة للبلدان المشاطئة لجنوب المتوسط،بتعزيز قواعدها الإنتاجية وتحقيق نقلة نوعية في مجال التطوير التقني لهياكلها الإنتاجية لخلق علاقات متكافئة.

[1] عرفان تقي حسن،الشراكة الأوربية المتوسطية ومستقبل الاقتصاد العربي،مجلة الدراسات العليا،العدد السادس،القاهرة،1998،ص16.

من خلال ما تقدم يمكن تحديد الجوانب الرئيسية لاتفاقيات الشراكة من خلال ما يلي:

- ✓ تحرير التجارة في السلع الصناعية؛
- ✓ قضية قواعد المنشأ؛
- ✓ الملف الزراعي للتعاون المتوسطي؛
- ✓ ملف المساعدات المالية.

4. 1 **تحرير التجارة في السلع الصناعية:** ارتبط الاتحاد الأوربي منذ السبعينات بنظام الأفضليات الجمركية حيث يمنح بموجب ذلك وقبل توقيع اتفاقيات المشاركة بعض المزايا كالإعفاء الجمركي للصادرات المصنعة وشبه المصنعة وحصص معينة من السلع الزراعية في مواسم أخرى.

إن توقيع اتفاقيات المشاركة المتضمنة لنص قرار الإعفاء الجمركي لا يضيف جديدا على الإطلاق بالنسبة للدول العربية لأنه سيترتب عنه خسائر في الموازنات العامة نتيجة لتخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية التي تعتمد عليها هذه الدول ضمن موارد ميزانيتها العامة،بل ستكون الفائدة الأساسية لدول الاتحاد الأوربي التي ستستفيد منه بناء على شرط التبادل.[1]

ولا شك أن اتفاقيات المشاركة العربية-الأوربية تعد إحدى الوسائل المهمة التي تلبي احتياجات الاقتصاديات العربية وبصفة خاصة القطاع الصناعي لأنها تتيح فرصا لتحديث الصناعة من خلال زيادة تدفقات الاستثمارات الصناعية الأوربية مما يساعد في تحقيق نقلة تقنية في مجالات التصنيع والإدارة والتسويق.

4. 2 قواعد المنشأ: تشكل قواعد المنشأ جانبا أساسيا في أي اتفاق للتبادل الحر حيث يتم معالجة هذا الجانب بكل حزم،وهذا تفاديا لاستيراد منتوجات عن طريق الحدود تكون فيها الرسوم الجمركية جد منخفضة ثم إعادة تصديرها (بعد إدخال تحويلات ضئيلة عليها) إلى الشريك وهي معفاة من جميع الرسوم الجمركية،وتقوم قواعد المنشأ على معايير مختلفة منها ما هو بسيط ومنها ماهو مركب وكلما كانت القيمة المضافة إلى سلعة ما أكبر كلما كانت الفرصة أكبر لتحقيق شروط صفة المنشأ المحلي وبالتالي تصديرها إلى الشريك[2].وتتلخص القواعد اللازم توافرها في كل منتج لاكتساب صفة المنشأ في الآتي:

- ✓ أن يكون المنتج قد تم الحصول عليه بالكامل في إقليم الدولة المصدرة؛
- ✓ أن تقع المدخلات الأجنبية المستخدمة لتصنيع المنتج في بند جمركي مختلف عن البند الجمركي الذي يندرج تحته المنتج النهائي ويتسنى ذلك في حالة إدخال عمليات تصنيعية أساسية على المادة المستوردة بحيث تتحقق قيمة مضافة عالية .
- ✓ ألا تتجاوز قيمة المدخلات الأجنبية المستخدمة لتصنيع المنتج النهائي نسبة معينة في سعر المنتج خارج المصنع أو في قيمته المضافة.

---

[1] سعيد عبد الخالق محمود،مرجع سبق ذكره،ص 183.

[2] تمام علي الغول،اتفاقيات التجارة الإقليمية وقواعد منظمة التجارة العالمية،المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية،المكسيك10-14 سبتمبر 2003،ص 13.

ولاشك أن تزايد الاعتماد على مكونات محلية في الصناعة هو أمر ايجابي ويعزز حركة التنمية نظرا لما يترتب عليه من تعميق للصناعة بالتكامل الرأسي*بين الصناعات الوطنية ولا يشترط الاتحاد الأوربي أن تكون نسبة المدخلات المقررة من منشأ محلي 100% بل يمكن أن يكون مصدرها إحدى الدول الشريكة في منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوربي[1].

4. 3 **الملف الزراعي للتعاون المتوسطي:** يتبع الاتحاد الأوربي سياسة زراعية شديدة الحمائية تجاه العالم الخارجي في إطار السياسة الزراعية المشتركة ولن يثنيه عن ذلك اتفاقيات المشاركة أو غيرها،لذلك استبعد تجارة المنتجات الزراعية من عملية التحرير الكامل للتجارة الدولية،بل وفرض تقييدا شديدا على الواردات الزراعية بكل أنواع القيود التعريفية وغير التعريفية فهو بذلك يمارس حماية مستترة على منتجاته الزراعية من خلال الرقابة النوعية بالتشدد في مواصفات الجودة والمعايير الصحية والنباتية أو من خلال فرض رسوم دخول مرتفعة باعتبارها رسوما تعريفية كفلتها الاتفاقية الزراعية الدولية للاتحاد الأوربي والتي تشرف على تطبيقها منظمة التجارة العالمية[2]،ناهيك عما تقدمه الدول الأوربية من دعم للمنتجين والمصدرين الزراعيين وصل في بعض السنوات إلى 70 مليار دولار سنويا.

هذا وإن كانت الدول العربية قد تمكنت من الاستفادة من بعض المزايا في الملف الزراعي فإنها لم تتعدى الحصول على بعض الحصص المحدودة للتصدير وكذا تحديد مواسم تصدير المنتوجات الزراعية[3].

4. 4 **ملف المساعدات المالية:** يعتبر الجانب المالي من أهم جوانب التعاون ومن هذا المنطلق تم توقيع بروتوكولات مالية مع الدول المتوسطية في شكل إعانات وهبات وفي شكل قروض مقدمة من طرف البنك الأوربي للاستثمار أو من ميزانية المجموعة الأوربية وقد خصصت هذه المساعدات المالية في الميادين التالية:

- ✓ مشاريع استثمار في الإنتاج والمنشآت الإنتاجية والبيئية؛
- ✓ نشاطات التعاون التقني سواء التمهيدية أو اللاحقة لمشاريع استثمارية؛
- ✓ نشاطات التعاون في ميدان البحث والتكوين.

ضف إلى ذلك أن الدول المغاربية استفادت كثيرا من القروض طويلة الأجل والتي تصل أحيانا إلى العشرين سنة ساهم فيها وبشكل مباشر البنك الأوربي للاستثمار.

5. ايجابيات وسلبيات الشراكة الأورومتوسطية:

وككل تعاون تكون أطرافه غير متكافئة سيتولد عن الشراكة الأورومتوسطية آثارا ايجابية وأخرى سلبية يمكن إيجازها فيما يلي[4]:

1.5 **الآثار الايجابية للشراكة الأورومتوسطية:** يمكن أن يتحقق من وراء الشراكة الأورومتوسطية جملة من الايجابيات نذكر منها ما يلي:

---

* التكامل الرأسي يعني الاندماج مع المنظمات (مثل الموردين والموزعين) والذي يحدث إما صعودا أو هبوطا في أنشطة المنشأة الخاصة.

[1] سعيد عبد الخالق محمود،مرجع سبق ذكره،ص 184.

[2] نفسه،ص 184.

[3] سلوى موسى مرسي،المشاركة الأوروعربية مالها وما عليها وسبل تفعيلها،الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية،جامعة فرحات عباس،سطيف،الجزائر،8-9 ماي 2004،ص ص 5-7.

[4] نفسه،ص ص 5-7.

- المساهمة في تدعيم وإعادة هيكلة العديد من القطاعات الهامة في الدول العربية المتوسطية كالقطاع المالي وما يرتبط به من تحسين للنظم المحاسبية والرقابية والتنظيمية للقطاع الإنتاجي،المصرفي والتأميني؛
- زيادة فرص الاستثمار في الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقيات مما يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال والخبرات والتكنولوجيا؛
- تنمية وتشجيع القطاع الصناعي ورفع القدرة التنافسية للصناعات العربية والمساهمة في تحديث وإعادة هيكلة القطاع الصناعي،وتوفير الشروط الملائمة لتطوير المشاريع الخاصة بغية رفع مستويات النمو والتنوع في الإنتاج الصناعي؛
- معالجة المشاكل التي تعاني منها المنطقة من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والأمني؛
- التحرير التدريجي للسلع والخدمات ورؤوس الأموال،وخلق فرص عمل جديدة،وبالتالي التقليل من البطالة في الدول العربية المتوسطية وذلك بزيادة الدعم الفني والإداري والتنظيمي الممنوح لهذه الدول من طرف الاتحاد الأوروبي.

5. 2 **الآثار السلبية للشراكة الأورومتوسطية:** بالرغم من المزايا والإيجابيات التي توفرها اتفاقيات الشراكة إلا أنها لا تخلو من العديد من الآثار السلبية نوجزها فيما يلي[1]:

- استثناء الملف الزراعي من مفاوضات الشراكة الأوروبية-العربية لم يكن في صالح الدول العربية المتوسطية الموقعة على هذه الاتفاقيات،ويرجع عدم إدراج الملف الزراعي في هذه الاتفاقيات إلى أن الاتحاد الأوروبي يمنح دعم كبير لقطاع الزراعة،فهو بذلك يمارس سياسة حمائية في مواجهة بعض المنتوجات الفلاحية للدول العربية التي تتمتع فيها بميزات نسبية؛
- ضعف استثمارات دول الاتحاد الأوروبي في معظم الدول العربية المتوسطية مقارنة مع العديد من الدول الأوروبية الأخرى (دول شرق ووسط أوروبا) ويرجع هذا إلى ميل الاتحاد الأوروبي لدول شرق ووسط أوروبا تحضيرا لإدماجها في الاتحاد الأوروبي؛
- عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للعديد من الدول العربية المتوسطية للتكيف السريع مع ما تقتضيه هذه الشراكة من إلغاء للحواجز الجمركية وتحرير للمبادلات،وما يترتب عنها من آثار سلبية على هذه الاقتصاديات إن على المستوى الجزئي أو الكلي؛
- إن المساعدات الأوروبية الممنوحة ضمن اتفاقيات الشراكة هي مساعدات مشروطة سياسيا واقتصاديا،فمن الناحية السياسية فهي متعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، واقتصاديا تتعلق بنفس الشروط المفروضة من البنك والصندوق الدوليين المتمثلة في تبني هذه الدول لسياسات تقشفية وانكماشية؛
- لم تعط الشراكة أهمية كبيرة للتعاون التقني والعلمي،حيث لم يمس إلا تكوين العمال، ولم تشتمل على التحول التكنولوجي والتحكم في الأساليب الجديدة للإنتاج؛
- وجود فارق كبير في مستوى التنمية بين الدول الأوروبية والدول العربية المتوسطية مما يجعل بلوغ هذه الأخيرة مستوى المنافسة التي تتمتع بها الدول الأوروبية أمرا صعبا.

وكخلاصة يمكننا القول أن إنشاء منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية سينجر عنه تقلص وتراجع في موارد الخزينة العامة للدول المتوسطية بسبب إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات مما يجبرها البحث عن موارد مالية بديلة

[1] نفسه،ص ص 8-10.

أو التخفيض في مستوى الإنفاق،وبالتالي لا بد من تعويض التنازل عن الحماية الجمركية بتحسين القدرة التنافسية للنظم الإنتاجية المتوسطية والبحث عن موارد جديدة لاقتصادها.

المطلب الثالث:مشروع الشرق أوسطية

منذ تسعينات القرن الماضي والعالم بأسره يعيش تحولات جذرية في العلاقات الدولية وأن خارطة الطريق التي أعدتها أمريكا حسبما يتجلى في الواقع العملي لم تكن مختصرة ومحددة للمشكل والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وإنما العالم بأسره تعاد صياغته بأيد أمريكية،صياغة بدأت تظهر بوادرها في العراق و لم تكن تدخلات أمريكا وليدة الساعة وإنما قد أعد لها منذ ربع قرن لتشمل مساحات العالم بأسره وتلقي بضلالها على التوازنات الدولية كلها.

1. تعريف الشرق أوسطية:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط قلب العالم الإسلامي جغرافيا وفكريا وروحيا فعلى أرضها بنيت الحضارة الإسلامية،فهي إذن ذات هوية وصفات لا يمكن تجاهلها وذات شخصية مميزة ساعدت على تشكيلها ملامح جغرافية واضحة وقوية وتاريخ مشهور امتد لقرون من الزمن،أما عن الصفة الجغرافية البارزة للشرق الأوسط فهي أنه عبارة عن أراضي قاحلة وشاسعة في جميع أطرافه عدا بعض المناطق كمنطقة الهلال الخصيب والحزام الساحلي لشمال إفريقيا[1]،ويمكن التمييز بين مصطلحات الشرق الأوسط والشرق الأدنى والشرق الأقصى فيما يلي[2]:

أما الشرق الأدنى:فهو يضم كل الدول العربية بما فيها تركيا.

والشرق الأقصى:فهو يشمل الصين واليابان والهند الصينية وكوريا وما جاورها ..

وعن الشرق الأوسط:فهو يضم كل الدول العربية بالإضافة إلى إيران وباكستان وأفغانستان ودول آسيا الوسطى.

ويمكن تحديد مفهوم الشرق الأوسط من الناحية البحثة بأنه "يتوزع على ثلاث قارات والفواصل بينها من الناحية الطبيعية تكمن في ضيق البر حتى اختفاءه،ومضيقي الدردنيل والبوسفور بين آسيا وأوروبا،وقناة السويس بين آسيا وإفريقيا ،ومضيق جبل طارق بين أوربا وإفريقيا"[3].

اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل رئيسي بالمنطقة العربية بعد انسحاب القوات البريطانية والفرنسية منها وخلال عقدي الستينات والسبعينات عمدت الدبلوماسية الأمريكية إلى الاعتماد على حلفائها المحليين وبخاصة السعودية والكويت في تعزيز مصالحها بالمنطقة عبر ما عرف" بمبدأ نكسون"* وبعد الثورة الإيرانية التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بحماية أقطار الخليج العربية وعرف حينها هذا " بمبدأ كارتر"**إلا أن التواجد الأمريكي في المنطقة لم يكن

---

[1] برنارد لويس،الغرب والشرق الأوسط،مراجعة موسى حمود،ص285 (قاعدة بيانات مكتبة جامعة اليرموك،الأردن) تاريخ الإطلاع مارس 2009.

[2] يحي أحمد الكحكي،الشرق الأوسط وصراع العولمة،دار النهضة العربية،لبنان،2002،ص ص 124-125.

[3] معين حداد،مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا والجيوبوليتيكا،مجلة شؤون الأوسط،العدد 33،سبتمبر 1994،ص 41.

* ريتشارد نكسون (1913-1994) الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية،خلال الفترة (1969-1974) ويرتبط اسم نيكسون بما يعرف بمبدأ نيكسون أو مبدأ غوام، والقائم على تركيز الدبلوماسية الأمريكية في آسيا على الأدوات الاقتصادية كبديل عن الأدوات العسكرية.

** جيمي كارتر الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية (1977-1981) أسهم كارتر في عام 1978، في التوصل إلى اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل والتي أدت إلى انتهاء الحرب بين الطرفين. كما يرتبط اسم كارتر على صعيد المنطقة،بما يسمى بـــ "مبدأ كارتر"، الذي أعلنته الحكومة الأمريكية في جانفي 1980،وشكل أساس تشكيل قوات للانتشار أو التدخل السريع في المنطقة .

تواجدا عسكريا فقط بل كان يراد منه تحقيق تعاون أمريكي-عربي يستهدف التنمية الاقتصادية في المنطقة وينافس بذلك الاتحاد الأوربي الذي يمارس توسعا مخططا في المنطقة العربية.

وإن كان الهدف الرئيسي للوجود الأمريكي في المنطقة هو تأمين تدفق النفط من منابعه إلى أسواقه في الولايات المتحدة واليابان وأوربا إلا أنه ومع مرور الزمن أضحى الهدف الرئيسي هو تأمين الإمدادات النفطية بأسعار مخفضة[1]،وبالنظر إلى ظهور الولايات المتحدة كقوة مسيطرة فهذا راجع إلى انحسار دور الاتحاد السوفياتي على صعيد السياسة الدولية وقد جاءت حرب الخليج الثانية لتعمق هذا الصعود لتغطية مدى أوسع،هذان القوتان جعلا أمريكا تقف كقوة وحيدة على رأس النظام الدولي.

2. الخلفية التاريخية لمفهوم الشرق الأوسط

لقد استخدم هذا المفهوم بشكل أوسع من طرف القوى الاستعمارية الأوربية أثناء الحرب العالمية الأولى بعد ظهور الوعي القومي العربي إثر تقهقر رجل أوربا المريض "تركيا" وخاصة بعد رفض سياسات التتريك من قبل المجتمعات العربية،فبعد أن تبين انسحاب الدولة العثمانية كلية بدأ التسويق لمشاريع مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية الاستعمارية واتفاقيات ومعاهدات لتقسيم تركة تركيا في الوطن العربي[2].

أي أن الدعوة إلى الشرق أوسطية ليست جديدة على المنطقة كما يظهر للبعض فهذا المشروع قديم قدم الأهداف التوسعية للقوى الدولية وقد مرت الفكرة بعدة مراحل من أجل أن يتم ترتيب المنطقة على قواعدها وأسسها لكن في صيغتها الجديدة وفق الترتيب الحالي وإيجاد صيغة للتعاون الإقليمي بهدف طمس وتذويب الهوية العربية عبر إقحام الكيان الصهيوني فيه ليكون أكثر تفوقا واحتواء سواء في المجالات الاقتصادية أو الثقافية.

والملاحظ لهذا المشروع سيرى أن الأمريكيين والإسرائيليين قد ربطوا عملية التسوية السياسية بالتنمية في منطقة الشرق الأوسط فسعيهم نحو إقامة منطقة حرة للتجارة بين إسرائيل والبلدان العربية باعتبارها المرتكز الرئيسي للترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية الجديدة وباعتبار أن المبادلات التجارية توحد الشعوب وتخلق أنماطا في الاعتماد المتبادل ونسيجا في المصالح المشتركة[3]،كل هذه الترتيبات تأتي في نطاق سعي الولايات المتحدة لإرساء نظام إقليمي جديد للمنطقة يحقق لإسرائيل الأمن والاستقرار بعدما كانت دولة مرفوضة وغاصبة،لتكون دولة شرعية معترف بها،كل ذلك يأتي في ظل التغيرات في النظام الدولي الجديد الأمر الذي يقتضي من المنظور الاستراتيجي الأمريكي إعادة ترتيب الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية من خلال السيطرة على تطورات وتفاعلات وموارد المنطقة [4]ويعتبر شمعون بريز-رئيس الوزراء الإسرائيلي- من أبرز منظري هذا المشروع وقد عبر عن تصوراته بصراحة في كلمته أمام البرلمان الأوربي في ستراستبورغ في 1993/03/09 بقوله: (.. إن على العرب أن يفاضلوا بين كابوسين:الأول هو بقاء

---

[1] صالح بن عبد الرحمن المانع،العلاقات العالمية لمجلس تعاون دول الخليج العربية الواقع والطموح،المستقبل العربي،ص 165.(قاعدة بيانات مكتبة جامعة اليرموك،الأردن) تاريخ الإطلاع مارس 2009.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي،مشروع الشرق الأوسط الكبير،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الأولى،الجزائر،2005،ص 43.

[3] محمود عبد الفضيل،مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية،مجلة دراسات المستقبل،العدد 179،جانفي 1994،ص 108.

[4] محمد صادق الهاشمي،الاحتلال الأمريكي ومشروع الشرق الأوسط تداعياته ونتائجه،مركز العراق للدراسات،العراق،2005،ص 17.

الوضع كما هو-المقصود هنا هو الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين-والكابوس الثاني هو السلام بما يتضمنه من تنازلات وحلول وسطية تشبه عملية البتر)[1].

ولا شك أن إسرائيل قد تمكنت فعلا من تحقيق تقدم في العلاقات بدعم تام من الولايات المتحدة وتركيا في مجال التطبيع الاقتصادي وتوقيع معاهدة سلام مع الأردن في وادي عربة سنة 1994،حتى أن بعض المراقبين السياسيين يرون أن مشروع الشرق الأوسط الكبير ولد في وادي عربة وقد بادرت دول الخليج العربية وتونس والمغرب بفتح مكاتب تمثيل تجاري لإسرائيل وقد أكدت الدراسات التي صدرت عن جامعة هارفارد ومعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى أن المشروع الشرق أوسطي يتحدد ويتم انجازه بثلاث مراحل[2]:

- **المرحلة الأولى**:إقامة تجمع اقتصادي ثلاثي يضم الأردن،فلسطين،وإسرائيل ويتضمن قيام تعاون في مجالات النقل والسياحة والكهرباء والمصارف.
- **المرحلة الثانية**:تهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بين مصر وإسرائيل وفلسطين والأردن وسوريا ولبنان وتنتهي الترتيبات في العام 2010.
- **المرحلة الثالثة**: وتهدف إلى توسيع منطقة التعاون بالإضافة إلى دول التبادل الحر يتم ضم بلدان مجلس التعاون الخليجي وهذه المرحلة ستؤدي إلى ربط شرايين الحياة الاقتصادية العربية بإسرائيل في أغلب المجالات.وفي هذا الصدد تم عقد عدة مؤتمرات اقتصادية كآلية لتحقيق الشرق أوسطية وهي آلية تدار عبر المنتدى الاقتصادي العالمي بسويسرا ومجلس العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي وبالفعل عقدت عدة مؤتمرات شكلت بانعقادها مؤشرا على سقوط الجدار الأساسي ومن أهم هذه المؤتمرات[3]:

1. **مؤتمر مدريد** 1991: خدم هذا المؤتمر عملية التطبيع حيث تم فيه تفاوض غالبية الدول العربية مع إسرائيل ومع الكثير من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي حول شروط وقواعد التعاون الاقتصادي الإقليمي في الشرق الأوسط وحقيقة لم ينجح المؤتمر كثيرا فيما عدا توصل الأردن وإسرائيل إلى الاتفاق على جدول أعمال وإعلان نيات في التعاون،كما أنه أزال الحواجز النفسية لتفاوض الدول العربية مع إسرائيل مما يعنى أنه خطا وبنجاح كبير خطوات كبيرة في سبيل تنفيذ المشروع الشرق أوسطي.
2. **اتفاق أوسلو** 1993:اعتبر هذا الاتفاق كآلية لتدعيم العلاقات العربية-الإسرائيلية ومنه تسريع تنفيذ مشروع الشرق أوسطية.
3. **مؤتمر الدار البيضاء** 1994: تم خلال هذا المؤتمر الكشف عن عدة حقائق أهمها رغبة إسرائيل في استثمار مرحلة ما بعد السلام لكي تستقر عضوا في المجموعة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط[4]،كما تم وضع الأسس والأطر العامة للعلاقات الاقتصادية العربية-الإسرائيلية والتي أنهت المقاطعة العربية الفعلية لإسرائيل[5] وما جاء في البيان الختامي لهذا المؤتمر هو

---

[1] نفسه،ص 17.

[2] نفسه،ص 19.

[3] أحمد ثابت،السوق الشرق أوسطية،تاريخ الإطلاع 2010/03/27 www.mohamoon.com

[4] نفسه.

[5] محمد صادق الهاشمي،مرجع سبق ذكره،ص 20.

وجوب تنشيط عملية التنمية في المنطقة وهو ما يعني إزالة كل القيود التجارية وعوائق الاستثمار وحرية تنقل الأفكار وإجراء الحوارات.

4. **مؤتمر عمان** 1995 :تبين من خلال هذا المؤتمر الاتجاه الحقيقي الذي تسلكه العلاقات العربية-الإسرائيلية نحو إرساء مبدأ التعاون والتكامل التنموي الحقيقي في المنطقة،حيث تم الإعلان على إنشاء مؤسسات اقتصادية ومالية تدعم مشاركة القطاعين العام والخاص.

5. **مؤتمر القاهرة** 1996: نوقش من خلال هذا المؤتمر مسالة التعاون العربي-العربي والعربي-الدولي حيث تم من خلاله تكثيف التمثيل الاقتصادي والتجاري متمثلا في رجال الأعمال وتقليص التمثيل الدبلوماسي.

6. **مؤتمر دافوس بالأردن** 2003: في ظل التغيرات التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط،عقد المنتدى الاقتصادي العالمي "منتدى دافوس" مؤتمرا قيل عنه بأنه استثنائي في 21 - 23 جوان 2003 واعتبر بمثابة استكمال لعملية إعادة فك وتركيب المنطقة بما يصب في النهاية في خدمة الأهداف والرؤى الأمريكية والإسرائيلية لمستقبل المنطقة ويكتسب هذا المؤتمر أهميته نتيجة لعاملين أساسيين هما:

- ✓ **من حيث المكان:** يعد انعقاده في الأردن سابقة تاريخية للدول العربية وهو ما يحمل في طياته رسائل عديدة للعرب تتمثل في قائمة الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة أمريكيا وإعادة طرح الشرق أوسطية من منظور جديد تكون إسرائيل اليد الطولى فيه.
- ✓ **من حيث الزمان:**يأتي هذا المؤتمر مباشرة عقب احتلال أمريكا للعراق وهو ما يفند مبادرة إنشاء منطقة شرق أوسطية تكون أمريكا طرفا فيها ومن أهداف هذا المؤتمر مايلي:
  - إدماج إسرائيل مع الدول العربية من خلال نظام شرق أوسطي يهيئ لقيام شراكة اقتصادية تحت مسميات مختلفة؛
  - إخراج إسرائيل من عزلتها العربية الخانقة من خلال تمكينها من الاستفادة من الوفرات الخارجية؛
  - إقناع العرب بأهمية إدماج اقتصادياتها مع الاقتصاد الإسرائيلي وما يمكن أن يوفره ذلك من تصدير للتكنولوجيا الإسرائيلية للبلدان العربية.

لقد اعتبر المحللون أن بنود هذا المؤتمر هي عبارة عن برنامج لما يجب أن يكون عليه الشرق الأوسط في المرحلة المقبلة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية وحتى الأخلاقية وإن اختص الاهتمام في هذا المؤتمر بالجانب السياسي أكثر من نظيره الاقتصادي فهذا ما اعتبره البعض على أنه يتعارض والمبادئ الأساسية للمنتدى الاقتصادي العالمي.

من خلال هذه المؤتمرات يظهر جليا أن تحقيق الأهداف والمخططات التي وضعتها كل من إسرائيل و أمريكا قد أخذت طريقها إلى التنفيذ في بعض البلدان العربية فآلية عقد المؤتمرات تهدف إلى زيادة نفوذ القطاع الخاص وقطاع رجال الأعمال،بحيث يتم تكوين لوبي قوي داخل كل نظام سياسي في المنطقة وفي الوقت نفسه يزيد تفاعل أعضاء هذه الفئة بعضهم ببعض مع فئة المستثمرين الأجانب.وستتصاعد عملية التعامل تدريجيا إلى أن يتحول الشرق الأوسط بأكمله إلى سوق مشتركة يكون مركزها في تل أبيب.

3. أهداف السوق الشرق أوسطية:

تتمثل أهداف السوق الشرق أوسطية في النقاط التالية:[1](الأهداف الخفية)

- تذويب الهوية العربية وإضعاف النظام العربي تمهيدا لإلغائه في نظام يسمى نظام الشرق أوسطية؛
- تحقيق جزء من الإستراتيجية العربية الطويلة المدى والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالعملية السلمية وتقبل الشعوب العربية للعملية السلمية؛
- العمل على تجاوز الاعتبارات القومية والوطنية وعدم الاعتداد بالانتماءات العربية في إطار العروبة والإسلام؛
- استخدام المنطقة كأداة رئيسية لأمريكا في صراعها القادم مع الدول الصناعية المنافسة وهو الصراع الذي يتوقع أن يكون محور العلاقات الدولية في هذا القرن؛
- قيادة إسرائيل للمنطقة كقوة عظمى مدعومة أمريكيا وتتمتع بتفوق عسكري يمكنها من فرض هيمنتها أمنيا وسياسيا واقتصاديا على كامل المنطقة مع التركيز على جعل إسرائيل بوابة العبور؛
- إيجاد دور مركزي لإسرائيل في تحديد صياغات وترتيبات الأمن الإقليمي كالدفاع عن منابع النفط في الخليج العربي ثم توجه أرصدته نحو أوربا وأمريكا.

أما الأهداف الظاهرة فتتمثل فيما يلي[2]:

- تحفيز التجارة وتطوير الأعمال المحلية وزيادة فرص العمل من خلال منطقة التجارة الحرة بين الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية؛
- المساعدة في تحسين الجودة وتشجيع الاستثمار وتسهيل خلق المؤسسات؛
- ترقية المجتمع المدني وتعزيز دولة القانون والتعددية الإعلامية؛
- تحسين البرامج الدراسية وتمكين الجميع من التمدرس وتأهيل الطاقات البشرية أيضا لخوض وظائف التجارة والسوق؛
- تقوية أنظمة البنوك التجارية في المنطقة لمساعدتها في زيادة فرص الحصول على رأس مال المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال المساعدات التقنية وذلك من خلال برنامج الشراكة من أجل التميز المالي؛
- تقوية شبكة التواصل ما بين النساء العربيات في المجالات القانونية من خلال المؤتمرات القضائية.

4. موقف العرب من مشروع الشرق أوسطية

اختلف العرب في اتخاذ موقف موحد إزاء هذا المشروع فقد انقسموا بين تيار رافض رفضا قاطعا فكرة السوق الشرق أوسطية وتيار موافق على المشروع وتيار آخر وسطي إذ لا يعارض إقامة نظام عربي جديد مع ضرورة مراعاة بعض الجوانب الحساسة للوطن العربي[3].

4. 1 تيار رافض للشرق أوسطية: يستندون في رفضهم للمشروع على مبدأ السيادة واستقلالية القرار ورفض الإصلاحات من الخارج و ما شابه ذلك ويعتبرون أيضا أن الشرق أوسطية مشروع غير عربي وهو مفروض عليهم إذ يثبت الكيان الصهيوني في المنطقة العربية ككيان استيطاني وعنصري على حساب الأرض والحقوق الوطنية والقومية

---

[1] محمد عبد الله منشاوي،الشرق أوسطية،تاريخ الإطلاع 2010/03/27 www.minshawi.com

[2] عبد القادر رزيق المخادمي،مشروع الشرق الأوسط الكبير،مرجع سبق ذكره،ص 53.

[3] نفسه،ص ص 74-81.

والدينية للعرب والمسلمين وجعله المركز والقائد المهيمن على المنطقة لنهب مواردها وثرواتها على غفلة من شعوبها.لذا يطالب هذا التيار بضرورة إيجاد بديل عربي عن الشرق أوسطية وخير بديل هو إقامة سوق عربية مشتركة.

4. 2 **تيار موافق ومرحب بفكرة الشرق أوسطية:** يؤيد هذا الفريق الفكرة على اعتبار أنها أفضل طريقة للتغيير السلمي في المنطقة العربية بعيدا عن الحروب الدموية.ويضيف المؤيدون للمشروع أن التغيير التدريجي تحت مظلة الرقابة الأمريكية الأوربية أفضل بكثير من الاخيارات التي يمكن أن تعقبها حروب أهلية وطائفية يمكن أن تمزق أكثر من بلد في المنطقة،كما يرى المؤيدون أيضا أن الأنظمة العربية ليست مؤهلة في تأمين الحد الأدنى من مقتضيات الحياة العصرية والديمقراطية وأن وجود سوق مشتركة واسعة هو ضرورة للتعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية ولدعم مركز المنطقة في النظام العالمي الجديد،كما أن الأموال التي تصرف على التسلح بإمكانها إفادة العرب إذا ما تم إنفاقها لتدعيم المركز الاقتصادي من خلال مشاريع تنموية.

4. 3 **التيار الوسطي:** تنطلق مواقف هذا التيار من حسابات الربح والخسارة الاقتصادية وتتقلص فيها إلى حد معين الاعتبارات ذات الصلة بالهوية والثقافة والسياسة،ويدعو أصحاب هذا التيار إلى ضرورة الموازنة باقتناص الفرص السانحة ودرء المخاطر ما أمكن ويطالبون أيضا بإقامة نظام عربي جديد ينطلق من إعلان دمشق والعودة إلى التضامن والتنسيق والتعاون العربي مع ضرورة مراعاة ما تمخض عنه الواقع الجديد بعد حرب الخليج.

يلاحظ أن كل تيار يستند بموقفه على مجموعة من الرؤى فلا المؤيدون للفكرة هم عملاء لأمريكا والصهاينة ولا الرافضون هم من ذوي النزعة القومية العربية وإنما يبقى لكل فريق نظرته للمشروع من باب الانعكاسات التي ستترتب من تجسيد هذا المشروع على أرض الواقع.

5. مشاريع النظام الشرق أوسطي

يقوم النظام الشرق أوسطي بانجاز عدة مشاريع لربط الاقتصادات العربية بالاقتصاد الصهيوني وهو ما تناولته المحادثات المتعددة الأطراف وفي مختلف المجالات[1]:

- فمنذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام بين إسرائيل والأطراف العربية وحتى الآن فإن إسرائيل قد جنت ثمارا على المستوى العملي تمثلت برفع المقاطعة العربية وبذلك فقد وفَر لها ذلك 40 مليار دولار سنويا حسب إحصائية وزارة التجارة الإسرائيلية وسيزيد بالتالي حجم التجارة الخام الإسرائيلية بأكثر من 20%؛
- تأسيس صندوق مالي قوامه 30 مليار دولار سنويا لمدة عشر سنوات وهذا بعد زيارة السادات للقدس في عام 1977حيث سينصرف هذا الصندوق إلى تمويل مشاريع اقتصادية وعلمية وثقافية لأعضاء هذا التكتل الإقليمي؛
- المطالبة بإقامة بنك في الشرق الأوسط يديره أشخاص من المنطقة؛
- إقامة مشاريع تهدف إلى تأسيس بنى تحتية (شبكات طرق،طاقة) لتحقيق عملية التشابك الاقتصادي بين العرب وإسرائيل وقد تم رصد حوالي 4 مليار دولار كتكاليف لانجاز هذه المشاريع؛
- إقامة مشاريع سياحية بإشراك كل من مصر والأردن وإسرائيل ويندرج هذا في التعاون الشرق أوسطي ومثال ذلك مؤسسة الشرق الأوسط والمتوسط للسفر والسياحة؛

[1] www.almoslim.net النظام الشرق أوسطي في طوره الجديد،تاريخ الإطلاع 2010/03/28

- الاتفاق بين مصر وإسرائيل على إنشاء أكبر وأحدث معمل لتكرير النفط في الشرق الأوسط برأس مال يبلغ 1.2 مليار دولار يسمى هذا المشروع "بميدور" تشارك فيه إسرائيل بنسبة 20% ومصر بـــ 80%؛
- وفي مجال الطاقة أيضا هناك عدة مقترحات لمشاريع في مجال توليد ونقل الطاقة كمشروع قناة ما بين البحرين لربط البحر الميت وخليج العقبة الذي يسهم في توليد الطاقة الكهربائية الضرورية لإقامة المشاريع الصناعية في المنطقة.

إضافة إلى هذه المشاريع فإن هناك مشاريع أخرى حول إنشاء جامعة للمنطقة ومصارف إقليمية ومجمعات صناعية مشتركة وعلاقات سياحية لا مجال للحديث عنها لأنها تبقى مجرد مشاريع لم يتم الاتفاق عليها بعد.

6. انعكاسات الشرق أوسطية على مسار التكامل الاقتصادي العربي

لم يكن مشروع الشرق أوسطية مشروعا أمريكيا صهيونيا جديدا طارئا على المنطقة العربية ولكن محاولات إقامة هذا النظام الإقليمي الجديد كانت قد تلقت ضربات موجعة منذ الخمسينيات وحتى مطلع التسعينيات إلى أن أعيد إخراج الفكرة إلى الوجود بالاستفادة من نتائج حرب الخليج وإطلاق مفاوضات مدريد للتسوية بالإضافة إلى مؤتمرات أخرى تسعى إلى تصفية مساعي الوحدة العربية.

ومن هنا تتضح آثار الشرق أوسطية على النظام الاقتصادي العربي والتي تتمثل في:

- تكوين الكيان الصهيوني إلى قوة إقليمية مهيمنة كشريك للولايات المتحدة الأمريكية في نهب واستغلال المنطقة وثرواتها؛
- تحويل البلدان العربية إلى أسواق مستهلكة للمنتجات الاقتصادية العالمية ووقف التنمية المستقلة العربية؛
- تصفية التراث الأيديولوجي السياسي،القائم على رفض الأيديولوجية الصهيونية سواء في الخطاب السياسي العربي الرسمي،أوفي أساليب التنشئة التعليمية والسياسية؛
- دخول دول الجوار الجغرافي كتركيا وإيران إلى قلب المنطقة مما سيتيح لها صياغة علاقات مختلفة في منطقة الخليج والمشرق ومع إسرائيل ومدخلها إلى ذلك قضايا المياه وإقامة مشاريع مشتركة.

من خلال هذه الانعكاسات يتضح لنا إذا بأن مشروع الشرق أوسطية يعني في مجمله خلق ترتيبات إقليمية جديدة بخصوص الأمن والتسليح والتعاون الاقتصادي بين دول تكتل الشرق أوسطية التي تتشكل من الدول العربية وإسرائيل وتركيا وإيران،وبالتالي يمكن القول بأن المشروع ظهر ليكون بديلا عن النظام الإقليمي العربي ومفككا له لأنه يضم بعض الدول العربية دون البعض الآخر بهدف إعادة تشكيل خريطة المنطقة ومنع أية محاولة للتكامل الاقتصادي العربي.

وبناء على ما تقدم يمكن تلخيص ايجابيات وسلبيات المشروع الشرق أوسطي فيما يلي:

7. ايجابيات مشروع الشرق أوسطية:

بعيدا عن الرؤى التي تجزم بمخاطر مشروع الشرق أوسطية وسلبياته على النظام الاقتصادي العربي الإقليمي يمكن للدول العربية أن تحقق بعض الايجابيات من هذا المشروع تتمثل فيما يلي:[1]

- تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية عن طريق تجاوز المعوقات لتنمية اقتصاد المنطقة سواء من حيث تأمين الموارد أو توفير أسواق مختلفة؛

[1] مرجع سبق ذكره. www.minshawi.com محمد عبد الله منشاوي،

- توفير صيغة بديلة لدعم اقتصاديات المنطقة وتخفيف العبء المترتب على اقتصاديات الدول الكبرى وخاصة أمريكا (المساعدات التي تقدمها عن طريق صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)؛
- تنمية التعاون العلمي والتكنولوجي مع شق الطرق الإقليمية وإقامة محطات للاتصال وبحث بدائل الطاقة بجانب السياحة والطب وتطوير مصادر المياه بصفة أساسية؛
- سيولد هذا المشروع لدى الدول العربية العزيمة نحو التوحد وإقامة تكامل اقتصادي عربي يتجاوز كل الصعوبات التي تقف كحجر عثرة أمام تكاملها وتوحدها؛

على الرغم من أن للمشروع الشرق أوسطي بعض الايجابيات إلا أن سلبياته أكثر بكثير من ايجابياته والتي سنتطرق إليها في العنوان التالي:

8. سلبيات مشروع الشرق أوسطية

لهذا المشروع سلبيات كثيرة ومتعددة قد تم التطرق لبعضها فيما سبق ولكن رغبة في زيادة التوضيح والتأكيد على هذه المخاطر نضعها هنا في شكل نقاط هي[1]:

- أن مشروع الشرق أوسطية هو مسح للهوية العربية والإسلامية حيث يقوم على حساب العروبة والوحدة العربية والنظام العربي الإسلامي؛
- تعميق الدور القيادي لدولة إسرائيل في المنطقة؛
- تعطيل مسار العمل العربي المشترك وعمل الجامعة العربية ومؤسساتها وإحلال مؤسسات شرق أوسطية بديلة عنها؛
- تخليد السيطرة الأمريكية على منابع النفط واستنزاف ثروات العرب الهائلة؛
- تصفية قضية فلسطين والقضاء نهائيا على حق العودة؛
- إحداث خلاف حاد على مستوى جامعة الدول العربية،بين الدول التي تسير في فلك الولايات المتحدة وبين معارضيها وهذا الخلاف سيكون له تأثير خطير على مستوى العلاقات العربية؛
- إلغاء المقاطعة وفرض التطبيع؛
- تحقيق نتائج اقتصادية هائلة لإسرائيل لأن هذا المشروع سيقلل من نفقات إسرائيل العسكرية ويوسع من قاعدتها الاقتصادية؛
- ضمان تدفق البترول العربي الأكثر غزارة والأرخص نسبيا لكل أجزاء العالم وكذلك الاحتفاظ بسهولة وصول القوات الأمريكية لمنطقة الخليج الهامة والإستراتيجية القريبة من آسيا وإفريقيا؛
- تمثل السوق الشرق أوسطية النقيض للسوق العربية المشتركة ولمشروع التكامل الاقتصادي العربي؛
- تكريس الغزو الفكري والثقافي والحضاري للمنطقة؛
- العمل على ترسيخ التخلف الاقتصادي العربي مع الحرص الإسرائيلي على التخصص في أعلى الصناعات ربحا وإنتاجية وترك المستويات الصناعية المتدنية للعرب.

[1] نفسه.

بعد استعراضنا لمشروع الشرق أوسطية في هذا المطلب تعرفنا على أنه مشروع أمريكي-صهيوني مشترك يسعيان من خلاله إلى تحقيق مصالحهما على حساب مصالح الدول العربية،إذ يهدف إلى تفكيك أية إمكانية للتكامل الاقتصادي العربي بل تفتيت العرب وطمس هويتهم وتعزيز هيمنة إسرائيل وتمكين الولايات المتحدة الأمريكية من منابع النفط والتحكم في توزيع الثروة،كما أن البراغماتية* في التعامل مع هذا المشروع ليست صوابا بل إن القضية لا تقاس بمقياس الربح والخسارة المؤقتين كما أنه لا يجب النظر إلى مصلحة الأجيال القادمة من منظار الربح الاقتصادي فقط وإنما من المردود الاستراتيجي الذي يعود على البلدان العربية من جراء قيام النظام الإقليمي الجديد على أنقاض النظام العربي ومدى تأثير ذلك على النمو والتطور والازدهار المستقبلي.

المطلب الرابع:اتفاقيات تعاون عربية-أجنبية أخرى

أمام سرعة وتيرة تحرير المبادلات التجارية على المستوى العالمي بشكل عام والعربي بشكل خاص، لم يعد الانفتاح الاقتصادي وإقامة الاتفاقيات التجارية يُطرح كاختيار بالنسبة للدول بل كمُعطى واقعي يوجب تبني إستراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من ايجابياته وتفادي سلبياته،وهذا ما تفعله الدول العربية من خلال إقامتها لاتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف مع دول أجنبية في الميدان التجاري تهدف إلى إنشاء مناطق للتبادل الحر واتحادات جمركية لتحرير تجارتها وتنمية اقتصادياتها.وفيما يلي ذكر لأهم الاتفاقيات العربية الأجنبية.

1. منطقة التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية

يعود أصل العلاقات المغربية الأمريكية إلى السنوات الأولى لحرب التحرير الأمريكية إذ كان المغرب أول دولة خارج أوربا اعترفت بأمريكا دولة مستقلة،ويمكن القول أن قيام علاقات سياسية وتجارية بين البلدين جاء أولا وقبل كل شيء كنتيجة لرغبة جهود السلطان سيدي محمد بن عبد الله (1757-1790) الذي نهج سياسة انفتاح اقتصادي وتجاري،ولكن منذ ذلك التاريخ تبين أن العلاقة بين الجانبين اقتصرت على الجانب السياسي وحده،وعلى هذا الأساس تم توقيع معاهدة بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل بين المغرب والولايات المتحدة في عام 1985 والتي دخلت حيز التنفيذ في 29 ماي 1991 وتهدف هذه المعاهدة إلى تنمية التعاون الاقتصادي بين البلدين وتنشيط تدفق رؤوس الأموال والتنمية الاقتصادية[1].

كما تم الإعلان عن مشروع لإقامة منطقة للتبادل الحر في 2002 انعقدت من خلالها 7 جولات تفاوضية قبل التوصل إلى الصيغة النهائية المتفق على مضامينها،وقد طرحت هذه الاتفاقية عدة إشكالات تمثلت في الغموض الذي اكتنف مصير بعض القطاعات الحساسة (الفلاحة،الثقافة،صناعة الأدوية) بالإضافة إلى مدى قدرة الاقتصاد المغربي على المنافسة الدولية،فاتفاقية الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب لم يراعى فيها عاملي الحجم والقوة لذا من المستحيل أن نتصور أن الاستفادة منها ستكون بنفس المستوى بالنسبة للبلدين حيث يتفوق الأمريكان في مجال الإنتاج،إذ تمثلت الاستثمارات المباشرة للشركات الأمريكية 21% من الاستثمارات في العالم،وتقيم في المغرب حوالي 22 شركة

---

* البراغماتية اسم مشتق من اللفظ اليوناني براجما (pragme) وتعني " العمل "،ويعتبر بأنه تيار فلسفي أنشأه كل من شارلز بيرس ووليام جيمس، وهي تعني بالمعنى اللفظي العمل النافع ويصبح المقصود منها هو " المذهب العملي " أو " المذهب النفعي" .

[1] www.iska.maktoobblog.com اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية تاريخ الإطلاع 2010/03/27

منها. وبالرجوع إلى حيثيات هذه الاتفاقية فإنه قد تم موافقة البرلمان المغربي عليها في جانفي2005 وبدأ العمل بها في 01 جانفي 2006 [1].

وفرت هذه الاتفاقية للولايات المتحدة الأمريكية الاستفادة العظمى من الدخول إلى الأسواق عن أي اتفاقية تجارة حرة عقدتها مع دول نامية أخرى حيث أصبحت 95 % من البضائع معفاة من الضرائب،ومن المخطط إزالة جميع التعريفات الضريبية خلال 15 عاما.ضف إلى ذلك أنه في العام الأول من بدء العمل بالاتفاقية زادت صادرات الولايات المتحدة للمغرب بنسبة 65 % كما ارتفعت الصادرات المغربية لأمريكا بنسبة 20 % عن العام السابق[2].

ولكن بالرغم من أن الاتفاقية ساعدت على التبادل التجاري بين البلدين إلا أن عقد مثل هذه الاتفاقية لم يكن لأسباب اقتصادية وإنما تسعى أمريكا إلى جعلها وسيلة لمنافسة الشركات الأوربية المصدرة للمغرب بالإضافة إلى أهداف أخرى نذكر من بينها :[3]

- زيادة قيمة الاستثمارات الأمريكية؛
- دعم حضور الشركات الأمريكية في المنطقة؛
- المساهمة في استقرار المنطقة وازدهارها.

وفيما يخص الجانب المغربي فإنه من الممكن الاستفادة من هذه الاتفاقية للنهوض بالاقتصاد الوطني والانفتاح على الأسواق والاستثمارات الخارجية وذلك بـــ:[4]

* تأهيل الصناعة المغربية ودعم قدرتها التنافسية؛
* تنويع الشركاء الاقتصاديين،وقد طرح هذا الهدف تصادما كبيرا بالاتحاد الأوربي الذي يرعى مصالحه في المنطقة وأمريكا التي تمهد نحو إقامة منطقة شرق أوسطية ومنافسة النفوذ الأوربي عليها.حيث وضع الاتحاد الأوربي المغرب أمام خيار الاستمرار في علاقاته معه أو قطع العلاقة والاستمرار مع أمريكا، وهنا لابد من التساؤل عما قد تخسره المغرب لو قطعت علاقاتها مع أوربا ؟ والجواب يتمثل في المنطق الذي تعتمده أمريكا في التجارة والذي يركز فقط على التجارة بينما يتعامل الأوربيون بمنطق آخر وهو منطق التجارة والمساعدات وهو ما يتيح للمغرب الفرصة لكي يتكيف مع المستجدات،كما أنها تمكن الاقتصاد من القيام ببعض عمليات التأهيل الضرورية للمنافسة في الأسواق العالمية وهو مالا تتيحه الاتفاقية الأمريكية لذا على المغرب أن يختار من خلال دراسة علمية لمعرفة حجم الربح والخسارة من الاتفاقيتين[5].

أرادت أمريكا أن تكون اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية المغربية الأولى ضمن العديد من الاتفاقيات مع دول المنطقة أما فيما يخص النتائج التي حققتها هذه الاتفاقية فلم تتعدى المبادلات التجارية بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية المليار دولار حسب إحصائيات 2008 كما أن صادرات المغرب نحو و م أ تمثل 450 مليون دولار و وارداته منها تمثل

---

[1] نفسه.

[2] www.mousalawver.4ulike.com مجلة مسالك تاريخ الإطلاع 2010 /03/27

[3] www.caus.org مركز الأبحاث والدراسات العربية تاريخ الإطلاع 2010/03/22

[4] نفسه.

[5] www.mousalawver.4ulike.com مجلة مسالك تاريخ الإطلاع 2010 /03/27

فقط 230 مليون دولار .أما عن الاستثمار الأمريكي المباشر في المغرب فلم يتعدى 670 مليون أورو خلال الفترة من 2003 إلى 2007 .

هذه النتائج الهزيلة تعكس الصورة الحقيقية لاتفاقية لم يراعى فيها جانب التكافؤ النسبي في الحجم والقوة.

2. التعاون العربي–الصيني

يكتسب الحديث عن التعاون العربي–الصيني في القرن الحادي والعشرين أهمية خاصة نظرا لما شهدته الحقبة الأخيرة من متغيرات كثيرة كان من أبرزها الاتجاه المتسارع نحو تحرير التجارة وعولمة الاقتصاد وتنامي قوة الصين وتعاظم دورها السياسي والاقتصادي،ومما يزيد من أهمية إقامة علاقات عربية–صينية أن المنطقة العربية تعتبر امتداد استراتيجيا لمناطق محيطة بالصين بل أنها كانت تعد من دول الجوار للصين في فترة المد الإسلامي من القرن الثامن ميلادي.

وعلى هذا فإن الصين والمجموعة العربية تستطيعان بالتعاون المشترك أن تحققا مرحلة لافتة من النمو والاتساع،فتعزيز مثل هذا التعاون لابد وأن يترتب عليه ايجابيات كثيرة للطرفين نظرا للأسباب التالية:[1]

- أن العالم العربي بحاجة إلى إقامة علاقات وثيقة مع كل القوى الدولية ولاسيما الصين وذلك من خلال استخدام إمكانياته العديدة وتوجيه مقوماته الاقتصادية لتوثيق وتنمية هذه العلاقات والاستفادة منها؛
- أن كلا الطرفين العربي والصيني مازال حتى الآن في طريق الانفتاح والتحرير الاقتصادي وهو مجال يصلح لاعتماده طريقا لزيادة العلاقات المشتركة وتبادل الخبرات لاسيما وأن الصين تملك خبرة واسعة في هذا المجال الحيوي.
- أن الصين تشكل أكبر الأسواق العالمية على جانبي العرض والطلب فهي ستبقى بحاجة ماسة إلى الاستيراد والتصدير وبشكل خاص استيراد النفط والغاز من المنطقة العربية حيث تتزايد احتياجات الصين من النفط بمعدل 15 % تقريبا كل عام [2]،ومن ناحية أخرى فإن العالم العربي قد شرع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهذا دافع هام للصين لزيادة تعاونها مع الدول العربية نظرا لكبر حجمها في السوق.

2. 1 إنشاء المنتدى العربي–الصيني:

تم التوقيع على إقامة المنتدى العربي الصيني في عام 2004 وهو يعد إطارا للحوار والتعاون الجماعي بين الطرفين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة وذلك لإثراء مقومات العلاقات العربية–الصينية في مجال التجارة والاستثمار [3].وفي هذا الإطار أكد الرئيس الصيني "هوجن تاو" والأمين العام للجامعة العربية "عمرو موسى" على أن إعلان إنشاء هذا المنتدى جاء نتيجة طبيعية لما شهدته السنوات الأخيرة من تطور جذري لعلاقات الصداقة بين الصين والعالم العربي.[4] وعن أعمال هذا المنتدى فقد تم عقد ثلاث مؤتمرات لرجال الأعمال العرب والصين منذ تأسيسه إلى غاية نهاية سنة 2008 .

---

[1] فطيمة حفيظ،واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي في ظل المتغيرات العالمية،مجلة بحوث عربية،العدد 50،2010،ص 95.

[2] محمد عبد الوهاب الساكت،التعاون العربي الصيني في القرن 21،مجلة المستقبل،(قاعدة بيانات مكتبة جامعة اليرموك،الأردن)ص 123.

[1] www.chinatoday.maktoobblog.com حسين إسماعيل،الصينيون والعرب أهم شركاء القرن الحادي والعشرين تاريخ الإطلاع 2010/04/04

[4] نفسه.

ولقد انعكست نتائج هذا التعاون في تزايد حصة التجارة مع الصين فمن 2.42 مليار دولار عام 1992 و 5.28 مليار دولار عام 1995 إلى نحو 37 مليار دولار في عام 2004 ثم إلى 65.47 مليار دولار عام 2006[1]،كما بلغ إجمالي الاستثمار المباشرة للصين في الدول العربية حوالي 1.1 مليار دولار عام 2006 .

2. 2 الإشكالات القائمة في العلاقات الصينية–العربية

لم تصل العلاقات العربية–الصينية إلى مستوى مُرض والسبب في ذلك يعود إلى بعض المشاكل والمعوقات نذكر منها:[2]

- صعوبة اللغة الصينية مما يحول دون انتشارها في الأوساط العربية والعكس؛
- اعتماد الطرفين العربي والصيني على مصادر المعلومات والإعلام الغربي في تشكيل رؤيته ومعلوماته عن الآخر وخصوصا الوسائل التي تسيطر عليها الولايات المتحدة وبريطانيا؛
- ضعف الأثر الصيني في السياسات الدولية الخاصة بالشرق الأوسط،مما يحد من تأثيرها في الصراع العربي الإسرائيلي؛
- تطور العلاقات الصينية–الإسرائيلية على حساب العلاقات مع الدول العربية .

2. 3 آفاق تطوير العلاقات العربية–الصينية

إن الصين والدول العربية تنتمي إلى دول العالم الثالث وللشعبين العربي الصيني معاناة وتجارب مشتركة،تجب على الشعبين التعاون والتضامن في مختلف الميادين للتخفيف من أثر هذه المعاناة وأيضا من أجل توثيق الروابط واستمرارها نحو الأحسن ولن يكون ذلك إلا بإتباع مايلي :[3]

* توسيع التبادل الثنائي بين الصين والدول العربية من خلال وسائل متعددة منها :
  - ✓ تبادل المعلومات والوثائق والأفكار بين المؤسسات والأفراد؛
  - ✓ تطوير التبادل الثقافي وتعلم اللغات؛
  - ✓ عقد الندوات المشتركة بين المؤسسات المتشابهة إنتاجيا.
* زيادة وتطوير التبادل الاقتصادي وإنشاء مصانع صينية في الوطن العربي؛
* نقل التكنولوجيا بين الطرفين؛
* استمرار الحوار الحضاري في إطار المنتدى وعقد ندوة للحوار سنويا أو مرة كل سنتين؛
* ضرورة الحد من التغلغل الإسرائيلي في العلاقات مع الصين على حساب الوطن العربي؛
* زيادة التبادل الدبلوماسي والسياسي بين الصين والدول العربية للحد من النفوذ والهيمنة الأمريكية؛
* التعاون في القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك (تطبيق القانون الدولي بعدالة ودون تمييز،محاربة ظاهرة الإرهاب،مواجهة استحقاقات العولمة لصالح بناء اقتصاديات متنامية ومستقلة .

لقد ألف العرب أن تكون علاقاتهم مع الصين علاقة صداقة لا يشوبها أي توتر على مختلف المستويات،فبالرغم من التحفظات الإيديولوجية التي كان يمارسها بعض الحكام العرب على انتشار الشيوعية في الوطن العربي،فإن ذلك لن يحول

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009،ص 149

[4] جواد الحمد،اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية العربية 2010/2005،ندوة حوار العلاقات العربية الصينية،بكين، 12–13 ديسمبر 2005،منتدى التعاون العربي الصيني،ص 6.

[3] www.reefnet.gov.sy تشانغ هونغ،العلاقات العربية الصينية، تاريخ الإطلاع 2010/04/04

دون تنامي هذه العلاقات بصورة تدعو إلى الاهتمام أكثر بتعزيز مثل هذه العلاقة وتطويرها باستمرار من خلال وضع برامج عمل متكاملة يتم متابعة تنفيذها سنويا من خلال منتدى التعاون العربي الصيني ومجموعات عمل مشتركة بين الجانبين.

3. التعاون العربي–التركي

ارتبطت تركيا العثمانية بعلاقات قوية مع العرب طيلة 4 قرون إلى أن سقطت الخلافة وقامت جمهورية أتاتورك عام 1923،التي جعلت تركيا تتخلى عن محيطها الإسلامي والعربي وتوجهت بها نحو الغرب الذي جعلها حائط صد في مواجهة الإتحاد السوفياتي من جهة والعالم الإسلامي من جهة أخرى،حيث انضمت إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952 وأبرمت عدة اتفاقيات تعاون مع الدول الغربية،كان من بينها التحالف الذي أقيم سنة 1996 مع إسرائيل،ولكن مع ذلك لم تفلح جهودها في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي الذي أوصد كل الأبواب في وجهها،ما جعلها تعيد النظر في علاقاتها مع العرب لإحياء مجدها المسلوب منذ أكثر من مائة سنة [1].

لقد حقق التعاون العربي–التركي خطوات كبيرة خلال السنوات الأخيرة وانخرطت تركيا بعمق متزايد في المؤتمر الإسلامي واستطاعت بنجاح بالغ حتى الآن أن تحافظ على علاقات ايجابية ومتوازنة مع الدول العربية [2]،فهناك حاجة اقتصادية لدى تركيا للتعاون مع العرب لأسباب كثيرة،منها أنها تستورد 95 % من احتياجاتها النفطية وهو ما تفوق قيمته 20 مليار دولار سنويا،ولديها رغبة في زيادة قيمة المبادلات التجارية مع الدول العربية إلى 100 مليار دولار بعد أن كانت قيمتها حولي 40 مليار دولار عام 2008.

والرغبة في زيادة التعاون الاقتصادي ليست رغبة تركية فقط بل تقابلها أيضا رغبة عربية مماثلة،تجلت في الاتفاق الاستراتيجي الذي كانت كل من سوريا وليبيا والأردن طرفا فيه مع تركيا،والذي نتج عنه إلغاء التأشيرات بين البلدين من أجل التعميق في العلاقات والذي يرجى منه أن يشمل جل الدول العربية [3]،ضف إلى ذلك جاذبية النموذج التركي الذي من المؤكد أن تستفيد منه النظم السياسية العربية والذي يمس مجالات مختلفة سياسية،اقتصادية واجتماعية،وهذه الدروس تتمثل في :[4]

- التوفيق بين الحداثة والمعاصرة ومقتضيات المجتمع المدني من ناحية ومسألة الهوية بجذرها الثقافي والتاريخي والديني في إطار مقبول مدنيا وإقليميا؛
- التناوب على السلطة بين الأحزاب المختلفة وإدماج التيار الإسلامي في العملية الديمقراطية؛
- إيجاد توازن في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أقصى قدر ممكن من المصالح الوطنية وحفظ قدر معقول من الاستقلالية ضمن إطار هذا التحالف.

---

[1] www.alquds.com، عبد العزيز بن عثمان،العلاقات العربية التركية، تاريخ الإطلاع 2010/03/14

[2] org.www.caus خير الدين حسيب،التعاون العربي التركي ...إلى أين؟ تاريخ الإطلاع 2010/03/14،

[3] مرجع سبق ذكره.www.alquds.com عبد العزيز بن عثمان،

[4] www.aljazeera.com العرب والحوار التركي الإيراني،تاريخ الإطلاع 2010/03/14،

هذه الدروس كانت ولازالت عوامل تساعد النظام التركي على النهوض باقتصاده وجعله في مصاف الدول المتقدمة،لذلك على الدول العربية أن تحدوا حدوها،وتحاول إيجاد سبل للتغيير،والتخطيط أكثر لمستقبل علاقاتها مع العالم الخارجي.

3. 1 التحديات التي يواجهها التعاون العربي–التركي

إن مصلحة استمرار وتوسيع وتعميق العلاقات العربية–التركية تقضي بتصحيح أية أخطاء تحصل أثناء تطوير تلك العلاقات وممارسة النقد الصريح والمتبادل لتقويم أية سلبيات فيها،وفي هذا الإطار وحرصا على استمرار وتطوير تلك العلاقة لابد على تركيا أن تلزم الحياد في مسألة احتلال العراق،وقد حدث ذلك فعلا حيث رفضت تركيا استعمال الولايات المتحدة لقواعدها العسكرية المقامة هناك،بل ولأهمية العلاقات التركية–العراقية وانطلاقا من مصالحها الاقتصادية البحتة،قامت بانفتاح كبير على الحكومة العراقية الحالية تحت الاحتلال،وعقدت معها الكثير من الاتفاقيات في شتى المجالات .[1]

ولا ننسى مواقف إسرائيل وأمريكا من التعاون العربي–التركي والذان يخشيان أن يأتي على حساب مصالحهما في المنطقة،لذلك فإن إسرائيل تسعى جاهدة إلى تغذية الخلافات بين المؤسسة العسكرية التركية والسلطة السياسية لإحداث انقلاب تزعزع به نظام الحكم في أنقرة،وبتراجع الدور الأمريكي المؤثر في منطقة الشرق الأوسط بسبب احتلال العراق فإن أمريكا تخشى من ظهور قوة جديدة مناوئة لها،لذا نراها تضغط على أوربا لقبول تركيا عضوا في الاتحاد الأوربي لكي تتخلص من تواجدها في المنطقة،وعليه يجب أن يكون التقارب مع الدول العربية نابعا عن رغبة حقيقية ووفقا لإستراتيجية بعيدة المدى وليس من أجل رغبة مؤقتة أورد فعل طارئ لمتغيرات إقليمية ودولية ألقت بضلالها على تركيا في الوقت الراهن[2].

ما دام التعاون العربي–التركي يقوم على أسس اقتصادية وليست عسكرية فإنه لن يكون موجها ضد أحد ولن يضر أي قوى إقليمية أو دولية،كما أن العلاقات الاقتصادية تكون أكثر ثباتا مهما تغيرت السياسات لأنها مصالح تخص الشعوب وليس النخب السياسية،لذا يجب تطوير وتوسيع العلاقات العربية–التركية على مختلف المستويات باعتماد إستراتيجية تضمن الاستمرار في هذا التحالف بما يخدم مصلحة الطرفين.

4.العلاقات العربية–الإيرانية

ارتبطت إيران قبل الثورة بالكتلة العربية وقامت بأدوار مختلفة منها دور حامية المنطقة،إلا أنه مع نجاح الثورة الإسلامية ورغبتها في القيام بدور مستقل على الساحة الدولية،انقلبت المعادلات الموجودة وتسببت في ردود أفعال متعددة من قبل الدول الغربية منها الحصار الاقتصادي عليها والحرب مع العراق.

تقوم سياسة إيران الخارجية على الخروج من العزلة المفروضة عليها وذلك بانفتاحها على العالم العربي،حيث تتطلع من وراء ذلك إلى أن تصبح القوة العظمى في منطقة الخليج،فهي تملك من المقومات الموضوعية ما يسمح لها بذلك

---

[1] www.aljazeera.com دروس تركيا ،تاريخ الإطلاع،2010/03/14

[2] عبد العزيز بن عثمان، www.alquds.com.مرجع سبق ذكره،

(سواحل بطول الخليج،تعداد سكاني يتعدى 74 مليون نسمة حسب تقدير 2009 [1]،وبعد الحظر على البترول العراقي أصبحت ثاني أضخم منتج للبترول بعد السعودية [2]،ناتج محلي إجمالي يقدربـــ 344.8 مليار دولار تقدير 2008).

فعلى الرغم من تذبذب العلاقات الإيرانية الخليجية بسبب قضيتي الجزر(جمع جزيرة) ودولة البحرين استمرت كل من قطر وعمان في علاقة قوية مع إيران ثم انضمت إليهما الكويت،ثم جاء الانفتاح الكبير مع السعودية الذي بادرت به السياسة الخارجية الإيرانية في العام 1998[3]،حيث يرى الإيرانيون أنه بالتقارب الإيراني السعودي يمكن إظهار المشاريع إلى الوجود(كتأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي) ولكن بالتقارب الإيراني-السعودي-المصري كنواة أولية تصبح المشاريع أكثر حيوية [4].

وفي بدايات القرن الواحد والعشرين زاد الاهتمام الإيراني بالدائرة العربية غير الخليجية وممثلا في البداية بمحور يضم كل من سوريا ولبنان ويسعى لكسب مصر،حيث تم توقيع اتفاقية تجارة تفضيلية بين إيران وسوريا دخلت حيز التنفيذ في منتصف العام 2008 وذلك انطلاقا من علاقة الصداقة التي تربط الشعبين وإدراكا للرغبة في تشجيع التجارة الثنائية التي تعود بالنفع على الطرفين،حيث وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 240 مليون دولار سنة 2008 والذي كان يقدر في سنة 2005 بنحو 65 مليون دولار، كما تبلغ حجم الاستثمارات الإيرانية في سوريا 1.5 مليار دولار نفذت منها مشاريع بقيمة 300 مليون دولار من أهمها مصنع السيارات سيامكو بقيمة 60 مليون دولار[5].

وبالرغم من إظهار الرغبة في إعادة العلاقات مع مصر إلا أن هذه العلاقة انحصرت حتى الآن في مجالات برلمانية وإعلامية وثقافية واقتصادية محدودة حيث تأمل القيادة الإيرانية في تحالفات إقليمية قوية تحول شكل المنطقة،كما طورت إيران علاقاتها بالسودان التي اعتبرت وسيلة لاستقطاب التحالف ضد الولايات المتحدة الأمريكية واكتسبت هذه العلاقة أهمية كبيرة لكونها لا تمثل مدخلا للدائرة العربية فقط بل أيضا بوابة لدخول إفريقيا .

وبالنظر إلى امتداد سياسة إيران الانفتاحية نحو المغرب العربي وخاصة تونس فإنها تسعى بذلك إلى عودة علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الجزائر وتخطي الأزمة التي أدت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية عام 1992 ويساعدها على ذلك رغبة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لتحسين علاقات الجزائر الخارجية،أما بالنسبة للمغرب فكانت علاقاتها التجارية المطورة مع إسرائيل وما اعتبرته إيران دورا مغربيا ملحوظا في تدعيم التطبيع العربي مع إسرائيل من أهم العقبات أمام تطوير علاقات إيران بالمغرب خاصة في ظل العلاقات المغربية الأمريكية والموقف غير الواضح من قضية الصحراء الغربية.

لعل الموقف من القضية الفلسطينية يعد أحد المحاور الهامة لاستمرار إيران في لعب دور هام كقوة إقليمية كبرى في المنطقة فبالتنسيق العربي-الإيراني يظهر الاهتمام أكثر بالقضية الفلسطينية ويستمر الدعم السياسي والمعنوي والمادي لفترات طويلة،كما أنه في ظل الأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة يتوجب على الدول العربية وإيران البحث في عوامل التقارب وضروراته من أجل تعظيم الأفاق الايجابية للعلاقات وتهميش الآثار السلبية في سبيل المحافظة على الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة.

---

[1] www.ar.wikipedia.org/wiki الجمهورية الإيرانية الإسلامية تاريخ الإطلاع 2010/03/17

[2] www.aljazeera.com تشابك العلاقات العربية الإيرانية،تاريخ الاطلاع2010/03/17

[3] نفسه.

[4] طلال عتريسي،تقرير عن ندوة تطوير العلاقات العربية – الإيرانية،طهران،27/23 جانفي 2002،ص 191.

[5] www.aljazeera.com إستراتيجية إيران في المرحلة المقبلة،تاريخ الإطلاع 2010/03/17

5. التعاون العربي الإفريقي

إن المحاولات الأولى للتعاون العربي-الإفريقي بدأت بالتجارة عبر الصحراء الكبرى عندما كان عبور الصحراء يتم بواسطة الجمال لم يكن لهذا التعاون قوانين وأطر تحكمه وإنما كان قائما على المنفعة المشتركة بين الطرف العربي والإفريقي عن طريق التبادل التجاري فكل طرف يكمل الآخر في المواد والسلع التي يحتاجها.

ولتفعيل التعاون الأفروعربي أوجدت الدول العربية تحت مظلة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية مجموعة من الآليات المشتركة لتعزيز العمل الجماعي بالتضامن العربي-الإفريقي حيث أصدر مؤتمر القمة الذي عقد لهذا الشأن العديد من الإعلانات وهي :[1]

- ❖ إعلان برنامج العمل التعاون الإفريقي العربي؛
- ❖ إعلان حول التعاون الاقتصادي والمالي؛
- ❖ إعلان تنظيم طريقة العمل لتحقيق التعاون والإعلان السياسي؛

كما نتج عن المؤتمر بعض الآليات لتفعيل دور التكامل العربي-الإفريقي على المستوى السياسي مثل مؤتمر القمة العربي-الإفريقي والمجلس الوزاري العربي-الإفريقي .

ولقد كان أحد الأسباب الرئيسية لتأسيس التعاون الإفريقي-العربي في القاهرة سنة 1977 هو معالجة مشكلة الأمن الغذائي بصفة مشتركة باستخدام الموارد الكثيرة التي تنعم بها كل من المنطقتين والمتمثلة في الأراضي الشاسعة والقابلة للزراعة والمراعي والمياه،عدد كبير من السكان،وموارد مالية معتبرة بحوزة الدول العربية بالإضافة إلى أدوات وتقنيات أفضل لتجهيز وتسويق المنتجات الزراعية.

وقد عقد المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي اجتماعات عدة تخص المنطقتين العربية والإفريقية وذلك في جانفي من العام 2008 حيث تم الاتفاق على خطة عمل مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار مايلي:[2]

- التكثيف الزراعي بزيادة الإمداد بمستلزمات الإنتاج؛
- تطوير نظم الري لتعزيز الأمن الغذائي في المنطقتين؛
- تعزيز وتسهيل الاستثمار الإفريقي-العربي المشترك؛
- تكوين احتياطي غذائي استراتيجي بوسائل فعالة و موحدة لاستخدامه في فترات المجاعة؛
- التجارة والنفاذ إلى الأسواق؛
- إنشاء وحدة تسيير افريقية-عربية للخطة الزراعية المشتركة يعهد إليها بمجموعة من الصلاحيات التي تحكم عمليات الاستثمار في الزراعة؛
- إنشاء صندوق للاستثمار الزراعي الإفريقي-العربي المشترك لمواجهة تحديات تمويل التنمية الزراعية.

أما عن التعاون التجاري فقد تجمعت عدة عوامل أدت في مجموعها إلى ضعف التبادل التجاري والاقتصادي بين الدول العربية وإفريقيا رغم عمق العلاقات التاريخية وقدمها،ولعل السبب في ذلك يعود إلى اعتماد معظم الدول العربية

---

[1] www.aljazeera.com مصطفى العبد الله الكفري،مسيرة التعاون العربي الإفريقي،تاريخ الاطلاع2010/04/04

[1] المؤتمر الوزاري الإفريقي العربي المشترك بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي تاريخ الإطلاع 2010/04/04،www.arableagueonline.org

والإفريقية في اقتصادياتها على المواد الخام الأولية مما أضعف من قدراتها التصديرية إضافة إلى غياب محفزات التصدير والتنسيق بين الدول العربية.

إن التعاون العربي الإفريقي هام ومفيد بالنسبة إلى الأجيال الحالية والأجيال القادمة في كل من إفريقيا والوطن العربي،إذ يكتسب أهمية كبيرة نظرا لما تملكه كلتا المنطقتين من إمكانيات مادية وبشرية،تحتم على الطرفين الرفع من مستوى هذا التعاون باستخدام مختلف الوسائل السياسية والاقتصادية والفنية والتقنية ليصبح تعاونا شاملا ومفيدا لجميع الأطراف المشاركة فيه.

المطلب الخامس: تأثير الاتفاقيات العربية–الأجنبية على حجم التجارة العربية

يعتمد التأثير الاقتصادي لاتفاقيات التعاون والشراكة على هندستها الخاصة والتأثير التجاري للأطراف المتعاقدة،ودرجة التحرير الملتزم بها خاصة بالنسبة للقطاعات الحساسة،ولكن في جميع الأحوال وباعتبار التنوع الواسع للحوافز التي تدفع الدول نحو التوجه الإقليمي فمن المرجح أن تستمر الاتفاقيات الإقليمية بالانتشار بغض النظر عن النتائج المحققة،لكن يبقى التحدي الأهم هو البحث عن الطريقة المثلى لتعظيم الأرباح في الاتفاقيات الإقليمية وتقليل أي آثار سلبية منها.

عند استعراضنا لأهم الاتفاقيات (العربية–العربية) و(العربية–الأجنبية) اتضح أنها عبارة عن تجمعات إقليمية متنافسة،ولكن الوحيد من بينها الذي يستوفي شروط المفهوم النظري للتكامل هو التجمع ذي الأطراف العربية[1]،لذلك تطرح ثلاث افتراضات لمحاولة تثمين اتفاقيات التعاون العربية–الأجنبية بعيدا عن النظرة السلبية التي تحاط بها،وإنما من خلال دراسات معمقة تهدف إلى إظهار ايجابيات وسلبيات التعاون العربي–الأجنبي وهذه الافتراضات تتمثل فيما يلي:

1. إن إقامة اتفاقيات تعاون وشراكة عربية–أجنبية سيساعد كثيرا في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة؛
2. أن اتفاقيات التعاون والشراكة العربية–الأجنبية لن تكون عقبة في طريق التكامل الاقتصادي العربي ولن تتعارض معه[2]؛
3. أن الاتفاقيات العربية–الأجنبية لها تأثير سلبي على الاقتصاديات العربية نظرا لعدم تكافؤ طرفي العلاقة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية .

فهل هذه الافتراضات واقعية ؟ وهل ستعيق حتما اتفاقيات الشراكة العربية–الأجنبية تطور العمل العربي المشترك؟

- يرى الدكتور سعيد النجار*:أن الافتراضين الأول والثاني غير واقعيين بالنسبة لاتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوربي على الأقل،إذ يستنتج من دراسة هذه الاتفاقية أنها ستكون عقبة في طريق قيام اتحاد جمركي عربي تكون مصر عضوا فيه وأنها قليلة المنافع وباهظة التكاليف ويتساءل فيما إذا كانت الدول العربية جادة في اتفاقياتها لإقامة التكامل الاقتصادي العربي،فإذا كانت الجدية متوفرة فينبغي إعادة النظر في سياسة مناطق التجارة الحرة مع دول غير

---

[1] الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي،ص 13 .

[2] ،مرجع سبق ذكره.www.Yemen-nic.org، مستقبل التكتلات العربية في ظل العولمة

* سعيد النجار 1920-2004 مؤسس النظام الليبرالي في مصر.

عربية وخصوصا مع دول متطورة مثل الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية،ويرى أن ينص في أي اتفاقية عربية أجنبية بأن تعطى الأولوية للاتفاقيات ذات الأطراف العربية و ذلك في حالة التعارض بين الاتفاقيتين[1].

- ويرى الدكتور محمد الأطرش أن إصرار الاتحاد الأوربي على إقامة منطقة تجارة حرة في السلع المصنعة مع الدول العربية،سيؤدي إلى إجهاض عملية التوحيد الاقتصادي العربي،ولإيضاح ذلك يتعين أن نذكر أن عملية التوحيد الاقتصادي العربي سواء اتخذت شكل منطقة تجارة حرة أو سوق مشتركة عربية،تتضمن إعطاء الأقطار العربية المنظمة إليه معاملة تفضيلية في حقل التجارة بالسلع المصنعة فيما بينها و ذات المنشأ العربي،ولكن إعطاء هذه المعاملة التفضيلية لاستيراد السلع المصنعة من الاتحاد الأوربي يتضمن إزالة المعاملة التفضيلية بين الأقطار العربية وسيحدث هذا شرخا كبيرا في عملية التكامل الاقتصادي العربي يتمثل في تزايد نسبة التجارة العربية مع الاتحاد الأوربي على حساب انخفاض نسبة التجارة البينية في هذه السلع[2].
- سيكون أثر إقامة اتفاقيات تعاون وشراكة عربية-أجنبية على الصناعات العربية التحويلية القائمة إما القضاء على أغلبها أو التأثير سلبيا عليها نظرا إلى تقدم الصناعات التحويلية في الدول الأجنبية وخاصة منها الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية،لأنها تستفيد من اقتصاديات الإنتاج على نطاق واسع بسبب ضخامة الأسواق ولأن عددا مهما من شركاتها هو من نوع الشركات المتعددة الجنسيات[3].
- سيستفحل الأثر السلبي لهذه الاتفاقيات من خلال تفشي النزعة الاستهلاكية لدى المجتمعات العربية،ولأن بعض الفئات الميسورة تفضل كل ماهو مستورد – من أوربا خاصة – حتى لو كان أعلى سعرا فإن ذلك سيؤدي إلى إدخال أنماط استهلاكية غريبة لا يحتملها هيكل الاقتصاد العربي[4]،لأنها تؤدي إلى ترحيل جزء من الفائض الاقتصادي المحلي أو المدخرات المحلية لتمويل هذا النمط من الاستهلاك.
- لن تولد اتفاقيات التعاون والشراكة العربية-الأجنبية إلا المزيد من التبعية لأن العلاقة منذ البداية ليست متكافئة وستكون دائما لمصلحة الأقوى الذي يمتلك تجربة تاريخية وأدوات لذلك وأيضا سياسة موضوعة مسبقا للخروج بحصة الأسد من هذه العلاقات وتسخيرها لمصلحته[5].

يلاحظ من خلال ما تقدم أن هؤلاء النقاد يشتركون في رأيهم حول عدم تكافؤ العلاقة بين الدول العربية والدول الأخرى الأجنبية خاصة المتقدمة منها،ويرون أنه من الضروري إعادة النظر في مثل هذه العلاقات بقطعها أو تكييفها حسب قدرة الاقتصاد وطاقته مع التوجه قدما نحو التكامل الاقتصادي العربي والوحدة العربية.

2. ايجابيات العلاقات العربية-الأجنبية

أما من الآراء المؤيدة للعلاقات العربية-الأجنبية والتي لا ترى في إقامة مثل هذه الاتفاقيات أي تعارض أمام استكمال مشروع التكامل الاقتصادي العربي،وأنها لن تقف أمام مشاريع التنمية الاقتصادية التي تسعى الدول العربية

---

[1] نفسه.

[2] www.shbab1.com **عصام الزعيم،منطقة التجارة الحرة العربية وأهميتها للاندماج**،تاريخ الإطلاع 2010/03/17،

[3] نفسه.

[4] منير حمارنة،الاتجاهات الرئيسية في تطور الاقتصاد العربي وبعض انعكاساته الفكرية،مرجع سبق ذكره،ص 162.

[5] نفسه،ص 166.

لتجسيدها وتحقيق نتائج ايجابية من خلالها،وتستند أراء هؤلاء إلى مجموعة من الحقائق والأرقام نذكر منها مايلي:[1]

- تعتبر الاتفاقيات العربية-الأجنبية وسيلة لإرساء أسس الصداقة وتشجيع قيام نظام متفتح للتبادل التجاري يساهم في حفز النمو الاقتصادي والتنمية وخلق فرص عمل؛
- انفتاح مصر على شركائها لا يعارض مسارات التعاون مع العالم العربي والاتحاد الأوربي وإفريقيا أو الولايات المتحدة الأمريكية،وهذا ما أكده الرئيس المصري حسني مبارك في خطابه عند افتتاح الدورة البرلمانية عام 1996،حيث قال أنه يتعين الأخذ في الاعتبار مبادئ المنافسة الحرة وفتح الأسواق وتحرير التجارة في الصادرات والواردات،لأن ذلك يؤدي إلى تحول التجارة نحو منطقة اقتصادية واحدة على حساب المناطق الأخرى وعلى حساب تكلفة وجود مدخلات الإنتاج في مصر والأفضل تحرير التجارة من أهم الشركاء وخفض الحماية الجمركية إلى مستويات مقبولة بالمعايير الدولية؛
- يولد قيام مناطق تجارة حرة عربية وأجنبية ضغطا دافعا نحو قيام منطقة تجارة حرة عربية أكثر فاعلية،خشية أن تتفوق المزايا الممنوحة عربيا لأطراف أجنبية عن تلك التي تتبادلها الدول العربية فيما بينها،علما أن الاتفاق العربي يحضر منح مزايا للطرف الأجنبي أكبر من تلك التي يتعامل بها في الإطار العربي.ويتطلب ذلك المبادرة بإحياء أنشطة العمل العربي المشترك بالتوازي مع جهود فتح التجارة العربية مع أطراف خارج المنطقة؛
- إن الهدف الأساسي من عقد اتفاقيات تعاون وشراكة عربية-أجنبية هو إقامة منطقة حوار،تبادل وتعاون في المنطقة المتوسطية والتي ستضمن الاستقرار والرخاء والازدهار في المستقبل،وهذا يتطلب تشجيع الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان؛
- الحصول على مساعدات مالية تساهم في تحمل جزء من تكاليف الانفتاح على العالم الخارجي،وخاصة الدول المتقدمة منها حيث يتم توجيه هذه المساعدات نحو تمويل مشاريع التعاون الجهوي وتخصيصها وفق مايلي :
  - ✓ المساهمة في التحول الاقتصادي: الهدف منه تحضير المتعاملين للقيام بالدخول في منطقة التبادل الحر وذلك بتحسين تنافسيتها؛
  - ✓ تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتخفيف عبء الانتقال باعتماد إجراءات ملائمة بخصوص السياسة الاجتماعية؛
  - ✓ دعم التعاون الجهوي والإقليمي ويتعلق الأمر بتطوير المبادلات على المستوى الجهوي.
- أن إنشاء منطقة تبادل حر عربية وأجنبية في الأجل المتوسط يؤدي إلى إعادة توزيع عوامل الإنتاج وتغيير البنية الصناعية في قطاعات النشاط الاقتصادي،هذا التحول في الإنتاج سيؤدي بدوره إلى إلغاء الوضعية الريعية التي تميز الاقتصاديات العربية لأنها لم تثبت فعاليتها الاقتصادية؛
- الاستفادة من نقل التكنولوجيا وذلك من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية في الدول العربية.

من الصعب جدا الحكم على ايجابيات وسلبيات اتفاقيات التبادل الحر العربية-الأجنبية ما لم يعتمد في ذلك على دراسة تأخذ في عين الاعتبار جميع المؤشرات الهامة دون استثناء لتحديد المنافع والتكاليف الممكنة من هذه العلاقات في ضوء الحاجة إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة،ولكن يبقى على الدول العربية إيجاد سند قوي يدعم القوة التفاوضية لها

[1] عصام الزعيم، www.shbab1.com،مرجع سبق ذكره.

قبل دخولها في اتفاقيات شراكة مع الدول المتقدمة،ولن يكون ذلك إلا بتطوير التكامل الاقتصادي العربي والتغلب على العقبات التي لا تزال تحول دون انطلاقة التجارة العربية البينية .

خاتمة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن القول أن تجارب التعاون الاقتصادي العربي المشترك أسفرت جلها عن ضعف في حجم التبادل التجاري العربي ناتج عن عدم فاعلية القرار السياسي بشأن ما يُتخذ من قرارات في مؤتمرات القمة على المستوى الاقتصادي العربي وعدم توفر روح الالتزام عند التطبيق لدى مختلف الأطراف،ما أدى إلى بطء مسيرة تحرير التجارة العربية البينية في إطار العمل العربي المشترك الأمر الذي دفع ببعض الدول العربية إلى إقامة علاقات تجارية مع أطراف أجنبية للانفتاح أكثر نحو الخارج بغية الحصول على بعض مستلزمات التنمية،إلا أن هذا الانكشاف كان سببا في توسيع عملية ترحيل الفائض الاقتصادي العربي إلى الخارج وبوتيرة أعلى من وتيرة مساهمته في التنمية،ولأن العلاقة لن تكون أبدا متكافئة وستكون دائما لمصلحة الأقوى،فإنه من الضرورة بمكان العودة إلى سياسة الاعتماد الجماعي على الذات لأن التطور الاقتصادي الدولي الحالي يفترض إقامة وتقوية التكتلات الإقليمية وهذا بحد ذاته سبب مهم في توقع عودة انتعاش التوجه نحو التكامل الاقتصادي العربي والوحدة العربية.

الفصل الثالث

تمهيد الفصل:

مرت التجارة العربية البينية بمراحل عدة واجهت من خلالها منعطفات حادة اتصفت بتشتت في الأداء وبالتالي عدم الرضى عما تحقق من نتائج والسبب يعود إلى طبيعة الاختلالات الهيكلية في بنية العملية الإدارية والتنموية للاقتصاديات العربية،وكذلك اختلالات العملية الإنتاجية الناتجة عن عدم توحد الأهداف والسياسات الاقتصادية العربية بل وتناقضها في أغلب الأحيان على المستويين القطري والكلي،أي أن عجز الجهود الاقتصادية يعود إلى تجزؤها وعدم وضوح الاقتصاديات العربية وغياب الاستراتيجيات البعيدة المدى،إضافة إلى اختلال وضعف دور الدولة والقوى الاقتصادية الأخرى وهامشيتها.

فالغاية الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها جل الأنظمة الاقتصادية العربية على الرغم من العقبات والمعوقات التي تقف أمامها هي محاولة توحيد الاقتصاديات العربية في سبيل الوصول إلى وحدة سياسية وتنمية شاملة تنهي سيطرة وهيمنة القوى الدولية الخارجية على مقدرات وثروات الوطن العربي،ولن يتأتى ذلك إلا بإتباع سياسات نمو متوازن يتم من خلالها استغلال المقدرات الاقتصادية العربية استغلالا أمثل،يتحقق فيه التوظيف الصحيح للاستثمارات في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

وفي هذا السياق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول:الأركان الرئيسية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

المبحث الثاني: تأثير منطقة التجارة الحرة العربية على أداء بعض المؤشرات الاقتصادية العربية

المبحث الثالث: تنمية التجارة العربية البينية في دعم التكامل الاقتصادي العربي

المبحث الأول:الأركان الرئيسية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

لقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة في التفكير الجاد لإنشاء تكتل اقتصادي عربي تستطيع الدول العربية من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة ايجابية،وبرزت أهمية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية الأخرى،وبلا شكّ أن هذه المنطقة بما تتيحه من تحرير للأسواق العربية بين بعضها البعض ستولّد فرصاً عديدة لمؤسسات القطاع الخاص للاستفادة من اقتصاديات الحجم وإقامة مشاريع استثمارية عربية مشتركة في مختلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية.

المطلب الأول: مسار تنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة العربية

تشكل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام 1981 السند القانوني الرئيسي لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،إذ أنها ربطت بين هدف تحرير التجارة وهدف تطور الإنتاج الذي تسعى الدول العربية جاهدة إلى تنميتهما من خلال الاتفاقيات العديدة التي وقعتها من بداية حصولها على الاستقلال إلى يومنا هذا.

1. الإطار القانوني والمرجعي للمنطقة

أقرت القمة العربية المنعقدة في القاهرة(جويلية 1996) تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي،باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما وقد جاء هذا القرار تأكيدا لأهمية مدخل التجارة في انجاز التكامل الاقتصادي العربي.

1. 1 المرجعية القانونية للغافتا

- يستند البرنامج التنفيذي بصورة أساسية إلى تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية والتي تم إقرارها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1981،حيث نصت المادة السادسة منها على إعفاء السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية والسلع نصف المصنعة والسلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في إطار جامعة الدول العربية من كافة الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل و من القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد[1]،كما كانت هذه الاتفاقية قد حددت الآلية التي يتم بموجبها إعفاء السلع الصناعية ذات المنشأ العربي،حيث قضت بالتحرير التدريجي لهذه السلع وفق قوائم يتفق عليها بين الدول الأعضاء ويقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف الوصول إلى تحرير كامل للتبادل التجاري فيما بين الدول العربية .
- و لقد انطلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري كمرجعية قانونية أساسية ولكنه بنى عليها وأضاف بغرض سد أوجه النقص والقصور كما أحاط بالمتغيرات الجديدة وخصوصا ما يتعلق بالتحولات العميقة والأساسية في ما يتصل بالتبادل التجاري الدولي ونشوء النظام التجاري العالمي الجديد بمؤسساته المختلفة والمتمثلة أساسا في منظمة التجارة العالمية.

مما سبق نلاحظ أن البرنامج التنفيذي يعكس فعلا القناعة بأهمية مدخل التجارة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي،ويتأكد ذلك في المادة الثانية من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري التي تتيح إنشاء اتحاد جمركي بين الدول

[1] اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ،جامعة الدول العربية،ص 9.

العربية الأطراف في الاتفاقية،كما أن الأسلوب المتدرج في التحرير للسلع مع اعتماد قواعد المنشأ وفقا لأحكام المواد السادسة والسابعة والتاسعة يبين عقلانية وجدية البرنامج مما يوفر فرصا حقيقية للنجاح.

2. تنفيذ إقامة المنطقة

- نص البرنامج التنفيذي على أن تدخل المنطقة حيز التنفيذ في 01 جانفي 1998،وأن تتم إقامتها خلال عشر سنوات من هذا التاريخ وتنتهي بحلول عام 2007،حيث يتم خلال هذه السنوات العشر ووفقاً لمبدأ التحرير التدريجي للمبادلات التجارية بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة خفض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة متساوية 10% سنويا من تلك التي كانت سارية في 31 ديسمبر 1997 لتصل إلى الصفر بحلول العام 2007،غير أنه جرى تقليص الفترة الزمنية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية في القمة العربية في عمان العام 2000 وذلك من مطلع العام 2007 إلى مطلع العام 2005، بحيث ارتفعت نسبة الخفض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل إلى 20% للعامين الأخيرين وبذلك يكون التخفيض السنوي المتدرج قد وصل في 01 جانفي 2004 إلى 80% مما كانت عليه في 31 ديسمبر 1997.
- يتحقق عند استكمال قيام المنطقة (01 جانفي 2005) التحرير الشامل للسلع ذات المنشأ العربي وتعامل معاملة السلع الوطنية عند دخولها أسواق أية دولة عربية عضو في المنطقة،كما نص البرنامج التنفيذي على ضرورة الإزالة الفورية لكافة القيود غير الجمركية المفروضة على السلع ذات المنشأ العربي(القيود الإدارية،الكمية،النقدية).وأتاح للدول الراغبة في الحصول على استثناءات لبعض السلع من تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أو فرض قيود غير جمركية عليها،وذلك في حدود ضيقة ولفترة زمنية محدودة لا تتجاوز الثلاث سنوات على أن تتقدم تلك الدول بمبررات اقتصادية تثبت وقوع ضرر اقتصادي عليها(خلل في ميزان المدفوعات،العمالة،إعادة تأهيل لصناعات محددة...الخ) و بحيث تتم دراسة هذا الطلب من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبث فيه،إما بمنحها الاستثناء و تحديد فترته الزمنية و أسلوبه أو رفضه من الأساس،و تتم متابعة حالات الاستثناء سنويا من خلال تقارير تقدمها الدول العربية الحاصلة على الاستثناء و تتم دراستها من قبل اللجان المتخصصة و التي تشارك فيها كافة الدول العربية الأعضاء في المنطقة.
- منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا وفقا لتصنيف الأمم المتحدة لهذه الدول وعلى الدول المعنية وهي في الوقت الراهن (اليمن ، موريتانيا ، فلسطين ،جزر القمر،جيبوتي،السودان) تحديد طبيعة المعاملة المطلوبة والفترة الزمنية وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للموافقة عليها .
- مراعاة الأحكام و القواعد الدولية في ما يتعلق بإجراءات الوقاية و الدعم و الإغراق و الخلل في ميزان المدفوعات الناجمة عن تطبيق البرنامج .
- يمثل البرنامج التنفيذي حدا أدنى من تبادل الإعفاءات و الامتيازات ما بين الدول العربية،و يجوز لدولتين أو أكثر من الدول العربية أن تتبادل الإعفاءات بما يسبق البرنامج التنفيذي،كما أنه في حال تغير هيكل التعرفة الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل المطبقة بعد تاريخ 01 جانفي 1998،فإن الرسوم المخفضة تحل محل الرسوم المطبقة في 01 جانفي 1998 .

3.آلية التنفيذ والمتابعة وفض المنازعات

- يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي جهاز الإشراف الرئيسي على كافة الأجهزة واللجان والوحدات التنفيذية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[1].
- قام المجلس الاقتصادي بتشكيل عدد من اللجان والأجهزة المتفرعة عنه للقيام بالوظائف التنفيذية المباشرة على النحو التالي[2]:

3. 1 **لجنة التنفيذ والمتابعة**:وهي اللجنة التنفيذية الرئيسية للبرنامج ولها صلاحيات المجلس في ما يتخذه من قرارات وتتحمل أيضا مسؤولية فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج،وتتخذ قراراتها بأغلبية ثلثي الأصوات وليس بالإجماع كما هو معتاد في معظم أجهزة العمل الإقليمي العربي وتكون القرارات ملزمة لجميع الدول الأعضاء في المنطقة.

3. 2 **لجنة المفاوضات التجارية**:وتتولى متابعة التزام الدول الأعضاء بالتخلص من كافة أنواع القيود غير الجمركية المعيقة للتبادل التجاري البيني سواء كانت فنية أو كمية أو نقدية.

3. 3 لجنة قواعد المنشأ: وتتولى وضع قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.

3. 4 **اللجنة الجمركية**: ووظيفتها متابعة الالتزام بتحرير المبادلات التجارية من خلال التخفيض السنوي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بحسب المصفوفة الزمنية المحددة بالبرنامج التنفيذي.

3. 5 **اللجان المؤقتة وفرق العمل**: وهي لجان ذات طبيعة مؤقتة تتشكل من خبراء بحسب الاختصاص ومهمتها هي مساعدة لجنة التنفيذ والمتابعة في قضايا محددة مثل فريق عمل الرزنامة الزراعية، اللجنة الفنية لتصنيف السلع الزراعية...الخ.

3. 6 **الأمانة الفنية**: وتقوم بمهام الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية وتختص بإنجاز الأعمال الفنية والسكرتارية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[3].

4. الاستثناءات و الرزنامة الزراعية

بحسب البرنامج التنفيذي لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فقد أتيحت الاستثناءات في اتجاهين:

الاتجاه الأول : و يتعلق باستثناء بعض السلع الزراعية و عدم تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل خلال فترات زمنية محددة هي عادة فترة الذروة للمواسم الزراعية لتلك السلع،وقد جاء هذا التوجه كنوع من المعالجة المرنة لتطبيق ما نصت عليه اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في المادة السادسة الفقرة (1): بتحرير السلع الزراعية والحيوانية سواء في شكلها الأولي أو بعد إحداث تغيرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك،وبما أن هذه الاتفاقية تمثل المرجعية القانونية الأساسية لمنطقة التجارة العربية الحرة،وبسبب الصعوبات العديدة التي يمكن أن تنشأ من التطبيق الشامل والفوري للمبادلات التجارية العربية من السلع الزراعية كما دلت على ذلك التجربة السابقة على قيام المنطقة لاعتبارات عديدة أهمها أن الإنتاج الزراعي والحيواني يمثل نسبة هامة وجوهرية في تكوينGDP*لمعظم الدول العربية تقريباً،لهذا و لغيره من الأسباب فقد أقر البرنامج التنفيذي تطبيق مبدأ الرزنامة

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سبق ذكره،ص162.

[2] محمد محمود الإمام،منطقة التجارة الحرة العربية،التحديات وضرورات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 263.

[3] البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،المادة التاسعة،قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم:1317 د.ع بتاريخ 1997/02/19 .

* GDP الناتج المحلي الإجمالي.

الزراعية التي تتضمن تحديد مواسم الإنتاج لعدد من السلع الزراعية التي يتم تعليق الإعفاءات و التخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل عليها خلال هذه المواسم،حيث ينتهي العمل بهذه الإجراءات في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج على ألا تتعدى الفترة الزمنية الإجمالية لذروة الإنتاج لقائمة كل دولة 45 شهرا و الحد الأقصى لمجموع فترات ذروة الإنتاج لأية سلعة 07 شهور في السنة[1].

و الهدف مما يعرف بالرزنامة الزراعية هو تمكين البلدان العربية من تكييف إنتاجها الزراعي مع عملية التحرير التدريجي للسلع الزراعية العربية و تداولها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وقد حدد المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بقراره رقم 1350 بتاريخ 1998/02/12 الأسس و المعايير التالية لإعداد الرزنامة الزراعية:

- أن تكون السلع الزراعية منتجة تحت ظروف طبيعية وتقليدية،و لا تشمل هذه السلع تلك التي يتم إنتاجها خارج مواسم الإنتاج الطبيعية بالتقنيات الزراعية المحمية المختلفة و التي يتم فيها التحكم في ظروف الإنتاج،و من ثم يكون الإنتاج ممكن خلال العام كله،وتشمل هذه التقنيات على سبيل المثال البيوت البلاستيكية و الأنفاق المغطاة بشرائح بلاستيكية و غيرها من الأساليب.
- أن تقتصر السلع الزراعية المدرجة في جدول مواسم الإنتاج (الرزنامة الزراعية العربية)على السلع الطازجة،و بذلك لا يدخل في نطاق هذه السلع تلك المصنعة أو المجهزة سواء بالحفظ أو التغليف أو التخليل بهدف تنظيم أو إطالة الفترة،كما لا يدخل في الرزنامة الزراعية السلع التي تخضع لعمليات تحويلية على صورتها الخام الأولية،وفي كل الأحوال يجب تحديد البند الجمركي للسلعة وفق النظام المنسق HS * عند مستوى (6 أرقام)،بحيث تتطابق مواصفات هذه السلعة عند تحديدها مع مواصفات البند الخاص بالسلعة.
- أن تمثل فترات الإنتاج لسلع الزراعية المحددة بالرزنامة الزراعية مواسم ذروة الإنتاج ولا تمتد لتغطي طوال فترة الحصاد أو الجني أو الجمع للمحصول،و يمكن تعدد مواسم الذروة للسلعة الواحدة في حالة إنتاجها في مناطق مناخية مختلفة داخل البلد الواحد على ألا يتجاوز عدد السلع في الرزنامة الزراعية للدولة 10 سلع و ألا يتجاوز مجموع فترات ذروة الإنتاج لقائمة كل دولة 45 شهر و الحد الأقصى لمجموع فترات ذروة الإنتاج لأية سلعة 7 أشهر في السنة .
- ألا تتضمن الرزنامة الزراعية العربية أصناف الخضر الورقية بأنواعها (الخس مثلا)،باعتبار أن غالبية هذه الخضر تنتج على فترات(مواسم) قصيرة متعاقبة على مدار العام .
- لا تدخل في الرزنامة الزراعية السلع التي ليس لها نظير ينتج في الدول العربية الأخرى.[2]

الاتجاه الثاني:و يشمل الاستثناءات المطلوبة بالنسبة لكافة السلع الأخرى (عدا الزراعية و الحيوانية)،و يتضمن هذا الاتجاه نوعين من الاستثناءات على النحو التالي :

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره،ص162

* (HS) Harmonized System هو جدول دولي لتصنيف وتبويب السلع وفق أسس متفق عليها عالمياً بموجب اتفاق النظام المنسق لوصف وترميز السلع.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000 ،ص ص 199- 209.

- السلع التي لا تسري عليها أحكام البرنامج التنفيذي،و هي المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري و ذلك بحسب الفقرة (4) من المادة الثانية من البرنامج التنفيذي .
- الاستثناءات التي أتاحها البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى استنادا إلى المادة (15) من اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية،و بموجب هذا فإنه يحق لأي بلد عضو التقدم بطلب استثناء لبعض السلع سواء من تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أو لفرض بعض القيود غير جمركية وذلك في حالة التهديد بوقوع ضرر اقتصادي على البلد نتيجة تحرير هذه السلع،شريطة أن يكون هذا الطلب مبرر و أن يقبله و يوافق عليه المجلس و الاجتماعي[1].

الجدول رقم(3-1): السلع المستثناة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الدول	عدد خطوط التعرفة المستثناة	عدد خطوط التعرفة عند مستوى 8 أرقام	% السلع المستثناة من مجموع السلع المتبادلة
الأردن	35	13370	0.26178
تونس	165	13370	1.16679
سورية	267	13370	1.99701
لبنان	115	13370	0.86013
مصر	616	13370	4.60733
المغرب	898	13370	6.71653
مجموع السلع المستثناة	2087	80220	2.6016

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001،ص 212.

وتشير بيانات جدول السلع المستثناة إلى أنّ عدد هذه السلع عند مستوى 8 أرقام عشرية وفق النظام المنسق (HS) يبلغ 2087،وبما أن عدد خطوط التعرفة عند هذا المستوى يصل إلى 13370 سلعة فإن نسبة السلع المستثناة بالأردن مثلا لا تتعدى 0.26 % من مجموع السلع المتبادلة،وأعلى نسب للاستثناءات بلغت 6.7%(للمغرب) و4.6 % (في مصر) ولا تتجاوز القيمة التقديرية لهذه السلع 2.6% من قيمة الصادرات للدول العربية الأعضاء،وأقل مما أتاحه البرنامج التنفيذي الذي أعطى حق طلب للاستثناء بنسبة لا تتجاوز 15% من قيمة صادرات الدولة إلى الدول العربية الأعضاء في المنطقة[2].

وفي الواقع فإن موضوع الاستثناءات بأشكالها وأنواعها المتعددة كانت دائما مثار خلاف وجدل شديدين في أوساط المهتمين في البلدان العربية،حيث يذهب الكثيرون في تفسيرهم إلى أن الاندفاع في هذا الاتجاه قد يفرغ مشروع المنطقة من محتواه الحقيقي فالمزيد من قوائم السلع المستثناة قد يعني في الأخير أن تصبح المنطقة عبارة عن سوق خالية من السلع،وحتى تضبط الأمور عند الحدود المثالية أو المقبولة على الأقل،فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتمد مجموعة

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سبق ذكره،ص 163.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2001،ص212 .

من الأسس والضوابط الصارمة المحددة بعناية لمنح هذه الاستثناءات،وذلك بهدف التقليل ما أمكن من طلبات الاستثناء،مع العمل في الوقت ذاته على مراعاة الأوضاع الاقتصادية الواقعية للدول الأعضاء.

ومن أهم الأسس والمعايير التي تم العمل بها في هذا الشأن عدم قبول طلبات الاستثناء إلا من قبل الدول العربية التي بدأت التنفيذ الفعلي للبرنامج،وأن يتضمن الطلب المبررات والظروف الداعية للحصول على الاستثناء،وعدم قبول طلبات الاستثناء بالنسبة للسلع الزراعية باعتبار أن ذلك قد تمت معالجته في الرزنامة الزراعية،والى جانب هذا هناك اشتراط بأن تكون السلع التي يطلب بشأنها الاستثناء منتجة محليا في البلد صاحب الطلب،وأن يكون لها فعلا منتجات مشابهة ذات منشأ وطني في باقي البلدان الأعضاء أو أي منها على أقل تقدير،ومن الضوابط المهمة كذلك أن يتم منح الاستثناء للسلع لفترة زمنية واحدة غير قابلة للتجديد وبحد أقصى ثلاث سنوات على أن يبدأ تاريخ التطبيق لكافة السلع المستثناة من 16 سبتمبر 1999 م وأن ينتهي بنهاية المدة المحددة لكل سلعة مع إعطاء الصلاحية للجنة التنفيذ والمتابعة لتقليص المدة الممنوحة إذا ما تبين زوال حاجة السلعة للاستثناء.[1]

2. أهداف برنامج منطقة التجارة الحرة العربية:

تم الإجماع على برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سيتحقق من ورائه ما يلي[2]:

- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء؛
- التنسيق بين الأنظمة والتشريعات والسياسات التجارية والنقدية وإقامة شبكة معلومات موحدة من السلع ووضع خطوط عريضة للعلاقات؛
- توحيد الواصفات والمقاييس للسلع والمنتجات المتبادلة؛
- التنسيق ما بين المصارف العربية لتطوير خدماتها وتعزيز تعاونها؛
- تشجيع الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال وإقامة المشاريع المشتركة؛
- تعميق وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بين الدول العربية الأطراف وصولا إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها؛
- الاستفادة من المتغيرات التي تحصل في نظام التجارة العالمية؛
- الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية؛
- وضع الأسس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانة على الساحة الاقتصادية الدولية.

المطلب الثاني:العضوية في الغافتا ووضع الدول الأقل نمواً.

1. إجراءات الانضمام إلى المنطقة

تشكل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الأساس والمرجعية القانونية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لذلك فإن الشرط الرئيسي لعضوية المنطقة هو أن تكون عضو في هذه الاتفاقية سواء بالتصديق أو

[1] عبد الواحد العفوري،منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(الغافتا)،مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي،مرجع سبق ذكره،ص 278.

[2] مصطفى العبد الله الكفري، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،تاريخ الإطلاع 2010/04/28 www.rezgar.com

الانضمام إليها،ويستتبع هذا الشرط شرط ثاني يتمثل بأن يصدر قرار من حكومة الدولة العربية المعنية بالموافقة على الانضمام إلى المنطقة وأن تقوم لاحقاً بإبلاغ نص القرار إلى الأمانة العامة للجامعة العربية،وحتى تستكمل الدولة المعنية عضويتها في المنطقة لا بد من القيام بعدد من الخطوات التنفيذية وذلك على نحو الآتي[1]:

- أن تودع لدى الأمانة العامة للجامعة العربية هيكل تعرفتها الجمركية الفعلية وفق النظام المنسق (HS)، والنافذ فعلاً في 31 ديسمبر 1997؛
- أن يصدر قرار تنفيذي من الإدارة الجمركية المعنية في الدولة إلى منافذها الجمركية بتطبيق التخفيض المتدرج بنسبة 10% سنويا على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المطبقة على استيراد السلع العربية بداء من 01 جانفي1998 ولمدة عشر سنوات (تم تعديله لاحقاً بثماني سنوات)؛
- اعتماد القواعد العامة (الانتقالية) لمنشأ السلع العربية المقرر من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي،بما في ذلك شهادة المنشأ العربية وإبلاغ الأمانة العامة للجامعة بالجهات المصدرة والمصدقة على شهادات المنشأ العربية ونماذج التوقيعات والأختام المعتمدة عليها؛
- اعتماد الرزنامة الزراعية العربية المشتركة والالتزام بالقواعد والضوابط التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإدراج السلع الزراعية في الرزنامة الزراعية؛
- اعتماد قائمة السلع التي لا تسري عليها أحكام البرنامج التنفيذي للأسباب الدينية،البيئية،الصحية،الأمنية...؛
- الالتزام بالقواعد والضوابط التي اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لطلب الاستثناء.

بلغ عدد الدول العربية التي أوفت بالشرط الأول (19 دولة)،أما التي أوفت بالشرطين معًا حتى عام 2000 فأربعة عشر دولة عربية،هي دول مجلس التعاون الست إضافة إلى(مصر ،المغرب، العراق، سوريا، الأردن، تونس، لبنان،ليبيا)كلها تشكل مجموعة الدول العربية الأربعة عشر الأعضاء في منطقة التجارة الحرة.و مؤخرًا انضمت ثلاثة دول إلى منطقة التجارة الحرة و هي :(اليمن و السودان و الدولة الفلسطينية) ولكن طبقًا لشروط الدول الأقل تطورًا فإن الفترة الزمنية التي يتوجب فيها على السودان واليمن تطبيق تدابير الاتفاقية تمتد من عام 2005 إلى 2010 بينما استثنيت الدولة الفلسطينية من تخفيض التعرفة نظرًا للوضع الخاص الذي تعاني منه (الاحتلال الإسرائيلي).[2]

أما الدول التي لا تزال بصدد استكمال إجراءات الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،ومن المتوقع أن يتم ذلك قريبا لأنها تقدمت بطلبات الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،وتم الترحيب بها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، وتشمل كل من :الجزائر، جيبوتي،الصومال، وجزر القمر[3].

2. معايير الالتزام بالتنفيذ

– تستند الأمانة العامة للجامعة العربية في التعرف على الوضع القائم بعملية التنفيذ و على مدى التزام الدول العربية الأعضاء في المنطقة من خلال البيانات التي تقدمها الدول نفسها،حيث تؤكد اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين

---

[1] عبد الواحد عفوري،مرجع سبق ذكره،ص 298.

[2] وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي الموقع،تاريخ الإطلاع 2010/05/15 www.napcsyr.com

[3] تواتي بن علي فاطمة،مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية،مجلة الباحث،العدد السادس،ورقلة،2008،ص 189.

الدول العربية في المادة (16) وبصورة أوضح وأقوى البرنامج التنفيذي في المادة (5) على أن تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري بما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لها.

– كذلك هناك التقارير التي يقدمها القطاع الخاص من خلال الاتحاد العام للغرف العربية بالإضافة إلى تقارير المنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية،والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

– وكذلك تستند الأمانة العامة للجامعة العربية إلى الدراسات التي تقوم بها المؤسسات المالية العربية وإلى المعلومات التي ترد مباشرة إلى الأمانة الفنية من قبل الشركات العاملة في مجال الاستيراد والتصدير والإنتاج بالإضافة إلى نتائج الزيارات الميدانية للبعثات والوفود التي تمثل الأمانة العامة وذلك إلى المنافذ الجمركية للدول الأعضاء.

ومع كل ما سبق ما يزال يعتري آليات المتابعة في الميدان الكثير من أوجه القصور وضعف الفاعلية،وما تزال الكثير من المؤشرات عن عناصر التنفيذ مجهولة أو بتعبير آخر غير دقيقة،ومن أهم العناصر التي يعتمد عليها لمعرفة مدى التزام الدولة العضو بالتنفيذ ما يلي:

- تطبيق التخفيض التدريجي بنسبة 10% سنوياً على الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد السلع العربية من الدول الأعضاء؛
- تطبيق التخفيض التدريجي بنسبة 10% سنويا على الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل؛
- تطبيق المعاملة الوطنية على السلع العربية المستوردة من الدول الأعضاء خاصة فيما يتعلق بتطبيق المعايير الفنية مثل:المواصفات والمقاييس ومعايير الجودة،وإجراءات الفحوص المخبرية،والرسوم المحصلة عليها،وقواعد المنشأ الوطنية والاشتراطات الصحية والأمنية والبيئية...وغيرها؛
- الالتزام بالرزنامة الزراعية العربية المشتركة التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفق المعايير والضوابط المحددة لها؛
- الالتزام بالاستثناءات التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي،وقد وافق المجلس على منح الاستثناءات لمجموعة من السلع الصناعية ونصف المصنعة لفترة أقصاها ثلاث سنوات بدءا من تاريخ قرار المجلس في 16 سبتمبر 1999 وإلغاء ما عدا ذلك من استثناءات؛
- عدم تطبيق أية قيود جمركية أو غير جمركية على الاستيراد من الدول الأعضاء؛
- عدم إصدار قوانين أو تشريعات تخالف أو تعطل العمل بأحكام الاتفاقية وبأحكام البرنامج التنفيذي؛
- عدم المبالغة في الإجراءات الحدودية،خاصة فيما يتعلق بعملية التخليص الجمركي والتفتيش الجمركي والتفريغ والتحميل وفرض الرسوم ومنح التأشيرة للدخول إلى البلد المعني أو العبور بالترانزيت،وهي من القضايا الرئيسة التي أقر المجلس الاقتصادي ضرورة تخفيضها وتبسيط الإجراءات الجمركية الحدودية عليها؛
- تقديم التقارير الدورية (كل ثلاث أشهر) عن التنفيذ والمتابعة للتنفيذ في كل دولة عضو،إلى الأمانة العامة للجامعة العربية تتضمن المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطبيق بنود البرنامج،والحلول المقترحة لها،وتطوير أساليب العمل للمتابعة والتنفيذ،وأن تتم مناقشة هذه التقارير من قبل لجنة التنفيذ والمتابعة في اجتماعاتها الدورية التي تعقد كل ثلاث أشهر؛

- تقديم تقرير عن السياسات التجارية والاقتصادية ذات العلاقة بتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الدول الأعضاء،وتشمل سياسات الدعم للسلع الزراعية،وغيرها من السياسات الاستثمارية والصناعية.

وفي هذا الصدد فإن المؤشرات الأولية تدل على أن هناك نسبة كبيرة من الالتزام تصل أحياناً إلى 100% بالنسبة للعناصر الواضحة في مجرى إقامة المنطقة ومن جميع الدول الأعضاء تقريباً،كنسبة التخفيض السنوي للرسوم الجمركية مثلا وهذا بسبب الوضوح من ناحية،وبسبب سهولة مراقبة التنفيذ من ناحية أخرى،لكن بالمقابل فإن هذه المؤشرات تظهر عدم الالتزام بتنفيذ عناصر أخرى مثل إزالة كافة أنواع العوائق غير جمركية أو الخفض النسبي السنوي للرسوم والضرائب المماثلة وكذلك ما يتعلق بالالتزام بالاستثناءات.

3. وضع الدول العربية الأقل نمواً

منح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ميزة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا من خلال المواد التالية:

- عرّفت المادة الأولى-الفقرة(7) من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية،الدول الأقل نمواً على أنها الأطراف التي يقرر المجلس اعتبارها كذلك.
- وفي المادة الثانية –الفقرة(6) في نفس الاتفاقية ورد بخصوص الدولة العربية الأقل نمواً مايلي: مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نمواً منها.
- وفي المادة السابعة-الفقرة (3) أكدت الاتفاقية بالنسبة للدول العربية الأقل نمواً على مايلي: - مع عدم المساس بما نصت عليه الفقرتان 1و2 من هذه المادة-: تمنح منتجات الدول الأطراف التي يقرر المجلس أنها أقل نمواً معاملة تفضيله وفقاً للمعايير و الحدود التي يقرها[1].
- ونصت المادة السابعة من البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنسبة للدول العربية الأقل نمواً على مايلي:"تطبيقاً لمبدأ المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً الواردة في أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية يتم منح معاملة تفضيله لهذه الدول في إطار هذا البرنامج،على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها،والدول العربية الأقل نمواً هي الدول المحددة وفق تصنيف الأمم المتحدة[2].

وبناء عليه فقد أقرت القمة العربية المنعقدة في لبنان العام 2002 منح الدول العربية الأقل نمواً والراغبة في الانضمام إلى المنطقة فترة سماح من تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية حتى مطلع سنة 2005،وتمتعها خلال هذه الفترة لما وصل إليه التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية في الدول الأعضاء الأخرى،على أن تبدأ في تطبيق هذا التخفيض مطلع عام 2005 لتصل إلى تحقيق التعرفة الجمركية الصفرية على السلع العربية في العام 2010،وقد استفادت من هذه المعاملة التفضيلية وانضمت إلى المنطقة دولتان عربيتان من الدول الأقل نمواً وهما السودان التي طلبت أن تقوم بتخفيض رسومها الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة 20% سنوياً،واليمن التي طلبت أن تبدأ من نسبة 16% سنويا لتصل حالة الإعفاء الكامل مطلع العام 2010،وما تزال أربع من خمس دول عربية خارج المنطقة من

[1] اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

[2] البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الدول الأقل نمواً وهي جيبوتي،الصومال،موريتانيا،جزر القمر[1]،وهو ما يمكن أن يعبر بأنه إما نوع من الاحتجاج الصامت على اعتبار أنها لا تملك ماتتاجر به وأن ما تحتاج إليه هو الأخذ بيدها على طريق التنمية،أو أن العزوف عن الانضمام أمر غير مقصود نتج عن قسمة تلقائية بين أصحاب الدخول العليا والمتوسطة وأصحاب الدخول المنخفضة.سواء كان هذا أو ذاك فالنتيجة واحدة وهي أن منطقة التجارة الحرة العربية – بقاعدة عضويتها الحالية – ليست الطريق إلى بناء جماعة اقتصادية عربية متجانسة،ما لم تصحح بعض النقائص التي تعتري انضمام الدول المتباينة في المستوى الاقتصادي.[2]

المطلب الثالث: الجهات المعنية بتنفيذ بنود الاتفاقية ودورها فيها

هناك العديد من الجهات المعنية بعملية تطبيق الاتفاقية ،وسوف نتعرف على أدوارهم الخاصة في مايلي:[3]

1.وزارة الاقتصاد و التجارة :وزارة الاقتصاد والتجارة لها دور تنفيذي، فهي تصدر كافة التنظيمات المتعلقة بتطبيق الاتفاقية بالتشاور مع الوزارات الأخرى و الجهات المعنية بالموضوع كالتجار مثلا .تعمل مديرية العلاقات العربية والتجارة الخارجية ضمن الوزارة كنقطة اتصال تساعد على التحاور وتبادل الآراء بين الدول الأعضاء وتراقب تطبيق الاتفاقية وتجمع الشكاوى المتعلقة بها والصادرة عن هيئات أخرى مرتبطة بالموضوع كغرفة التجارة وغرفة الزراعة وتوجيهها إلى المؤسسات بهدف تسويتها. وعلاوة على ذلك فإنها بنقطة الاتصال هذه عليها أن تعد تقريرًا سنويًا حول درجة التطبيق ليتم إرساله إلى جامعة الدول العربية.

2.هيئة تخطيط الدولة :شاركت هيئة تخطيط الدولة في عملية الإعداد للاتفاقية، وساهمت في جميع المناقشات التي أدت إلى النتيجة النهائية.

3.وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي :تقوم الوزارة بوضع خطة الإنتاج التأشيرية وتوزيعها على ولايات ومحافظات القطر ،لذلك فإن هذه الخطة يجب أن تكون متكيفة لتعمل وفقًا للبرنامج التنفيذي لتطبيق اتفاقية التجارة الحرة.عمليًا فإن وحدة متخصصة ضمن الوزارة تقوم سنويًا بالاشتراك في إعداد الرزنامة الزراعية، كما أنها مشتركة في جميع اللجان التي تعمل في إطار إزالة الرسوم والعوائق غير الجمركية.

4.وزارة المالية :وزارة المالية تنظم الإجراءات المالية لتطبيق الاتفاقية، كما تصدر قراراتها في المواضيع المالية مقدمة جميع التسهيلات المتعلقة بالتجارة.

5.مديرية الجمارك :مديرية الجمارك هي إدارة مستقلة مرتبطة مباشرة بوزارة المالية، فهي تراقب التجارة العالمية من حيث الكمية و القيمة و تطبق الإجراءات المتعلقة بتخفيض التعرفة وإزالة العوائق غير الجمركية بناءً على ما يصدر عن وزارة المالية.

6.غرفة الزراعة :شاركت غرف الزراعة في لقاءات المجلس الاقتصادي الاجتماعي خلال الإعداد للاتفاقية،ودورها الآن هو متابعة تطبيق الاتفاقية و المساعدة في عملية التطبيق بين المنتجين و التجار .كما أن غرف الزراعة مخولة أيضًا بمطابقة

---

[1] عبد الواحد العفوري،مرجع سبق ذكره،ص 299.

[2] سلسلة قضايا التخطيط والتنمية،مرجع سبق ذكره،ص 73.

[3] وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، www.napcsyr.com،مرجع سبق ذكره.

شهادات المنشأ ووثائق الجودة للبضائع المتاجر بها وتستطيع إيقاف شحنة بضائع معينة فيما إذا لم تحقق المواصفات المطلوبة، كما أنها تراقب تطبيق الاتفاقية عن طريق الشكاوى التي ترد إليها.

7.غرفة التجارة :شاركت غرفة التجارة في مباحثات مرحلة الإعداد للاتفاقية وذلك في مجال تبادل البضائع بين الدول الأعضاء والتأثيرات المحتملة الناجمة عن تطبيق الاتفاقية .وتقوم الغرفة أيضًا بالتصديق والموافقة على شهادات التصدير كما أنها تراقب تطبيق الاتفاقية بالاعتماد على الشكاوى الواردة إليها.

8.الاتحاد العام للفلاحين: هذه المنظمة تمثل المزارعين ولذلك فهي تعكس التغييرات في السياسات الزراعية و ما يرتبط بها وفي نموذج الإنتاج بشكل مباشر.

9.التجار: دور التجار حيوي جدًا في مرحلة تطبيق الاتفاقية،والحقيقة أنه من خلالهم تتم كافة التبادلات التجارية وهم أول من يتلمس الآثار العملية لتطبيق الاتفاقية ويواجه الصعوبات، وعندهم أفكار عملية حول الأسباب الكامنة وراء الصعوبات التي اعترضت التطبيق ومقترحات حلول له.

يمكن أن تجتمع هذه المصالح كلها في دولة واحدة،ويمكن أن نجد البعض منها فقط ولكن بمسميات مختلفة.

المطلب الرابع:العقبات التي واجهت البرنامج التنفيذي للـ GAFTA

واجهت مسيرة التعاون الاقتصادي العربي ضمن إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مجموعة من المشاكل والعراقيل التي وقفت حائلا دون رفع مستوى التجارة العربية البينية،فبالرغم من انقضاء مالا يقل عن ثلاثة عشرة سنة على انطلاقة الاتفاقية وتنفيذها من قبل الدول الأعضاء إلا أن هذا الانجاز لم يرقى بعد إلى المستوى الذي خطط له،ما أدى بجامعة الدول العربية للتحرك من أجل معرفة أسباب هذه المعوقات التي وقفت ولا تزال في وجه زيادة التبادل التجاري العربي البيني.

1.القيود غير الجمركية: وتعتبر عقبة أساسية لا يمكن التقليل من أثرها في تأخير تنفيذ أهداف المنطقة وتشمل مايلي:

1. 1 القيود الإدارية: وتعني وجود بعض القوانين والقرارات أو الإجراءات والأنظمة الإدارية القطرية غير المتوافقة مع متطلبات المنطقة والمتمثلة أساسا في إعادة التثمين الجمركي وكثرة الوثائق غير الضرورية التي تطلب مع البضاعة،ضف إلى ذلك مشاكل النقل والعبور.

1. 2 القيود النقدية:لا تزال بعض الدول العربية تمارس قيودا على إجراءات التحويل وتعدد أسعار الصرف ومخصصات النقد الأجنبي وتشدد في إجراءات الائتمان وكذلك في شروط الاستيراد مما يتطلب إزالتها عن طريق معالجتها خاصة القيود الصارمة على النقد وتحويلات العملات.

1. 3 القيود الفنية:تشدد في الاشتراطات الصحية والبيئية والمبالغة في أساليب الكشف عن المنتج وطول الوقت اللازم لإصدار شهادة المطابقة وتصديقها واستيفاء رسوم أعلى عليها مقارنة مع السلع المحلية.

1. 4 القيود الكمية:وجود قيود كمية في العديد من الدول العربية تتمثل في حصر الاستيراد بمؤسسات تابعة للقطاع العام وقيود موسمية للاستيراد تخضع لاتفاقيات ثنائية ورخص استيراد[1].

[1] حيدر مراد،المشاكل والمعوقات أمام تنمية حركة التجارة العربية البينية،مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي،مرجع سبق ذكره،ص 635.

2. عوائق ضريبية: تلجأ بعض الدول الأعضاء في المنطقة إلى ممارسة التمييز الضريبي،من خلال الاستمرار في فرض الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل على السلع العربية المستوردة،وهناك بصورة عامة ثلاثة أنواع لهذه الضرائب والرسوم:

2. 1 النوع الأول: هو عبارة عن ضرائب ورسوم استيراد تفرض على السلع المستوردة ذات المنشأ العربي ولا تفرض على السلع المماثلة المنتجة محليا مما يعني حماية إضافية لصالح السلع الوطنية في وجه منافسة مثيلاتها المنتجة في البلدان العربية الأخرى الأعضاء في المنطقة.

2. 2 النوع الثاني: ويتمثل في فرض رسوم وضرائب محلية على السلع المستوردة ونحصر قصدنا هنا بالسلع ذات المنشأ العربي بمعدلات أو قيم أعلى من تلك المفروضة على السلع الوطنية المماثلة.

2. 3 النوع الثالث: يتمثل في رسوم الخدمات التي تفرض في صورة نسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة ذات المنشأ العربي والتي قد تكون تصاعدية في بعض الحالات علما أن هذا الرسم يجب أن يكون محددا أو مطابقا بحيث يغطي التكلفة الفعلية للخدمة حتى لا تتولد عنه آثار حمائيه لصالح السلع المنتجة محليا.

وحسب المادة الأولى (الفقرة 5) من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية فإن الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل هي " الرسوم التي تفرضها الدولة الطرف بمقتضى التعريفة الجمركية على السلع المستوردة،وكذلك الرسوم والضرائب الأخرى التي تفرضها على السلع المستوردة ولا تخضع لها منتجات الدولة الطرف نفسها أيا كان اسم هذه الرسوم والضرائب ولا يدخل في هذا التعريف الرسوم التي تجبى مقابل خدمة محددة مثل رسوم التخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ[1].

3. المغالاة في طلب الاستثناء على التخفيضات الجمركية: تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى صعوبات ناجمة عن المغالاة في طلب الاستثناء من التخفيضات الجمركية والتي يخشى أن تؤثر على الالتزامات المترتبة على الدول وعدم تحقيق الأهداف المتوخاة من المنطقة،وقد منح المجلس الاقتصادي والاجتماعي استثناءات لمجموعة من الدول بعدم تطبيق نسبة التخفيض التدريجي على عدد من السلع التي حددتها تلك الدول وذلك لفترة زمنية محددة انتهت في سنة 2002 وتقرر بعدها عدم منح أي استثناءات جديدة إلا في أضيق الحدود ووفق معايير مشددة للدول الأعضاء في المنطقة حاليا.

4. عدم تفعيل آلية تسوية النزاعات: تعتبر آلية تسوية النزاعات من الأدوات الضرورية لعمل منطقة التجارة الحرة العربية،وتزداد أهميتها مع زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة،وقد تم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية،إلا أنه لم يتم إقرار وتفعيل هذه الآلية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[2].

5. الرزنامة الزراعية: ويقصد بها جدولة الخفض الجمركي خلال العام بما يتناسب مع مواسم الإنتاج (أي عدم تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل خلال فترات زمنية محددة)،وقد حدثت بعض التجاوزات مثل منع استيراد عدد من السلع الزراعية كلية مع أن قواعد الرزنامة لا تجز فعل ذلك.[3]

---

[1] اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

[2] حيدر مراد،مرجع سبق ذكره،ص 637.

[3] سلسلة قضايا التخطيط والتنمية،مرجع سبق ذكره،ص 74.

6. عوائق أخرى غير المتوقعة: خلال تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ظهرت عدة عوائق غير متوقعة أهمها:[1]

- عدم توفر بيانات ومعلومات واضحة عن أنظمة وإجراءات التجارة المتبعة في الدول الأعضاء؛
- عدم وجود آلية للتعويض عن الخسائر الناشئة عن فقدان الموارد المالية التي كانت الدول تجمعها من تطبيق التعرفة والرسوم المشابهة على السلع بعد إجراء التخفيضات الجمركية؛
- غياب التنسيق بين السلطات والوزارات المختلفة في الدول الأعضاء والذي يؤدي إلى تعقيدات في الإجراءات؛
- اختلاف القوانين والتشريعات المتعلقة بالتجارة في الدول الأعضاء؛
- عدم وجود آلية ناجحة لفض المنازعات وصعوبة فرض عقوبات على الدول المخالفة وهناك عائق آخر غير متوقع هو الحاجة إلى تشريع مشترك يخص التعامل مع البضائع المنتجة في المناطق الحرة لدى الدول الأعضاء،فمعظم هذه الدول لديها واحدة أو أكثر من مناطق للتجارة الحرة والتي يعتمد الإنتاج فيها على استيراد المواد الخام أو السلع الأولية،ومازالت الدول الأعضاء تناقش مسألة التعامل مع منتجات المناطق الحرة فبعض الدول الأعضاء تصر على اعتبارها بمثابة سلع وطنية ويجب أن تطبق عليها أحكام التخفيضات الجمركية والرسوم المشابهة عند تصديرها إلى الدول الأعضاء بموجب شهادة منشأ نظامية في حين أن دولا أخرى ترفض اعتبارها سلعا وطنية بسبب الخوف من آثارها السلبية على الصناعات الوطنية لتلك البلدان،وقد سعت الأمانة العامة مؤخرا إلى دراسة موضوع المناطق الحرة تمهيدا لإيجاد حل لها.

من خلال عرضنا لأهم المعوقات التي تعرقل من مسيرة التكامل الاقتصادي العربي،يمكن القول بأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جاءت لتقف أمام الخلافات السياسية في مقابل دعم اقتصاديات هذه الدول.ولهذا يجب على الدول العربية أن تعمل على إيجاد إستراتيجية تقوم بإحداث نوع من توسيع القاعدة الاقتصادية ونبذ النزاعات السياسية وذلك بمراجعة مسيرتها التكاملية للتعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف وما تواجهه من فرص وتحديات في البيئة الدولية،حيث تأخذ هذه الإستراتيجية في الاعتبار تطوير التجارة والاستثمار،وتطوير البنية الأساسية للاقتصاد،وتشجيع البحث العلمي والتكنولوجيا مع التأكيد جيدا على التنمية البشرية.

المبحث الثاني: تأثير منطقة التجارة الحرة العربية على أداء بعض المؤشرات الاقتصادية العربية

رغم العوائق الكبيرة التي تعترض مسار اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى إلا أن هذه الأخيرة استطاعت إضافة قيمة جديدة للتبادل التجاري العربي ولو أن هذا الحديث سابق لأوانه ولكن على العموم يمكن القول أن منطقة التجارة الحرة العربية كان لها تأثير واضح على مستوى قطاعات التجارة والصناعة والزراعة وأيضا على حجم التدفقات الاستثمارية العربية وهذا ما سنراه في المطالب الآتية.

[1] وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، www.napcsyr.com،مرجع سبق ذكره.

المطلب الأول:تطور التجارة العربية البينية ونسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية

شهدت التجارة بين الدول العربية تطورا موازيا إلى حد ما لحركة تطور التجارة العربية الخارجية،حيث تتميز التجارة العربية البينية بالتركيز الشديد في كل من الصادرات والواردات على مختلف السلع والخدمات،كما أن من خصائص اقتصاديات الدول العربية أن انفتاحها على بعضها أقل من انفتاحها على العالم الخارجي رغم الاتفاقيات الموقعة والتي كان الهدف منها الرفع من حجم ومستوى العلاقات الاقتصادية العربية والسبب في ذلك يعود إلى التشابه الكبير في الموارد والهياكل الإنتاجية.

تتخصص معظم الدول العربية في إنتاج سلع أولية غير مصنعة أو نصف مصنعة ومن ثم فإن حجم الصادرات والواردات بين الدول المتقدمة كبير مقارنة بنظيره مع مثيلاتها من الدول العربية.ويوضح الجدول التالي قيمة التجارة العربية الإجمالية ومعدل نموها خلال الفترة من 2004 إلى 2008.

جدول رقم (3–2):التجارة الخارجية الإجمالية العربية 2004–2008

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي للفترة 2008–2004
	2004	2005	2006	2007	2008	2004	2005	2006	2007	2008	
الصادرات العربية.	403.3	559.6	681.0	792.3	1049.8	31.9	38.7	21.7	16.3	32.5	27.0
الواردات العربية	288.5	348.9	400.6	530.7	701.6	34.2	20.9	14.8	32.5	32.2	24.9
الصادرات العالمية	9133.2	10370.5	12005.2	13808.9	15735.4	16.8	13.5	15.8	15.0	14.0	14.6
الواردات العالمية	9477.0	10747.9	12448.9	14092.5	16169.1	16.9	13.4	15.8	13.2	14.7	14.3
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية(%)	4.4	5.4	5.7	5.7	6.7						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية(%)	3.0	3.2	3.2	3.8	4.3						

المصدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009،ص 137.

يلاحظ من الجدول أن صادرات الدول العربية مجتمعة زادت بنسبة 32.5 % لتبلغ حوالي 1050 مليار دولار في العام 2008 عما كانت عليه سنة 2004 حيث قدرت في ذلك الوقت بـــ 403.3 مليار دولار كما ارتفع وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية بما نسبته 6.7 % مقارنة مع نسبة 4.1 % في العام 2004،أما عن الواردات فقد وصلت قيمتها نحو 702مليار دولار مقارنة بنحو 288.5 مليار دولار في العام 2004 وازداد وزن الوردات العربية في الواردات العالمية ليبلغ 4.3 % مقارنة بـــ 3 % في العام 2004[1].

وبالموازاة مع ذلك فقد سجلت التجارة العربية البينية أداء متوسطا يمكن توضيحه في الجدول التالي:

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص 136.

الجدول رقم (3-3): أداء التجارة البينية العربية 2004-2008

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي للفترة 2004-2007
	2004	2005	2006	2007	2008	2004	2005	2006	2007	2008	
متوسط التجارة العربية البينية	33.8	46.1	56.0	67.3	82.5	42.0	36.3	21.5	20.3	22.5	25.8
الصادرات العربية البينية	36.1	48.1	58.5	70.3	86.8	42.1	33.4	21.5	20.9	22.9	25.1
الواردات العربية البينية	31.5	44.0	53.5	64.0	78.2	41.9	39.7	21.5	19.7	22.2	26.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009،ص 141.

يلاحظ من الجدول أن أداء التجارة العربية البينية سجل زيادة متوسطة تقدر نسبتها بـــ 22.5% حيث وصلت إلى 82.5 مليار دولار،وتعتبر نسبة الزيادة لعام 2008 أقل من متوسط الزيادة السنوية التي تحققت خلال الفترة 2004-2007 والتي تقدر بنسبة 25.8% حيث ارتفعت قيمة الصادرات البينية بنسبة 22.2% لتصل إلى 78.2 مليار دولار[1] ،وبالنسبة لتطور التجارة العربية البينية على مستوى الدول العربية فرادى،فالجدول التالي يوضح معدلات الزيادة والنقصان في الصادرات والواردات البينية في الفترة من 2004 إلى 2008.

[1] نفسه،ص 140.

جدول رقم (3–4):نسب تطور التجارة العربية البينية على المستوى الفردي الفترة من 2000 إلى 2008

نسبة مئوية

الدولة	2004–2000		2007–2004		2008	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الأردن	21.7	23.1	13.8	21.8	32.7	25.9
الإمارات	27.8	19.5	25.7	24.6	22.9	17.5
البحرين	12.8	14.1	27.2	27.1	23.1	31
تونس	10	4.8	28.1	19.3	35.2	74.4
الجزائر	27.9	38.4	18.3	9.6	66.1	22.4
جيبوتي	18.1	14.4	15.3	3.6–	2.3	0.1
السعودية	25.5	18	29	19.2	22.3	29.3
السودان	15.2	30.5	0.5–	22.3	105.1	12.7
سوريا	19.2	26.5	46.7	36.8	12.4	11.1
الصومال	12.1	24.8	29.1	2.1–	4.5–	1.7–
العراق	7.0–	49.6	2.3–	58.2	15.5–	5.6–
عمان	6.0	15.7	32.4	17.2	4.2	24.2
قطر	11.9	22.1	19.5	21.3	23	8.1
الكويت	19.1	17.5	2.8	11.4	12.1	26.1
لبنان	29.7	2.3	12.6	9.2	23.7	23.6
ليبيا	3.0	5.4	16.3	26.8	31.4	27.8
مصر	24.5	6.7	20.4	48.2	41.2	24.9
المغرب	5.9	22.3	16.7	32.1	45.1	47.7
موريتانيا	42.2	14.5	20.5	20.5	11.1	17.5
اليمن	8.4	2.5	40	31.7	43.1	41.2

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2009،2005،ص 148 ،ص141 على التوالي.

من خلال الجدول نلاحظ مايلي:

أن أداء الصادرات البينية للدول العربية فرادى لم يتغير كثيرا باستثناء السودان التي سجلت أعلى نسبة زيادة في العام 2008 تقدر ب 105.1% بعد أن عرف معدلها انخفاضا ملحوظا في الفترة 2000 - 2004قدر بـ 0.5%،كما حققت كل من الجزائر، المغرب،اليمن،مصر،تونس،ليبيا والأردن زيادات تراوحت من 66.1 % إلى 31.4%مقارنة بالفترة من 2000 إلى 2004 ،إذ سجلت كل من المغرب،ليبيا،تونس،اليمن آنذاك زيادات طفيفة تراوحت بين 3% و10% وبالرجوع إلى أداء الدول العربية الأخرى سنة 2008 نلاحظ أن كل من

لبنان،البحرين،قطر،السعودية،الإمارات،سوريا،موريتانيا،الكويت سجلوا زيادات في الصادرات تراوحت نسبتها بين 11.1% و23.7% وفي المقابل تراجعت الصادرات البينية للعراق والصومال بنسبة 15.5% و4.5% على التوالي بسبب التوترات السياسية الداخلية والخارجية التي يعرفها كلا البلدين في السنوات الأخيرة.

وفي جانب الواردات البينية للدول العربية فرادى سجلت تونس أعلى زيادة في وارداتها البينية بلغت ما نسبته 74.6% بقيمة تقدر بـ 2.71 مليار دولار في العام 2008 ويلاحظ أن غالبية الزيادات في الواردات أتت من دولتين مجاورتين هما الجزائر وليبيا ثم تليها في الزيادة كل من المغرب وموريتانيا بـ 47.4%و41.2% على التوالي،وسجلت 13 دولة هي: البحرين،السعودية،ليبيا،الكويت،الاردن،مصر،عمان،لبنان،الجزائر،موريتانيا،الإمارات،السودان،سوريا زيادات متفاوتة في وارداتها البينية تراوحت بين 11.1% و 31% في حين تراجعت الواردات البينية للعراق بنسبة 5.6% والصومال بنسبة 1.7% بعد أن حققت هذه الأخيرة نسبة زيادة في الواردات قدرت بـ 24 %،في الفترة من 2000 إلى 2004 فعلى الرغم من كون الجزائر لم تنضم بعد إلى منطقة التجارة الحرة العربية إلا أنها تحقق نسب نمو لا بأس بها في تجارتها مع الدول العربية الأخرى.

مما سبق نستخلص ما يلي:

- أن معدلات نمو الصادرات والواردات البينية قد تباطأت خلال العام 2008 عن المعدلات التي كانت عليها خلال الفترة من 2004 إلى 2007 بالنسبة لكل الدول العربية على الرغم من استكمالها لشروط المنطقة التي تقضي بالتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على السلع عربية المنشأ؛

- أن الزيادات الملحوظة التي سجلها عدد من الدول العربية خلال العام 2008 كالجزائر والسودان والمغرب و تونس واليمن تعتبر تغيرا في مسار نمو التجارة البينية لهذه الدول التي سجلت فيما مضى نسب ضئيلة على مستوى الصادرات والواردات البينية؛

- أن الزيادات التي قدرت بنسب كبيرة كالتي حققتها كل من السودان بـ 105.1% في الصادرات وتونس بـ 74.6% في الواردات لا تعكس زيادات كبيرة في حجم أو في قيمة التجارة العربية البينية إذ كلاهما بلغ على التوالي 867.9 مليون دولار و 2.72 مليار دولار فقط.

- وعلى صعيد المساهمة في التجارة العربية: تأتي السعودية والإمارات في المقدمة من جانب الصادرات حيث تراوحت قيمتها بالنسبة للسعودية خلال الفترة 2003 - 2008 ما بين 10.1 و 38.5 مليار دولار وما بين 4.2 و14.3 مليار دولار بالنسبة للإمارات؛

- وفي جانب الواردات تأتي السعودية والإمارات والعراق في المقدمة بما يزيد عن 7.9 مليار دولار ثم تليها كل من عمان،البحرين،مصر،الأردن،المغرب بأكثر من 5.3 مليار دولار.

وعلى أية حال ورغم هذه الحركية والتطور في قيم التجارة العربية البينية فإن نسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية خلال الفترة من 2004 إلى 2008 لم تتجاوز10% وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-5):نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية للفترة من 2004-2008

السنوات	الصادرات البينية		الواردات البينية		التجارة الإجمالية	التجارة البينية كنسبة من التجارة الإجمالية
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
2004	09.36	%9	49.31	%9.10	691.78	%9.8
2005	14.48	%6.8	44	%6.12	908.4	%10
2006	47.58	%6.8	47.53	%13.3	1081.4	%10.3
2007	68.70	%9.8	99.63	%12.1	1322.9	%10.1
2008	74.86	%3.8	19.78	%11.1	1751.4	%9.4

من إعداد الطالبة وفقا لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعالم 2009،ص ص349-352.

من خلال ما تقدم يتضح أن المؤشرات الأولية تشير إلى أن حجم التجارة العربية البينية على مستوى كل من الصادرات والواردات قد تزايد بشكل مطرد خلال الفترة من 2004-2008 وهو ما يعني أن الدول العربية تتقدم باتجاه تدعيم علاقاتها التجارية البينية وزيادة الاعتماد المتبادل فيما بينها تحت لواء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لكن هذه المؤشرات لا تعبر عن الواقع الحقيقي الذي نلخصه فيما يلي:

- أن نسبة الصادرات العربية البينية إلى الصادرات الإجمالية ضئيلة جدا حيث تراوحت بين 3.8% و9% خلال الفترة 2004-2008 وبالمثل نسبة الواردات إذ تراوحت بين 18.9% و 13.3% خلال الفترة نفسها وهو ما يعني أن الدول العربية تعتمد بالأساس في صادراتها ووارداتها على الدول الأجنبية؛

- ضآلة حجم الصادرات العربية البينية بصفة عامة وتركزها على المواد الأولية (النفط والغاز تحديدا) وليس الصادرات الصناعية،فمن بين 20 دولة عربية تصدر 18دولة عربية ما يتراوح قيمته بين 0.035 إلى 5.12 مليار دولار فقط من الصادرات الصناعية،باستثناء السعودية والإمارات الذين تخطت صادراتها عتبة 30 و14 مليار دولار على التوالي.

ويمكن تفسير ذلك بالأسباب التالية:

- تعكر الأجواء السياسية والأمنية في المنطقة؛
- غياب الإرادة السياسية التي تحكم تغير مسار الانفتاح من العالم الخارجي الأجنبي إلى العالم العربي؛
- عدم اعتماد برامج إصلاح اقتصادي متطورة تشمل التكنولوجيا المتقدمة والتي تقوم بإنتاج البرمجيات والسلع المصنعة؛
- السياسات الحمائية التي تتبعها كل دولة حفاظا على منتجاتها الناشئة.

تعتبر هذه بعض من المشاكل التي أعاقت من تقدم مستويات التجارة العربية البينية وسيتم التطرق إلى معوقات أخرى بالتفصيل في المبحث الأخير.

المطلب الثاني تأثير المنطقة على تجارة السلع الزراعية

يمثل القطاع الزراعي نشاطاً بارزاً في اقتصاديات الدول العربية بسبب استيعابه لأكثر من ربع إجمالي حجم القوى العاملة،ومساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي،وتلبيته للحاجات الاستهلاكية الغذائية،بالإضافة إلى السلع والمواد الأولية التي تستخدم كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية.حيث تتسم المنتجات الزراعية باعتمادها الكلي تقريبا على الأمطار في غالبية الدول العربية،بالإضافة إلى الاعتماد المحدود على الأساليب الزراعية الحديثة مما ساهم في تدني إنتاجية المحاصيل الزراعية.

1.واقع القطاع الزراعي في الدول العربية

إن الزراعة في وطننا العربي مازالت ملتصقة بمجتمعنا الريفي الذي يشكل نحو 44.4 % حسب تقدير سنة 2007 [1] من مجموع سكان الوطن العربي،إذ لازال غالبية هؤلاء الناس يكتسبون لقمة عيشهم من الزراعة ناهيك عن سوء الأحوال المعيشية والصحية والتعليمية لهم،بالإضافة إلى التقلبات المناخية ومحدودية الموارد المائية كلها عوامل أدت إلى عدم الاستقرار في الإنتاج الزراعي العربي.

1.1 الناتج الزراعي الإجمالي

تشير الإحصائيات الموضحة في الجدول أدناه أن الناتج الزراعي للدول العربية مجتمعة بلغ عام 1998 حوالي 82.3 مليار دولار بعد ما كان عام 1997 حوالي 76.1 مليار دولار،أما في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين فقد شهد تطورا طفيفا تحقق في العامين 2007 و 2008 بـــ 90.5 و 103.3 مليار دولار على التوالي بمعدل نمو وصلت نسبته إلى 14.2 % حيث تجاوز معدل النمو السنوي الذي بلغ 7.9 % خلال الفترة 2000-2008.

جدول رقم (3-6): تطور الناتج الزراعي خلال الفترة من 1997 إلى 2008

	1997	1998	2000	2005	2006	2007	2008	نسبة التغير 2008-2000
الناتج الزراعي الإجمالي (مليار دولار)	76.1	82.3	56.3	70.4	81.2	90.52	103.3	% 7.9

المصدر:- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009،ص 287.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية،المجلد (19) الخرطوم 1999،ص 12.

ويعود النمو في الناتج الزراعي العربي في عام 2008 إلى تحسن أداء النشاط الزراعي في ست دول هي مصر،السعودية،الجزائر،المغرب،سوريا،السودان والتي يمثل الناتج الزراعي فيها حوالي 80 % من الناتج الزراعي الإجمالي،و قد تراوحت الزيادة في هذا الناتج بين 17.9 % في السودان و 2.0 % في السعودية.وقد ساهم في تحقيق هذا النمو التوسعي في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة،بالإضافة إلى تحسن الظروف المناخية في المغرب ومصر والسودان،وإزالة القيود على التصدير،واستصلاح المزيد من مساحات الأراضي الزراعية،وتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته الزراعية.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009،ص 285.

1. 2 عجز الميزان التجاري للسلع الزراعية العربية مع العالم الخارجي

شهدت بدايات القرن العشرين تطورات مقلقة لأوضاع الزراعة والغذاء في كافة أرجاء الوطن العربي،وبالعودة إلى سنوات الستينات كان ميزان تجارة السلع الزراعية للعالم العربي أقرب إلى التوازن مقارنة بما هو عليه الآن،حيث مثلت حصيلة الصادرات الزراعية العربية أنذاك 90 % من تكلفة الواردات الزراعية إذ كان الفرق بينهما في حدود 200 مليون دولار[1]،ترى ما الذي حصل في السنوات الأخيرة التي نعيشها؟ نمت الواردات بمعدل 2805 % في الفترة من 1969 إلى 2007 * وبنسبة 7.8 % في الفترة من 2000 إلى 2007 موزعة بالتساوي تقريبا بين زيادة الكميات وأسعارها حيث بلغت 29.9 مليار دولار و 50.5 مليار دولار في السنتين 2000 و2007 على التوالي،وقد كانت في سنتي 1997 و1998 تقدر بـــ 19.6 و 19.7 مليار دولار على التوالي .أما عن مقادير الصادرات فإنها لم تحقق هي الأخرى زيادات كبيرة كالتي عرفتها الواردات فمن 4.80 مليار دولار سنة 1997 إلى 4.81 مليار دولار سنة 1998 إلى 6.9 مليار دولار سنة 2000 ثم وصلت إلى حدود 13.6 مليار دولار سنة 2007 أي بنسبة تغير سنوي 10.2 % للفترة الممتدة من 2000 إلى 2007،وفي غمرة هذه التطورات انقلب الميزان الموجب لتجارة هذه السلع والذي كانت تتمتع به بعض الدول العربية كالسودان والمغرب ومصر وموريتانيا... في سنوات الستينات والسبعينات إلى ميزان سالب ماعدا سوريا وتونس إذ يعرف ميزانهما في تجارة هذه السلع تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض حيت حققت هاته الدولتين ميزانا موجبا سنة 2007 قدر بـــ 327 و143 مليون دولار على التوالي،وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

[1] محمد العمادي،الأمن الغذائي والتعاون العربي،مرجع سبق ذكره،ص 31.

* قدرت الواردات العربية للسلع الزراعية سنة 1969 بـــ 1.8 مليار دولار وها هي في سنة 2007 تتخطى عتبة الخمسين مليار دولار

جدول رقم (3–7):الميزان التجاري الخاص بتجارة السلع الزراعية للدول العربية للسنتين 2000و2007 (مليون دولار)

الدول	التجارة الخارجية للسلع الزراعية العام 2000		التجارة الخارجية للسلع الزراعية العام2007		الميزان التجاري	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	2000	2007
الأردن	313	907	691	2167	–594	–1476
الإمارات	1178	3129	1359	4544	–1951	–3185
البحرين	107	449	394	586	–342	–192
تونس	841	1083	2305	2162	–242	143
الجزائر	111	2782	181	5277	–2671	–5096
جيبوتي	19	119	42	143	–100	–101
السعودية	506	5900	1984	11950	–5394	–9966
السودان	202	1213	179	1355	–1011	–1176
سورية	571	791	1863	1536	–220	327
الصومال	5	46	22	527	–41	–505
العراق	7	1720	10	1997	–1713	–1987
عمان	399	1097	540	1061	–698	–521
فلسطين	86	600	72	343	–514	–271
قطر	125	672	10	410	–547	–400
الكويت	78	1276	174	1920	–1198	–1746
لبنان	135	1223	353	2269	–1088	–1916
ليبيا	299	559	7	2093	–260	–2086
مصر	579	3659	1432	5443	–3080	–4011
المغرب	1106	1904	1418	2647	–798	–1229
موريتانيا	156	72	360	624	–84	–264
اليمن	86	779	205	1523	–693	–1318
إجمالي	6909	29980	13602	50578	–23071	–36976

من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009،ص 295.

نلاحظ من خلال الجدول استمرار عجز الميزان التجاري الخاص بتجارة السلع الزراعية العربية على الرغم من الجهود المبذولة في سبيل تنمية قطاع الزراعة في كل قطر من الوطن العربي،ومن هنا يمكن القول أن المنطقة العربية أضحت

أكبر سوق لاستقطاب المنتجات الزراعية التي تنتجها الدول الأخرى،وهذا بسبب عدم تطابق معدلات نمو الإنتاج ومعدلات نمو الاستهلاك.

2. أثر منطقة التجارة الحرة العربية على مبادلات المنتجات الزراعية: رغم دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ بإعفاءات جمركية كاملة على السلع ذات المنشأ العربي والمستوردة من الدول العربية وانضمام نحو 17 دولة عربية إليها بنهاية العام 2006[1] و بالرغم من الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية ومؤسساتها،إلا أن أداء التجارة العربية البينية الزراعية سجل انخفاضا في معظم الدول العربية ما بين العامين 2006 و 2007 م.

وبالرجوع إلى حجم التجارة العربية البينية في المنتجات الزراعية نجدها قد بلغت حوالي6,21 مليار دولار أي بنسبة 11.27% من إجمالي التجارة العربية الزراعية الكلية وذلك خلال الفترة(2005-2007)[2]،والجدول التالي يوضح تطور الأهمية النسبية للتجارة الزراعية البينية للفترة من 2000 إلى 2007.

جدول رقم (3-8):الأهمية النسبية للتجارة الزراعية العربية البينية من إجمالي التجارة الخارجية الزراعية

الدولة	الواردات البينية					الصادرات البينية				
	2000	2003	2005	2006	2007	2000	2003	2005	2006	2007
الإجمالي	9.1	10.0	12.0	14.7	11.3	22.2	48.0	33.8	39.0	35.2
الأردن	13.8	26.3	22.9	24.8	19.6	76.1	78.2	66.8	55.9	53.4
الإمارات	12.4	–	22.2	–	–	3.6	–	33.7	–	–
البحرين	28.9	21.8	29.5	32.6	31.3	29.8	14.3	19.8	22.3	11.2
تونس	3.8	6.5	7.1	7.1	7.8	13.8	18.9	20.9	17.4	16.3
الجزائر	0.5	3.5	1.3	1.0	1.7	4.2	14.6	13.9	8.3	12.2
السعودية	–	88.0	88.0	92.0	99.0	--	15.0	23.0	18.0	17.0
السودان	3.9	12.1	2.5	13.3	1.5	56.8	75.0	94.4	51.8	35.2
سوريا	11.9	18.2	14.0	18.1	18.0	54.6	68.9	75.8	69.4	67.2
عمان	13.3	18.7	42.5	48.4	42.7	9.0	57.0	72.8	68.8	57.6
فلسطين	–	–	–	–	–	–	10.7	–	–	–
قطر	15.5	26.1	53.2	58.3	70.9	1.9	3.0	58.9	62.4	62.7
الكويت	–	23.0	–	–	–	–	–	–	–	–
لبنان	11.7	16.7	–	–	–	54.3	47.9	–	–	–
ليبيا	–	–	–	27.2	–	–	–	–	–	–
مصر	2.0	7.5	4.0	5.1	3.0	81.1	24.9	38.0	41.6	36.8
المغرب	2.4	1.8	4.1	4.4	4.0	5.6	12.0	3.8	9.3	13.4
موريتانيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
اليمن	31.3	18.8	19.8	24.8	35.8	90.0	68.0	32.5	23.1	42.4

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009،ص 297.

[1] زياد غصن،التجارة العربية البينية نمو على إيقاع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،تاريخ الإطلاع :2010/05/27 www.awaonline.net

[2] أحمد محمد فراج قاسم، **إمكانية التوسع في التجارة العربية الزراعية البينية** www.yomgedid.kenanonline.com **تاريخ الإطلاع 2010/05/27**

نلاحظ من الجدول أن الأهمية النسبية لواردات السلع الزراعية البينية قد سجلت تراجعا ملحوظا سنة 2007 مقارنة بسنة 2006 لكل من الأردن،عمان،قطر.ويعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع حدة المنافسة مع السلع الأجنبية نتيجة لسياسات تحرير الأسواق وإزالة الحواجز الجمركية وإلغاء الاحتكارات والدعم،بينما بقيت دول أخرى محتفظة بنفس النسبة تقريبا،وهي البحرين،تونس،سوريا،مصر والمغرب،وفي المقابل تحسن أداء كل من السعودية وقطر من 2003 إلى 2007 مما يدل على أن هاتين الدولتين تسعيان أكثر لتعزيز التبادل التجاري البيني،ونفس الشيء بالنسبة للصادرات البينية التي سجلت هي الأخرى انخفاضا محسوسا جاء نتيجة للإنتاج الهزيل الذي حققته هذه الدول في ما يخص المنتجات الزراعية بسبب العوامل المناخية.

ولكن في المقابل نرى أن السعودية وبالرغم من كونها منطقة صحراوية جافة إلا أنها تساهم بشكل كبير في الصادرات الزراعية البينية عكس المغرب ومصر وتونس، وبالنسبة للجزائر فعلى الرغم من أنها خارج منطقة التجارة الحرة العربية فإن مساهمتها في الصادرات تعرف تحسنا كبيرا بينما الواردات فهي مستقرة وتتراوح بين 1 % و3.5 .

واعتمادًا على الجداول السابقة يمكن القول أن الأثر الكلي المتوقع لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية والذي يمكن إيجازه بزيادة التجارة بين الدول الأعضاء كان محدودًا إذ لم يتجاوز النمو السنوي للواردات الزراعية نسبة 3%.وكنتيجة يمكن القول أنه في خلال الفترة الأولية لتطبيق الاتفاقية لم تظهر آثار واضحة لزيادة التجارة كما هو متوقع.

ولكن ربما مع مرور الوقت ستدرك الدول العربية أهمية تعاونها وتكاملها في المجال الزراعي من خلال **الاهتمام أكثر بإنتاجية المحاصيل الزراعية المهمة،وضرورة العمل على رفعها من خلال وضع البرامج والسياسات اللازمة للوصول بإنتاجيتها إلى المعدلات العالمية لتحقيق نسبة اكتفاء ذاتي منها**.كما يتطلب الأمر لتعزيز التكامل الزراعي العربي وضع منهجية عربية للقطاع الزراعي تعتمد على أساليب التنسيق في التخطيط للسياسات الزراعية في المدى القصير والمتوسط،وتأخذ بتطبيق الصيغ التكاملية للموارد الزراعية في الدول العربية.وتعتبر مجالات زيادة التجارة الزراعية البينية بين الدول العربية واسعة وخاصة في السلع الزراعية مثل الحبوب والزيوت والسكر واللحوم والألبان.

المطلب الثاني:أثر المنطقة على أداء القطاع الصناعي العربي

يشير هيكل الصناعة العربية إلى عدم التنوع وعدم التوازن لاقتصاره على صناعات استهلاكية خفيفة وعدم ارتقائه للصناعات الثقيلة ذات التكنولوجيات العالية مثل الصناعات الالكترونية و الهندسية وصناعة الآلات والمعدات،بالرغم من وفرة رؤوس الأموال العربية التي لا يتم استثمارها لتنمية مثل هذا النوع من الصناعات وبقاء هذه الدول في وضعية التبعية المطلقة لمنتجي ومصدري المنتجات الصناعية الثقيلة.

1. واقع القطاع الصناعي في الدول العربية

شهد القطاع الصناعي العربي تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة نتيجة التطور الهائل في الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية المرتبطة بها مستندة في ذلك إلى تطور الأسعار العالمية للمواد الأولية وخاصة منها النفط والغاز وما أدى إليه ذلك من انعكاسات إيجابية في دعم البنية الإنتاجية والإنتاج.

والجدول التالي يوضح مجموعة من المؤشرات الخاصة بأداء القطاع الصناعي العربي:

جدول رقم (9-3):أداء القطاع الصناعي العربي للفترة 2002 – 2008

البيان	وحدة القياس	2002	2004	2006	2007	2008
الناتج الإجمالي للقطاع الصناعي	مليار دولار	256.5	386.1	643.3	724.0	993.3
معدل النمو السنوي	(%)	1	28	22	12.5	13.7
مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي المحلي	(%)	38	43.3	49.8	49.2	52.3
القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية	مليار دولار	181.8	292.2	522.4	585.4	824.5
معدل النمو السنوي للصناعات الاستخراجية	(%)	27	32.8	40.5	39.8	43.4
القيمة المضافة للصناعات التحويلية	مليار دولار	74.7	93.9	120.9	138.6	168.8
معدل النمو السنوي للصناعات التحويلية	(%)	11.1	10.5	9.4	9.4	8.9
صادرات الآلات ومعدات النقل	(%)	4.2	4.3	4.1	4.9	5
واردات الآلات ومعدات النقل	(%)	36.9	36.9	36.4	36.0	36.3

من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الإحصائية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد2009 ،ص ص 55-75.

إن القيمة المضافة للصناعة العربية قد زادت من 157.9 مليار دولار سنة 1995 إلى حوالي 997.3 مليار دولار سنة 2008 محققة بذلك متوسط زيادة سنوية بلغت 13.77%.وقد انعكس ذلك إيجابا على نصيب الفرد العربي من الناتج الصناعي الذي تطور كذلك بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة فمن 639 دولار سنة 1995 إلى 2985 دولار سنة 2008.

وقد زادت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة فمن 33% سنة 1995 إلى52.3% سنة 2008.ومما تجدر الإشارة إليه،هيمنة قطاع الصناعات الاستخراجية على القطاع الصناعي العربي حيث زادت مساهمته في الناتج المحلي الصناعي من 65.9% سنة 1995 إلى 83.0% سنة 2008 وبالمقابل تناقصت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الصناعي من 34.1%سنة 1995 إلى 17% سنة 2008.

وترتكز القاعدة الصناعية في الدول العربية على إنتاج و تصدير المواد الخام،و البترول بصفة خاصة،مما يدل على عدم استفادة الدول العربية بشكل كافي مما يتوفر لها من ثروة معدنية و بترولية سواء كمادة خام للعديد من الصناعات البتروكيماوية والوقود،أو ما توفره صادرتها من موارد تمويلية لإقامة قاعدة للصناعات التحويلية المتنوعة تحقق التغير المنشود في هيكل الاقتصاديات الوطنية و تقود عملية التنمية .

وتتأكد هذه الاتجاهات على مستوى القطري،ذلك أن أعلى نصيب لقطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي قد تحقق لكل من الأردن و تونس و مصر حيث بلغ هذا المعدل نحو 18.1% 17.9% ، 15.6% على

التوالي و ذلك عام 2008[1]. في حين أن دول نفطية مثل الإمارات والجزائر والسعودية والكويت تستحوذ على حوالي 64% من القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية ومهما تكن سلبيات هذا التباين إلا انه يمنح مجالا واسعا للتكامل الصناعي بين الدول العربية خاصة بين الدول التي تتوفر على الموارد الهيدروكربونية و ذات الكثافة السكانية المنخفضة و بين الدول الكثيفة السكان التي تتوفر على يد عاملة رخيصة ونسيج صناعي تحويلي متطور وأسواق كبيرة.

2. أهمية منطقة التجارة في تطوير القطاع الصناعي العربي

إن نجاح التكامل الصناعي العربي سيلقي بانعكاساته الإيجابية على زيادة فاعلية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،من خلال العمل على تنويع هيكل التجارة والصناعة العربية،وتشجيع الاستثمارات فيها،وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية،إذ لا يخفى على أحد أهمية الاستثمار في دعم و تطوير البنية التحتية الإنتاجية، لذلك عملت الدول العربية خلال السنوات الأخيرة على تطوير استثماراتها بشكل مضطرد حيث ارتفعت قيمتها من 135 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 251 مليار دولار سنة 2006 أي بمتوسط زيادة سنوية في حدود 12.1%.إلا أن نسبتها من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي لم تتغير تقريبا خلال العشر سنوات الأخيرة وبقيت في حدود 21% بالرغم من زيادة فائض الموارد المالية العربية من 5 مليار دولار سنة 1995 إلى حوالي 251 مليار دولار سنة 2006[2] الأمر الذي يتطلب اتخاذ مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات لإزالة المعوقات التي تقف في وجه تطور التجارة والصناعة العربية.

ومن المقترح في هذا الشأن اتخاذ مجموعة السياسات التالية[3]:

- دعوة المستثمرين العرب نحو الاستثمار في المشروعات الصناعية العربية ذات المفهوم التكاملي (لإقرار مبدأ المناولة الصناعية بين الدول العربية وتوحيد المفهوم العام لها) على أن يساند هذه الدعوة إقرار مجموعة من حوافز الاستثمار في هذا المجال،وكذلك حث المؤسسات المالية العربية على تقديم التسهيلات للمستثمرين الصناعيين العرب؛
- اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات التكاملية بين الدول العربية في مجالات التسويق لتوفير الإمكانيات اللازمة للنفاذ إلى الأسواق العالمية،مع ضرورة تكوين كيانات تجارية استثمارية عربية تتولى تنسيق وتنظيم التجارة البينية بين الدول العربية وتتصدي للشركات متعددة الجنسيات للحد من ظاهرة احتكار الأسواق العربية؛
- الاتجاه نحو إقامة تكتل صناعي حقيقي بين الدول العربية في المجالات المساندة للنمو الصناعي على المستوى القومي ومن أمثلة هذه المجالات:التكنولوجيا،والبحوث الصناعية،وتصميم وتطوير المنتجات،والتوحيد القياسي والمواصفات والتفتيش والتدريب؛
- التنسيق بين الدول العربية لتحديد خريطة صناعية على المستوي القومي،بحيث توضح هذه الخريطة الإمكانات الصناعية المتاحة لكل دولة عربية، ومجموعة المزايا النسبية والمميزات التنافسية لكل صناعة من الصناعات المقامة في الدول العربية،على أن تتضمن هذه الخريطة توضيحا لأوجه التكامل والتنسيق بين هذه الصناعات؛

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009،ص 305.

[2] محمد الهواري،القطاع الصناعي العربي وآفاق التنمية والتشغيل،المنتدى العربي للتنمية والتشغيل،الدوحة،15-16 نوفمبر 2008،ص 6.

[3] شفيق الأشقر،حول إستراتيجية شاملة لدعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي من خلال المناولة الصناعية،المؤتمر والمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية،الجزائر،12-15 سبتمبر 2006.ص 29.

- اتخاذ مجموعة من السياسات الفاعلة والوقائية لمواجهة حالات الإغراق التي قد تتعرض لها الأسواق العربية والتصدي بحزم للممارسات غير الشرعية التي قد تعيق سيولة وحركة التجارة بين الدول العربية؛
- حتمية العمل على توحيد أسلوب شهادة المنشأ للمنتجات الصناعية العربية وذلك من خلال تفعيل النظام التراكمي لحساب نسبة المكون العربي في الصناعات المنتجة بأي دولة عربية بشرط الوصول بهذه النسبة إلى حدود 40% على الأقل حتى تكتسب صفة المنشأ العربي حيث تعد هذه الشهادة أحد التحديات التي تواجه تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى.

ويتطلب تفعيل العمل العربي المشترك إحداث تنمية صناعية عربية للوصول بالوطن العربي إلى الوضع الصناعي الذي تحتمه التحديات العالمية والمحلية مع ضرورة التفاعل الايجابي بين كل الجهات العربية المعنية بالصناعة.

المطلب الرابع:دور المنطقة في زيادة الاستثمارات العربية البينية

يعتبر الاستثمار بمفهومه الاقتصادي من العوامل الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي،فهو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي لارتباطه بالتكوين الرأسمالي وزيادة قدرات الاقتصاد في الإنتاج والتطوير والتجديد وما إلى ذلك من انعكاسات واضحة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة وزيادة فرص التوظف،والرفع في مستوى المعيشة،ومن هنا تأتي أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في جذب الاستثمارات العربية للحد من هروبها نحو الخارج.

1. أهمية الاستثمارات العربية في التنمية

ترجع أهمية الاستثمارات العربية البينية فيما تقدمه من خدمات للتنمية العربية و تخفيفها للأعباء على الدول العربية التي تعاني العجز من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية،في الوقت الذي يمثل فيه انسيابها إضافة إلى حجم الموارد الحقيقية المتاحة للاستخدام في الاقتصاديات المضيفة لها،فإنها تتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية فقد يترتب عنها تشغيل موارد معطلة.

وفي هذا السياق عقدت الدول العربية مجموعة من الاتفاقيات وذلك لتنظيم وتنسيق التعاون الاستثماري فيما بينها ومن هذه الاتفاقيات نذكر:

1. اتفاقية تسوية المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال لعام 1953.
2. اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية لعام 1970.
3. اتفاقية تسوية المنازعات بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية الأخرى لعام 1974.
4. الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية لعام 1980.

إن إقرار هذه الاتفاقيات يساعد على تهيئة وخلق المناخ التشريعي والإداري والنفسي الذي يمهد لعودة رأس المال العربي المغترب إلى وطنه ليسهم في عملية تطوير التنمية،وذلك أن استثمار المال العربي داخل الوطن العربي في المشروعات التنموية والتكاملية هو الضمان الأفضل والميدان الأربح بالمقارنة بما تتعرض له الأموال العربية من أخطار عديدة ومؤكدة خاصة إذا تعلق الأمر بتقلبات أسعار الصرف التي تؤثر تأثيرا مباشرا على الأموال العربية في الدول

الصناعية المتقدمة،نظرا لاستثمارها كودائع في البنوك التجارية أو من خلال تدويرها في أسواق المال أو في صورة استثمار مباشر[1]،كما قد تتعرض هذه الأموال للحجر مثلما حدث للعراق وليبيا في سنوات التسعينات.

و تتميز الاستثمارات العربية البينية عن غيرها من مصادر التمويل الخارجي الأخرى في الآتي:

- انعدام الإشتراطية التي أصبحت تلازم المساعدات الرسمية و التي قد تكون غير ملائمة مع نمط التنمية الاقتصادية المستهدف؛
- أنها غير منشأة للمديونية؛
- عدم استخدام الأرباح المتولدة عنها في رفع معدل التراكم الرأسمالي المحلي في القطاعات الأخرى.

2. التطور النسبي للاستثمارات العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية

منذ إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سجلت الاستثمارات العربية البينية نمواً ملحوظاً وصل إلى حوالي 42.1% بين سنتي 1997-1998 هذه الاستثمارات تقدر بحوالي 1.9 مليار سنة 1997،وارتفعت إلى ما قيمته 2.25 مليار دولار سنة 1998[2]،ثم بلغ الرصيد التراكمي لهذه الاستثمارات في الفترة من 1995-2002 حوالي 17 مليار دولار لتصل في العام 2006 إلى حوالي 19.5 مليار دولار بينما قدرت الاستثمارات العربية في الخارج بحوالي 1200 مليار دولار[3].

وقد جاءت السعودية على رأس قائمة الدول المضيفة للاستثمارات العربية حيث بلغت حوالي 4.8 مليار دولار أي بما نسبته 27.5 % من إجمالي تراخيص الاستثمار في العام 2006 تلتها مصر بـــ 3.2 مليار دولار ثم تونس بـــ 2.3 مليار دولار أما عن بقية الدول العربية الأخرى فالرسم البياني التالي يوضح حجم استثماراتها البينية:

الشكل رقم (3-1): الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المضيفة 2006

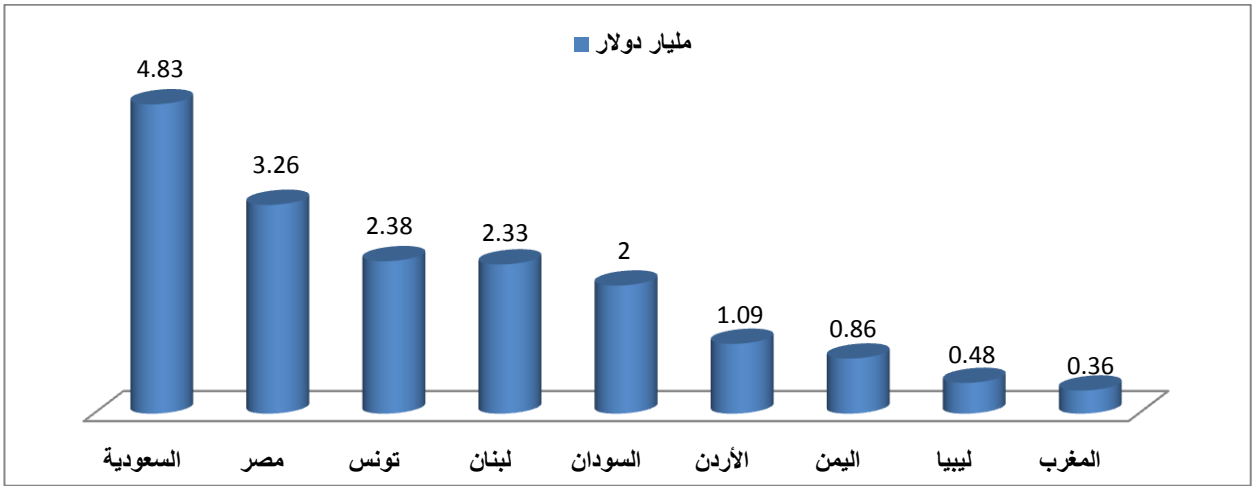

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2006.ص 44.

يلاحظ الارتفاع الكبير الذي عرفته الاستثمارات العربية البينية في هذه الدول التسع إذ سجلت لوحدها إجمالي يقدر بحوالي 17.6 مليار دولار وهذه القيمة مرشحة للازدياد بالنظر إلى الظروف التي قد يتيحها التكامل الاقتصادي

[1] حمدي عبد العظيم ، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة ،دار الزهراء الشرق، القاهر،1993،ص07

[2] التقرير السنوي لمؤسسة ترقية وضمان الاستثمار CIAGA الكويت،1998.

[3] جمال بيومي،الاستثمارات العربية البينية 60 مليار دولار وبالخارج 1200 مليار دولار،تاريخ الإطلاع 2010/05/28 www.alaswaq..net

العربي أما عن مجالات الاستثمار،فيستحوذ قطاع الخدمات على حصة الأسد بنسبة 66 % ثم تليه الصناعة بـــ 32.4% ثم الزراعة بـــ 1.7 % وهذا راجع للتراخيص التي تمنحها الدول العربية لقطاع دون آخر.

أما فيما يتعلق بالدول العربية المصدرة للاستثمارات خلال نفس العام فقد تصدرت الإمارات العربية المتحدة بحوالي 7.5 مليار دولار أو ما نسبته 43 % من إجمالي الاستثمارات العربية البينية حيث توجهت استثماراتها إلى ثماني دول عربية على رأسها مصر ، تونس ، السعودية والرسم البياني التالي يوضح استثمارات الدول العربية الأخرى:

الشكل رقم (3-2): حجم الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المصدرة 2006

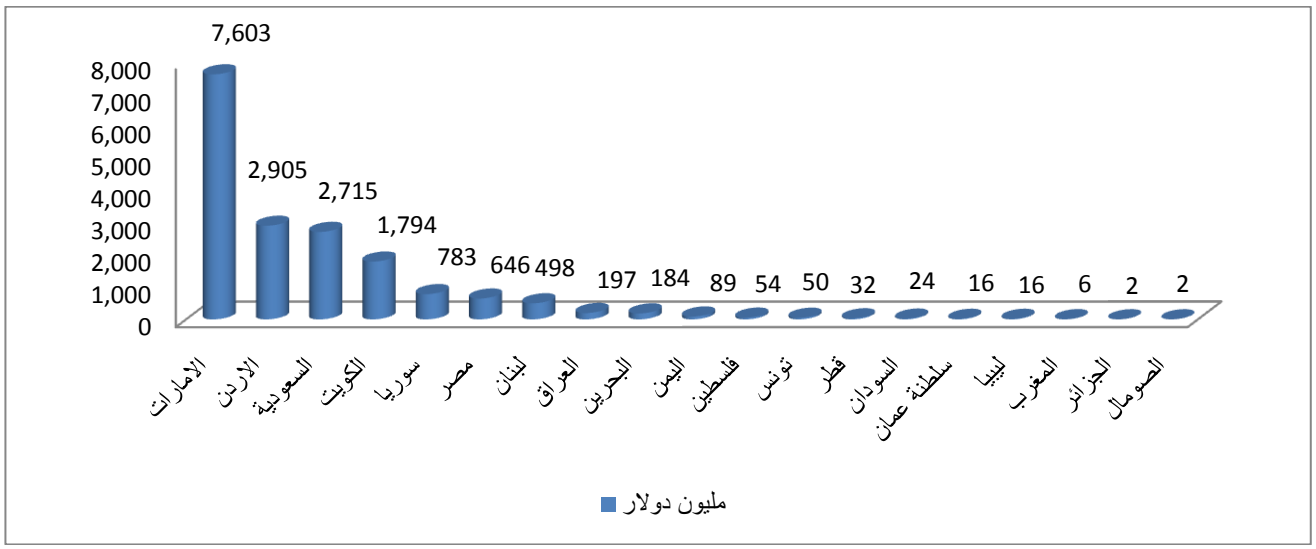

المصدر:نفسه،ص 46.

تظهر البيانات أنه رغم تجاوز منطقة التجارة العربية عامها الثامن في العام 2006 إلا أن هناك بدايات محتشمة في الاستثمارات البينية رغم الطفرة الكبيرة التي تعرفها هذه الدول فيما يخص رؤوس الأموال،فهي تفضل استثمار أموالها في دول أجنبية أخرى لاعتبارات عدة نذكر منها مايلي[1]:

- ضعف الاستراتيجيات الوطنية في استيعاب الفوائض المالية العربية،و استخدام هذه الفوائض في تطوير البنـــى الهيكلية الاقتصادية و الاجتماعية؛
- معظم دول الخليج العربي (أصحاب الفوائض المالية) يعتمدون بشكل كامل على استيراد السلع و الخدمات الاستهلاكية و الرأسمالية و الترفيهية و الكمالية من الخارج بسبب ضعف الصناعة في هذه الدول التي اقتصرت معظم الصناعات فيها على الصناعات المحلية الخفيفة،و على صناعات السلع المعدة للاستهلاك المباشر.بالإضافة إلى أن اقتصاديات هذه الأقطار هي اقتصاديات وحيدة الجانب (اعتمادها الرئيسي على النفط الخام و تصديره للخارج)،و كذلك صغر حجم السوق المحلي؛
- يرجع المستثمرون العرب أسباب استثمارهم خارج الوطن العربي لأسباب و اعتبارات أمنـــــية و غيرها من الاعتبارات المقيدة لغرض الاستثمار داخل الوطن العربي علما أن المادة (18) من قانون المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تعمل على تأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضا مناسبا عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية؛

1 منصوري الزين،دور الاستثمارات العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي،مجلة علوم إنسانية www.ulum.nl.com تاريخ الإطلاع 2010/04/14

- تعتبر الأسواق المالية حافزا مشجعا لجذب المستثمرين لاستثمار أموالهم في الدول المتوفرة فيها أسواق مالية،بحيث تحقق هذه الأسواق أكبر عائد ممكن.

و على الرغم من تطور بعض الأسواق المالية العربية خلال السنوات الأخيرة،إلا أن المال العربي ظل يبحث عن أسواق مالية خارجية مضمونة بعيدة عن المجازفة و المخاطرة في الأسواق العربية،و من هذا المنطلق فإن تطوير وتوسيع الأسواق المالية العربية يعتبر من العوامل الجاذبة لرؤوس الأموال العربية واستثمارها وتوطينها في الوطن العربي.

وعليه فإن تفعيل العمل الاستثماري المشترك كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي يجب أن ينبثق أولا من إرادة سياسية عربية صادقة،ثم بإيجاد وإنشاء مؤسسات عربية مشتركة للاستثمار تعمل على تحفيز الاستثمارات فيها وتشغيلها وتوسيع الطاقة الاستيعابية لها،التي تدفعها نحو المزيد من الاستثمار عن طريق توفير إمكانيات إقامته في الدول العربية.

المبحث الثالث:تنمية التجارة العربية في دعم التكامل الاقتصادي العربي

انطلقت الجهود العربية المشتركة لتنمية وتطوير التجارة العربية البينية من الافتراض النظري الذي ينص على أن توفير السوق العربية الواسعة أمام المنتجات العربية من الممكن أن يؤدي إلى تحقيق مكاسب مشتركة للأقطار العربية،لعل في مقدمتها تعزيز التكامل الاقتصادي،هذا المطلب الذي سعت الحكومات العربية للوصول إليه منذ أكثر من ستين سنة ولكن إلى حد الآن لم تكتمل معالمه نظرا لعدة أسباب يمكن طرحها في المطالب التالية.

المطلب الأول:معوقات نمو التجارة العربية البينية

يقصد بالمعوقات مجموعة التشريعات القانونية والعوامل الهيكلية والسياسات والإجراءات الاقتصادية والإدارية والسياسية التي تؤثر سلبا على نمو التجارة العربية البينية وتحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي بامتداده الواسع[1]،ويمكن تلخيص معوقات نمو التجارة العربية البينية على النحو التالي:

1. طبيعة الهيكل الإنتاجي

إن الاقتصاد الذي يعتمد على سلعة واحدة من السلع الزراعية أو المعدنية والقائم على التخصص الضيق في إنتاجه لغرض التصدير لن يجد بحكم الواقع ما يدعو للتوسع في التبادل التجاري مع غيره من الأسواق في الدول المشابهة له،فهيكل الإنتاج يحدد بطبيعة الحال الهيكل السلعي للتجارة الخارجية (تصديرا أو استيرادا)،وقد اتضح من خلال تتبع الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في الوطن العربي أن الاقتصاديات العربية تعتمد في صادراتها على المواد الأولية الزراعية الاستخراجية بنسب تتراوح بين 50% و100% خلال الفترة من 1997 إلى 2000[2]،وهذه السلع عادة ما تكون أسواقها الرئيسية في الدول الصناعية المتقدمة أي خارج السوق العربية.

وقد أدت سياسات التنمية الجديدة في الأقطار العربية إلى إقامة صناعات حديثة ذات كثافة رأسمالية وتكنولوجية عالية،غير أن المتتبع لهذه التجربة الصناعية وخصوصا سلسلة الصناعات البتروكيمياوية التي أقيمت مؤخرا لغرض التصدير لا تستطيع أن ترى فيها إلا عائقا إضافيا على تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بحكم أن هذه الأخيرة ليست

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة

[2] نفسه.

مستهلكة لمنتجات هذه الصناعات،كما أنها ليست منتجة أيضا للتقنيات اللازمة لها وإنما ستجد هذه الصناعات أسواقا لها في الدول الصناعية المتقدمة التي ستضع حتما العراقيل المعيقة لها[1].

2. ضعف قطاع النقل والمواصلات والاتصالات

يعد تخلف شبكة النقل والمواصلات والاتصالات من بين أهم العوائق الرئيسية التي تقف أمام تنمية التجارة العربية البينية،فعلى الرغم من الجهود التي بذلتها بعض الدول العربية في تطوير شبكات الطرق البرية والسكك الحديدية وتطوير أسطولها الجوي والبري والبحري إلا أن تخلف هذا القطاع مازال قائما في العديد من الدول العربية كما أن اتفاقية تسهيل وتنظيم تجارة الترانزيت التي عقدت في عام 1953 لم تزد تنقل البضائع والسائقين عبر المناطق العربية إلا مزيدا من التعقيد في إجراءات التفتيش والتخليص [2]مع ضرورة حيازة السائقين لتأشيرات العبور.

وتصنف معوقات النقل والعبور إلى صنفين:

2. 1 معوقات إدارية وتنظيمية: تتمثل في:[3]

* عدم توفر إدارة موحدة للمنفذ؛
* عدم وجود قنوات اتصال كافية مع المراكز الحدودية المقابلة وعدم توفر وسائل اتصال حديثة لمتابعة سير الشاحنات؛
* عدم توفر احتياجات الفحص المعملي وأجهزة الكشف الحديثة على البضائع؛
* عدم الالتزام بتنفيذ التعليمات الخاصة بشهادات المنشأ.

2.2 **معوقات النقل والعبور**:يعاني مستخدمو المنافذ العديد من المشاكل في بعض المخارج منها:

* تكرار إجراءات العبور بالمنافذ المتقابلة مما يعني ذلك ازدواجية العمل في كلا المنفذين؛
* إتباع نظام القوافل للشاحنات "الترفيق" وتحديد سيارات محددة من خلال السير في دول العبور؛
* عدم السماح بعبور الشاحنات وتفريغ ما فيها وإعادة شحنه على شاحنات دولة العبور.

كل هذه العوائق ستؤدي حتما إلى صعوبة تدفق وانسياب التجارة بين الدول العربية بعضها البعض،لذا تعمل الإدارة الإستراتيجية لتكاليف النقل على فحص مثل هذه المعوقات بجانب دراسة عناصر التكلفة الخاصة بالنقل البري وبعدها الاستراتيجي من أجل إعداد منظومة مناسبة للإدارة الإستراتيجية لهذه التكلفة بهدف تخفيضها وخلق ميزة تنافسية للمنتج العربي وتفعيل التجارة العربية البينية.

3. نقص آليات تمويل التجارة العربية البينية:

من المعلوم أن عمليات الاستيراد والتصدير ارتبطت تقليديا بالحاجة إلى وجود تسهيلات التمويل والضمان،فالتمويل ضروري لعمليات تجهيز البضائع وشحنها،فالمصدر يحتاج إلى قيم السلع المصدرة عند الشحن لتغطية نفقات الإنتاج في حين يحتاج المورد إلى فترة زمنية بعد استلام البضاعة لتسويقها كليا أو جزئيا حتى يتمكن من سداد قيمتها بالكامل،وهنا تقف قلة آليات التمويل أو انعدامها كحاجز أمام انسياب التجارة بين الدول العربية[4]،هذا ما أدى

---

[1] علي محمد رمضان الماقوري، التجارة العربية البينية المعوقات وسبل التطوير،مرجع سبق ذكره،ص ص 734-736.

[2] نفسه،ص 736 .

[3] محمد محمود يوسف،الإدارة الإستراتيجية لتكاليف النقل ودورها في تنمية حركة التجارة العربية البينية، المنظمة العربية التنمية الإدارية،مصر،2003،ص20

[4] علي محمد الماقوري ،مرجع سبق ذكره،ص 739.

إلى تدخل صندوق النقد العربي من خلال إنشائه لبرنامج تمويل المبادلات التجارية البينية في السلع ذات المنشأ العربي باستثناء النفط الخام والسلع المستعملة وإعادة التصدير،حيث يوفر التمويل من خلال خطوط ائتمان يقدمها للوكالات الوطنية(وهي بنوك تجارية عربية تنشط داخل الدول العربية)،ولكن هذا البرنامج يحتاج إلى المزيد من الدعم من جانب البنوك المركزية أو الجهات المختصة في كل دولة عربية وذلك بتسمية عدد أكبر من البنوك التجارية النشطة للبرنامج في سبيل إتاحة موارده القابلة للتمويل لأكبر عدد ممكن من المصدرين والمستوردين في الدول العربية[1].

4. تباين السياسات التجارية للأقطار العربية

تضع السلطات المختصة في كل دولة عربية مجموعة من الأنظمة والإجراءات ذات الأهداف الاقتصادية والمالية من أجل حماية منتجاتها الصناعية المحلية والحفاظ على سلع الاستهلاك المحلي،أو لمواجهة العجز الذي قد يطرأ على ميزان مدفوعاتها أو لأسباب أخرى أمنية واجتماعية وهذه بعض الملامح عن السياسات التجارية التي تضعها هذه الدول:[2]

4. 1 القيود على الصادرات:

وهي القيود التي تفرض على أنواع معينة من السلع المنتجة محليا كفرض الرسوم والضرائب على التصدير أو باستخدام نظام التراخيص والرقابة النقدية،وفي بعض الحالات قد تمنع أو تقلص الدولة تصدير بعض السلع لأسباب متعلقة بأهمية توفيرها في السوق المحلية لغرض الاستهلاك النهائي أو كمدخلات في عمليات إنتاجية،فبالرغم من الاتفاقيات الجماعية العربية الكثيرة التي أوصت بالحد من هذا القيد لتأثيره السلبي على تنمية التجارة البينية،إلا أن الاختلاف بين السياسات المتعلقة بالتصدير لا زال سائدا في الدول العربية وأن أثره في إعاقة التبادل التجاري بينها ما زال قائما.

4. 2 القيود على الواردات:

وهي من أكثر القيود شيوعا وتندرج من المنع الكلي لاستيراد بعض السلع إلى تنظيم عملية الاستيراد بإصدار التراخيص أو بالتحديد الكمي أو القيود النقدية والرسوم الإضافية.وعادة ما تفرض هذه القيود لحماية الإنتاج المحلي أو لمواجهة نقص العملات الأجنبية،مما يتطلب تنظيم عملية الاستيراد وفق الأولويات الأساسية للدولة.وقد شكلت هذه القيود بالإضافة إلى القيود الجمركية قيدا على التبادل التجاري بين الدول العربية.

5. ندرة المعلومات التجارية

يقوم برنامج تمويل التجارة العربية من خلال شبكة المعلومات التجارية بتجميع وتخزين واسترجاع البيانات والمعلومات التجارية وتوفير معلومات عن المتعاملين بالتجارة العربية البينية وعن السلع وفرص المتاجرة،إلا أن النقص الموجود في الدول العربية كمصدر أساسي لتوفير البيانات على التجارة وفرص التصدير والاستيراد إلى الأسواق الوطنية يعيق دور الشبكة في تقديم المعلومات التجارية الآنية،التي تساعد كثيرا على اتخاذ القرارات بسرعة وذلك لاستغلال فرص التجارة في الأسواق العربية[3].

---

[1] تقدير التجارة العربية البينية،الواقع والمعوقات ،مجلة المنابر،السنة11،العدد 8،بيروت،1997،ص 96.

[2] علي محمد الماقوري،مرجع سبق ذكره،ص 737.

[2] اليوسف يوسف خليفة،الحواجز غير الجمركية وأثرها في التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي،مجلة المستقبل العربي،السنة2001،العدد 237،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت 1998،ص57.

لذا على الجهات المختصة في الدول العربية المختلفة تقديم المساعدة لشبكة المعلومات التجارية من خلال توفيرها للبيانات الإحصائية ذات العلاقة المباشرة بالتجارة وذلك حسب النظام الجمركي السائد.

6. الانعكاسات السلبية للعلاقات السياسية

تلعب العلاقات السياسية بين الدول العربية دورا هاما في تأرجح حجم العلاقات الاقتصادية بين الصعود والنزول،فكثيرا ما أدى تدهور هذه العلاقات بين الدول العربية إلى انعكاسات سلبية ومباشرة على مختلف النشاطات الاقتصادية البينية،وينعكس ذلك في الغالب بشكل واضح على حركة التبادل التجاري بين الدول العربية،إذ لم تنجح هذه الدول حتى الآن في جعل التعاون الاقتصادي بعيدا عن التأثر بالأزمات السياسية،وأن الجهود العربية المشتركة وما ترتب عليها من اتفاقيات وقرارات ومؤسسات مازالت عاجزة عن احتواء وإدارة الأزمات السياسية التي تحدث بين الدول العربية[1].

7. نتائج الهيمنة الغربية

إن سقوط الوطن العربي في براثن الهيمنة الغربية أدى إلى عدة نتائج طويلة الأمد مازالت الدول العربية تعيش على آثارها،ومن جملة هذه النتائج تشتت طاقة النضال العربي لانشغال هذه الدول بالكفاح ضد الاحتلال الأجنبي المتعدد في القطر العربي،ففي الوقت الذي بدأت فيه بعض الحركات الوطنية تصل ببلدانها إلى حافة الاستقلال السياسي،كانت إسرائيل قد وُلدت بدعم مباشر أو غير مباشر من نفس الدول الاستعمارية التي احتلت الوطن العربي،فانشغلت الدول العربية وخاصة المحيطة بإسرائيل في المشرق بكفاح آخر استنفد ومازال يستنفد قدرا هائلا من طاقتها السياسية والاقتصادية والعسكرية.

والنتيجة الثانية للهيمنة الغربية هي تشويه التطور الطبيعي للهياكل الاجتماعية والاقتصادية للوطن العربي،فبدلا من تطور قوى وعلاقات الإنتاج بتوظيف كل المقدرات الاقتصادية تحولت الأقطار العربية إلى التخصص في إنتاج وتصدير المواد الخام نحو الدول الغربية المهيمنة،وإلى سوق لاستقبال الواردات المصنعة من هذه الدول[2]،واستيراد التكنولوجيا دون أن ننسى تحويلات الفوائض المالية إلى الأسواق المالية الغربية كتوظيفات تذر فوائد لأصحابها من دون التفكير في العواقب التي قد تنجر وراء ذلك[3].

فتسلسل علاقات التبعية أغلق الأبواب أمام التبادل التجاري بين الدول العربية إذ لم يعد هناك داعي لقيام تجارة بينية مادام هناك تشابه في هياكل الإنتاج لهذه الدول.

8. الإجراءات والممارسات الجمركية

لا تزال الإجراءات والممارسات الجمركية تعيق انسياب السلع بين الدول للعربية،ويرجع ذلك إلى تعدد الجهات المسؤولة عن التصدير وكذلك عن تخليص السلع المستوردة وتعقد الإجراءات اللازمة لتخليص البضائع على أكثر من عشرين معاملة،مما يعرض السلع إلى التلف في الكثير من الأحيان فغالبا ما تتم عملية المراقبة بفحص كل البضائع التي تدخل الحدود الوطنية عوضا عن فحص عينة منها فقط،مما يستغرق وقتا طويلا ويزيد في عدم اليقين لدى المستورد سواء

---

[1] علي محمد الماقوري،مرجع سبق ذكره،ص 738.

[2] سعد الدين إبراهيم،العرب والمسألة القومية مجلة دراسات عربية ،السنة السادسة،العدد9،جويلية 1970.

[3] محمود عبد الفضيل،النفط والوحدة العربية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1980،الطبعة الثانية،ص187.

كان تاجرا أو مصنعا للمواد الخام المستوردة،الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستيراد وبالتالي يؤثر سلبا ليس فقط على القدرة الشرائية للمستهلك المحلي بل ويحد أيضا من قدرة المصدرين والمصنعين المحليين على اقتناء مستلزمات الإنتاج بالأسعار العالمية،وفي المقابل فإن زيادة تكاليف الاستيراد هذه تحد بدورها من قدرة المصدرين العرب على الوصول إلى الأسواق العربية ومنافسة المصدرين الأجانب الذين يتمتعون بقدر كبير من المرونة في مجال توفير السلعة بأسعار معقولة.

ويقع على عاتق إدارات الجمارك مسؤولية تسهيل حركة دخول وخروج البضائع التي تشكل محركا للنمو الاقتصادي في الدول العربية،وذلك باستخدام وسائل تقنية حديثة في تنفيذ إجراءات التفتيش وتحصيل الرسوم.

9. ضعف الاستثمارات العربية المشتركة

يمكن إرجاع تأخر الاستثمارات العربية البينية وضعفها إلى تجزئة الأسواق العربية نتيجة للقيود والإجراءات التي ساهمت في إنعاش قطاع دون آخر،حيث استفادت القطاعات غير المنتجة للسلع القابلة للتجارة مابين الدول العربية مثل قطاعات السياحة والعقارات بحصة الأسد في الاستثمارات العربية المشتركة.هذه المشاريع التي أقيمت لهذه القطاعات ومثلها توظيف الفوائض المالية لدى البنوك التجارية لن تساهم إلا في تحقيق الانتعاش الاقتصادي المحلي ولن تشجع المبادلات التجارية العربية البينية.

بالإضافة إلى معوقات أخرى نذكر منها ما يلي:

* اختلاف السياسات المالية والنقدية وسياسات أسعار الصرف؛
* حاجة العديد من الدول العربية إلى العملات الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية فيها وتمويل حاجاتها الاستيرادية،مما يجعل هذه الدول تفضل التصدير إلى البلدان التي تمتلك وسائل دفع بالعملات الأجنبية على غيرها من الدول العربية التي تعاني من نقص حاد في توفير العملة الأجنبية؛
* الافتقار إلى وسائل التسويق الحديثة من دعاية وإعلانات؛
* اختلاف قوانين الاستيراد والتصدير بين الدول العربية المختلفة؛
* المغالاة في طلب الشهادات المطابقة للمواصفات والمقاييس؛
* الاختلاف في المستويات الاقتصادية بين بلد عربي وآخر والتباين في مستوى تطور القاعدة الإنتاجية وتنوعها؛
* عدم توازن نمو القطاعات المختلفة مما أدى إلى مشكلة هيكلية ترجع إلى تخلف التفاعل المتوازن والمتكامل بين سائر القطاعات على النحو الذي يحقق أفضل نمو مستطاع.

بالإضافة إلى هذه المعوقات فإن إقامة مشروع تكاملي عربي سيتم فقط لصالح الدول الأكثر تقدما وعلى حساب الدول الأخرى الأقل نموا،ولكن مثل هذا الأمر يمكن تجنبه من خلال السعي المشترك لتسريع حركة التنمية في الدول الأقل دخلا مثل الصومال إلى أن تضيق الفجوة بينها وبين الدول العربية الأخرى،إلى جانب رعاية ظروفها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة وإعفائها من بعض الشروط المطبقة على بقية الدول كالسماح لها مثلا بفرض رسوم جمركية حمائية لبعض منتجاتها لفترات زمنية محددة.

المطلب الثاني:الدوافع والأسباب الحقيقية لتطوير التجارة العربية البينية

تزايد اهتمام الدول العربية بقضية تطوير التجارة البينية في سبيل الوصول إلى بناء تكاملي يعزز مكانة الاقتصاديات العربية على الساحة الدولية،إذ أن توسيع التبادل التجاري ينشط القطاع الإنتاجي والتصديري باعتبارهما احد المحركات الرئيسية للوصول إلى المستويات المرغوبة في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ترمي إلى زيادة الإنتاج ورفع مستويات الدخول وخلق المزيد من فرص العمل في الدول العربية.

وانطلاقا من ذلك فإن الحل الأمثل بالنسبة لهذه الدول يتمثل في تطوير مستويات التعاون الإقليمي وتسهيل التبادل التجاري وتنميته بين الأقطار العربية،وإقامة صيغ متقدمة للتنسيق والتعاون بما يسهم في تهيئة أوضاع جديدة تدعم عملية التنمية بإطاريها القطري والإقليمي.

وفي هذا السياق يمكن تقسيم دوافع تطوير التجارة العربية البينية إلى داخلية وأخرى خارجية.

1. الدوافع الخارجية

وهي الأسباب الخارجية التي افرزها النظام الاقتصادي الدولي الجديد تحت مسمى العولمة وتتمثل في مايلي:

1.1 واقع النظام الدولي الجديد

كما هو معروف فإن النظام الاقتصادي الدولي هو مجموعة العلاقات الاقتصادية المالية والتجارية والتقنية والإنتاجية الناتجة عن نظام تقسيم العمل الدولي الذي فرضته الدول المتقدمة خلال فترة الاستعمار ولازالت تفرضه لصالحها وعلى حساب الدول النامية،ورغم أن العلاقات الاقتصادية الدولية مازالت تسير في إطار هذا النظام الذي جعل العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية غير متكافئة وبحكم الانفتاح الكبير الذي عرفته الدول العربية على العالم الخارجي سيكون تأثرها بواقع هذا النظام كبيرا جدا[1].

1. 2 بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية

شهدت العقود الماضية قيام العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي أخذت صورا وأشكالا عديدة بين الدول المتقدمة والدول النامية في سبيل تحقيق المزيد من التكامل السياسي وزيادة القدرة على المساومات في المفاوضات الدولية،ولذلك فإن المنطقة العربية وباعتبارها تشكل تكتل اقتصادي عربي يضاهي التكتلات الاقتصادية الدولية الكبرى وبحكم موقعها الجغرافي ستكون من بين مجموعات الدول النامية الأكثر تأثرا بتطورات الإتحاد الأوربي باعتبارها الشريك التجاري الأول له[2].

1. 3 توسع أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات

تتجه سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات نحو المزيد من التوسع والانتشار إلى قارات العالم أجمع إذ يكفي القول أن الناتج الإجمالي لهذه الشركات أصبح يعادل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم وضعف الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الثالث مجتمعة،وحيث أنها تعبر عن ميول عميق للتطور الرأسمالي المعاصر نحو توحيد التجارة العالمية من خلال تخلصها المستمر لقيود التجزئة الجمركية والقيود الكمية،وكذا توحيد سوق المال والائتمان الدولي وأسواق التكنولوجيا الدولية،وفي ظل سطوة وسيطرة هذه الشركات لم يبقى أمام الدول العربية خيار سوى تطوير سبل التبادل

---

[1] السوق العربية المشتركة،تاريخ الإطلاع www.4shared.com 2010 /01/15

[2] عبد الناصر الزيوى،نموذج لتكتل اقتصادي عربي،مؤتمر التجارة العربية البينية،مرجع سبق ذكره،ص541.

التجاري فيما بينها لمواجهة مخاطر تسلل هذه الشركات إليها أو وضع استراتيجيات عمل مشتركة مع هذه الشركات للاستفادة من تكنولوجيا عملها المتقدمة والإسهام أكثر في تنمية القدرات الإنتاجية المحلية والبينية[1].

1. 4 تعاظم دور إسرائيل في المنطقة

شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ظهور قوة جديدة في المنطقة العربية،أصبح دورها يتعاظم اقتصاديا وعلميا وتقنيا وعسكريا،وفي المقابل من ذلك لم تزدد الدول العربية إلا تخلفا وضعفا أمام هذه القوة فهي إلى حد الآن لم تستطع إقامة صناعة عربية قطرية متطورة ثقيلة أو خفيفة،مدنية أو عسكرية تجابه بها هذا الخصم محليا أو دوليا ولا سيما في ظل خطر شبح الشرق أوسطية والمتوسطية.

1. 5 القوانين الجائرة للمنظمات الدولية المهيمنة على التجارة الدولية:

تسعى المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية ومن قبلها GATT وأيضا صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من خلال قوانينهم وأنظمتهم الجائرة إلى الهيمنة على مقاليد التجارة الدولية وذلك بإلزام الدول النامية ومنها العربية للقبول بشروطها التمييزية،إذ لا وجود لمؤشرات ايجابية تدل على أن هذه القوانين ستخفف من القيود الحمائية بالنظر إلى استمرار تمسك الدول المتقدمة بسياسات الدعم والإغراق خاصة للسلع الزراعية التي تملك فيها ميزات نسبية مرتفعة،لذا استوجب على الدول النامية عموما والعربية خصوصا مواجهتها والتجند لها من خلال الرفع من مستوى التبادل البيني في سبيل إتمام مسيرة التكامل الاقتصادي العربي[2].

1. 6 الأزمات العالمية الحادة

تعرضت الاقتصاديات العالمية لأزمات اقتصادية ومالية حادة في القرنين العشرين والحادي والعشرين أهمهما أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات وأزمة انهيار بريتون وودز والأزمة الآسيوية،وأخيرا الأزمة المالية العالمية للعام 2008 والتي تعرف بأزمة الرهن العقاري وقد شملت هذه الأزمات العديد من الأسواق المالية،حيث تأثرت بها الاقتصاديات العربية كثيرا لأنها ساهمت في انخفاض أسعار النفط والذي كانت له نتائج وخيمة على الموازين الاقتصادية الكلية في كثير من البلدان العربية المصدرة للبترول الأمر،الذي يتطلب البحث في توزيع مصادر الدخل للدول العربية من خلال تكثيف العمل العربي البيني.

مما سبق يظهر أن الحاجة إلى تطوير وبعث التبادل التجاري البيني أصبح تحديا لا بد من مواجهته في ظل التطور الهائل الذي يعرفه النظام التجاري العالمي الجديد بغية التقليل من آثاره السلبية على الاقتصاديات العربية.

2. الدوافع الداخلية

وهي الأسباب التي تحدث على المستوى الداخلي وتتمثل فيما يلي:

2. 1 درء خطر المجاعة التي بدأت طلائعها تنتشر في أغلب الدول العربية وخاصة الدول الفقيرة منها،فحسب دليل الفقر البشري* تسجل الدول العربية ذات الدخل المنخفض تواتر الفقر الإنساني في أعلى مستوياته وبمعدل يصل إلى 35%

---

[1] صلاح الدين السيسي،الشركات المتعددة الجنسيات وحكم العالم،عالم الكتب،القاهرة،الطبعة الأولى،2003،ص28.

[2] رشيد بوكساني،نسيمة اوكيل،دور التكامل الاقتصادي العربي في تجاوز التحديات التي تواجه الدول العربية عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ملتقى الأغواط،مرجع سبق ذكره،ص 310.

* دليل الفقر البشري هو معيار يتضمن ثلاث مكونات هي طول العمر،المعرفة ومستوى المعيشة.

مقارنة بمعدل 12% في الدول ذات الدخل المرتفع ويظهر هذا المقياس أن فقدان الأمن يمثل انتقاصا في مستويات التعليم والصحة والمعيشة وهذا ما يلقي ظلالا من الشك حول فاعلية أداء الدولة في ضمان حصول المواطنين على ضروريات الحياة الأساسية[1].

2. 2 الضغوط السكانية: حيث يقدر للبلدان العربية أن يصل تعدادها السكاني إلى نحو 395 مليون نسمة في عام 2015 مقارنة بـــ 334 مليون نسمة في عام 2008،أي بمعدل نمو سنوي يفوق 2.42%،يحدث هذا في ظل تقلص مساحات الأراضي الزراعية وشح المياه[2].

2. 3 ازدياد الوعي العربي بأهمية تنمية التجارة العربية البينية باعتبارها مرحلة البداية للتكامل الاقتصادي العربي الذي يمكّن من بناء اقتصاديات عربية كبرى تنتج لأسواق الوطن العربي ككل،وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي في كافة المجالات.

2. 4 مشكلة الأمن الغذائي التي أصبحت من أكبر القضايا العربية المعاصرة وأشدها إلحاحا على طلب المزيد من الجهد الفعال بين الأقطار العربية،فهذا المشكل لم يعد قاصرا على بعض الدول العربية وإنما أضحى قاسما مشتركا يجمع هذه البلدان،حيث يستوجب عليها وفي أسرع وقت ممكن ضرورة تحقيق الأمن الغذائي العربي والذي يحتاج بدوره إلى وضع إستراتيجية تنموية طويلة المدى تستهدف قطاعي الزراعة والصناعة معا باعتبار أنهما يمثلان جزءا من التنمية الشاملة[3].

2. 5 تحقيق مؤشرات ايجابية في كل من الزراعة،الصناعة،التجارة،السياحة الأمر الذي يمثل القاعدة الصلبة للتطور العربي في كافة المجالات الأخرى وبالتالي تحقيق توازن استراتيجي على غرار دول الاتحاد الأوربي التي وصلت إلى أعلى مستوى من التقدم في كل المجالات،والوقوف كدولة عربية قوية اقتصاديا في وجه كل الإبتزازات والتهديدات المعادية والمخططات الغربية والصهيونية لمحاولة تقسيم الوطن العربي والسيطرة عليه.

2. 6 يؤدي الاهتمام بالتجارة العربية البينية إلى تسويق الفوائض الإنتاجية وزيادة توظيف العمالة العربية بين الدول كثيفة السكان مثل مصر والجزائر والمغرب والدول واسعة المساحة مثل السودان والسعودية وليبيا،والدول الأخرى مالكة فوائض رأس المال مثل دول الأوبك كل هذه المقومات ستخلق تكاملا متميزا بين أسواق السلع وأسواق العمل وأسواق رأس المال.

2. 7 التخلص من عبء المديونية الخارجية المترتبة على العديد من الدول العربية من جراء سياسات النمو المتبعة والبالغة حوالي 156.4 مليار دولار سنة 2008 وكذلك خدمة هذه الديون البالغة 17.8 مليار دولار لنفس السنة [4] في الوقت الذي يزداد فيه الطلب على الموارد المالية الدولية،وبالتالي تصبح سياسة التوسع في الصادرات ضرورية لاستمرار التنمية الاقتصادية وتوفير التمويل البيني لتغطية استيراد حاجيات الدول العربية من السلع الأساسية والاستثمارية.

---

[1] تقرير التنمية الاقتصادية العربية،تاريخ الإطلاع 2010 /04/15 www.aljazeera.com

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2009،ص 272.

[3] محمد العمادي،الأمن الغذائي والتعاون العربي،المؤتمر الفني الخامس لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب،الكويت من 27-30 نوفمبر 1982،ص 30.

[4] التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2009، ص 366.

كل هذه الدوافع والأسباب تجعل من تطوير التجارة العربية البينية أمرا ملحا وضرورة لا بد منها كي تستطيع الدول العربية بناء تكتل اقتصادي عربي يقف في وجه التحديات الراهنة والمستقبلية التي تهدد أمن وسلامة التعاون الاقتصادي العربي.

المطلب الثالث:العوامل المساعدة على تنمية التجارة العربية البينية

إن الهدف الرئيسي من تطوير وتوسيع التجارة العربية هو أن تقوم بدورها الطبيعي كمحرك للتنمية ومحفز للاستثمار من خلال تدابير وإجراءات جماعية مختلفة تتعلق بتوفير الأطر القانونية والهياكل التنظيمية والخدمات المساندة والتسهيلات الفنية والموارد التمويلية وربطها في نطاق مشروع استراتيجي محدد المعالم مع ضرورة الإحاطة بأهم الوسائل للرفع من مستوى التبادل التجاري البيني.

تكمن أهم وسائل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وبالتالي تنمية التبادل التجاري البيني في أهمية بناء العلاقات الاقتصادية العربية وفق أسس جديدة تؤكد أولوية بناء الإنسان العربي،والاستغلال المشترك للموارد المتاحة بغرض إعادة تشكيل هياكلها الإنتاجية على نحو مناسب بما يؤدي إلى خلق اقتصاد عربي موحد ومستقل وهنا تبرز أهمية التخطيط والتطوير الإداري للعنصر البشري،وقد يكون إنشاء منظمة عربية للتدريب ذو أهمية خاصة تأخذ على عاتقها مهمة تدريب الأيدي العاملة لتكون بديلا عن العمالة الأجنبية،كما يجب التركيز أيضا على النظام التعليمي حيث أن التعليم في الوطن العربي لا يتصل كثيرا باحتياجات المجتمع الاقتصادية ومن هنا علينا التركيز على التخصصات المطلوبة والتي تحتاجها بالفعل خطط التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية.

وفيما يلي أهم العوامل التي تساعد على الرفع من مستوى التبادل التجاري العربي البيني[1]:

– **تطوير الهياكل الإنتاجية:**فعلى الرغم من التحولات الجذرية التي عرفتها الهياكل الإنتاجية للدول العربية خلال العقود الأخيرة والتي أسفرت عن إنتاج سلسلة واسعة من السلع المصنعة والنصف المصنعة إلا أن نفاذها إلى الأسواق العربية كان محدودا بسبب العراقيل التي تضعها الجهات المسؤولة عن انسياب السلع والخدمات من وإلى الدول العربية،أو لأن هذه السلع ليست مطلوبة لذا يستوجب على المنتجين في الدول العربية دراسة متطلبات السوق الاستهلاكي مع ضرورة تطوير أساليب الإنتاج باستخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة التي تزيد من القدرة التنافسية لها.

– **تطوير آليات التمويل:**وذلك من خلال تنشيط دور مؤسسات التمويل العربية القطرية والمشتركة كصندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وذلك للاستفادة من رؤوس الأموال المهاجرة وتخفيض ديون الدول العربية التي ساهمت بشكل كبير في استنزاف ثروات المجتمع العربي حيث بلغت حوالي 156 مليار دولار في عام 2008 وأعباء خدمة الدين التي وصلت إلى 17 مليار دولار.إذ يمكن للدول العربية بمساعدة هذا المؤسسات المالية أن تتخلص من مديونيتها وتتجه نحو تنمية اقتصادياتها.

---

[1] أنظر إلى:– محمد عبد الرشيد علي،العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية،مؤتمر التجارة العربية البينية،مرجع سبق ذكره،ص ص 224-227.

– علي اشتيان المدادحة،المناطق الحرة المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي،مؤتمر التجارة العربية البينية،مرجع سبق ذكره،ص 798.

– محمد محمود يوسف،مرجع سبق ذكره،ص 143.

– **الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:** فبدلا من تصدير هذه الموارد بصورتها الأولية وبأسعار متدنية جدا للدول المتقدمة،فإنه يمكن إقامة مشاريع صناعية عربية مشتركة يتم فيها إجراء عمليات تصنيع وتحويل لهذه المواد وتصديرها بينيا بدل استيرادها مصنعة من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة.

– **إحداث تكامل صناعي وزراعي:** حيث يمكن إقامة صناعات تكون مكملة لصناعات في مناطق حرة أخرى أو خارج المناطق الحرة،إذ أن كثير من المنتجات لم تعد تصنع في مصنع واحد بل يتم إنتاجها في مصانع واقعة في عدة بلدان ويتم تجميعها في منطقة حرة بقصد تصديرها للأسواق العالمية وكذلك بالنسبة للقطاع الزراعي الذي يتطلب صياغة سياسة زراعية عربية جماعية تقوم على أساس الاحتياجات التنموية الفعلية مع ضرورة التنويع في الإنتاج الزراعي وترشيد سياسات الدعم مع التوسع في التسهيلات الائتمانية وإلغاء التسعير الإجباري.

– **تحرير التجارة الثنائية:**مع أنها تعد معوقا للنمو الشامل للتجارة العربية البينية إلا أن معظم هذا النشاط شمل تبادل إعفاءات جمركية تفضيلية وفقا لقوائم سلعية ملحقة بها وقد أسفرت عن تحسن لا بأس به في التبادل التجاري البيني.

– **إلغاء القيود والضوابط التي تعيق حركة التجارة:** وهي القيود الجمركية وغير الجمركية بكل أنواعها لأن إزالة مثل هذه العوائق التي تعترض المبادلات التجارية في المراكز الحدودية والجمركية سيضمن سرعة انجاز المعاملات وبالتالي ارتفاع حجم المبادلات التجارية.

– **العمل على تطوير النظم واللوائح والقوانين** المنظمة لنشاط النقل البيني وخاصة في المناطق التي يكون مستوى أداء النقل فيها ضعيفا من خلال إعادة صياغتها حتى تكون قادرة على الاستجابة لمتطلبات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية لأن هذه النظم واللوائح والقوانين يجب أن تهدف إلى تسهيل عمليات التبادل التجاري بين الدول العربية والقضاء على المعوقات البيروقراطية التي تقف أمام تنمية مثل هذا النشاط.

– **دعم استخدام تطبيقات التجارة الالكترونية** في المؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لكي يساعد ذلك على استمراريتها ويعزز من قدرتها التنافسية أمام الشركات العالمية الكبرى.وكذلك الاهتمام بتوفير البنية التحتية المتكاملة من معدات وبرمجيات وتقنيات الاتصال والربط الشبكي بالإضافة إلى الخدمات التي تتضمن وسائل الدفع الالكتروني التي تحتاجها معاملات التجارة الالكترونية.

– **تنسيق السياسات الاقتصادية والتشريعات المالية** والضريبية وتسهيل انسياب رأس المال والاهتمام أكثر بإقامة المشروعات الإنتاجية المشتركة.

– **تطوير وتحديث نظم الحكم السياسية** وجعلها تستجيب للمتطلبات التي يمكن أن ترفع من مستوى التبادل التجاري البيني إذ أنه من بين مثبطات التكامل العربي هي القرارات السياسية التي تتخذ عادة لحماية كل ما هو قطري بدل اتخاذ قرارات تساهم في تفعيل المسار العربي القومي المشترك.

– **وضع معايير عربية موحدة** ومطابقة لمواصفات الجودة للسلع و المنتجات (الزراعية والمصنعة) وتحفيز مختلف الدول العربية على العمل و الالتزام بهذه المعايير الدولية،إذ يعتبر هذا الأمر من الشروط الأساسية التي تتطلبها كفاءة الأداء في التجارة الدولية.

– **خلق مؤسسات تسويقية عربية مشتركة** للمنتجات الصناعية والزراعية،تختص في مجالات التسويق المحلي أو التسويق الاستراتيجي والتصدير،مع توفير الظروف الملائمة في إقامة هذه المؤسسات و تشجيعها في أدائها لهذه المهام وذلك بمنحها

التسهيلات اللازمة لتعزيز الأنشطة التسويقية وفقا للأساليب الفنية الحديثة والمتطورة والتي سيتحقق منها تشجيع للتجارة البينية فضلا عن تحسين إمكانيات النفاذ إلى الأسواق.

– **تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار** في التجارة بتوفير البيئة الملائمة لأداء أعماله بالتركيز على قوانين الاستثمار وجعلها متجانسة في كل الأقطار العربية وبشكل أساسي إرجاء الثقة في هذا القطاع لما له من قدرة على تحسين مستوى وحجم التجارة العربية البينية.

– **إقامة أسواق حرة** بين البلدان العربية بالتنسيق مع الجامعة العربية التي لها دور كبير في تنمية التبادل التجاري البيني.

– **إنشاء نظام معلومات قوي**:يسهل تبادل البيانات والمعلومات للتعرف على مسار التبادل التجاري بين الدول العربية.

هذا فإذا كان السبيل نحو تنمية التبادل التجاري البيني يعد من القضايا المطروحة منذ سنين خلت فإن توفير الوسائل المناسبة للرفع منه أضحى يعد من الضرورات بالنظر إلى التغيرات التي تشهدها الساحة الدولية من منظمات تجارية تجمع دول العالم بأسره واتحادات عملاقة متمثلة بالأساس في الشركات المتعددة الجنسيات ...الخ،فتفعيل التبادل التجاري العربي البيني يعتبر تمهيدا لإقامة تكامل اقتصادي عربي قوي ينافس التكتلات الاقتصادية الأخرى.

المطلب الرابع:ضرورة استكمال مراحل التكامل الاقتصادي العربي

مهما يكن المنحى الذي ستأخذه التطورات في المنطقة العربية يبقى التكامل الاقتصادي العربي المنهج العلمي السليم لتعزيز الجهود القومية نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتكاثف جميع الإمكانيات البشرية والمالية والطبيعية المتوفرة في المنطقة لتحقيق اكتفاء ذاتي بدل الاعتماد على الغير من الخارج ولكي يمثل هذا التكامل قوة اقتصادية وسياسية لتقف في وجه الأخطار الخارجية كظاهرة العولمة و الشركات المتعددة الجنسيات.

1. أهمية التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول العربية: وحيث أن التكامل الاقتصادي يؤدي بالبلدان العربية إلى التحكم في نسبة من التجارة الدولية أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة منفردة،سيقوي بالتأكيد موقفها في السوق العالمية سواء فيما يتعلق بأثمان السلع أو تكاليف النقل أو الرسوم الجمركية ويجعل حصيلة صادراتها تعرف استقرارا ناجم عن التنويع في هيكل التجارة الخارجية كما أننا لا نشك في أن التكامل الاقتصادي بين الدول العربية سيرفع من معدلات النمو الذي ينعكس بدوره على المؤشرات الاقتصادية الأخرى من زيادة في مستوى الدخل وكذلك مستوى الطلب على المنتجات وأيضا زيادة فرص التوظيف في الاقتصاد[1].

2.أهمية تقسيم العمل بين الأقطار العربية: إن تنمية التجارة العربية البينية يتطلب العمل في اتجاهين رئيسيين هما:

أولهما: تنشيط عرض السلع العربية من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية وتوسيع وتحسين الجودة والاهتمام بوسائل الترويج للسلع العربية.

ثانيهما: تنشيط جانب الطلب وذلك بتوسيع الأسواق القائمة أو إيجاد أسواق جديدة الأمر الذي يتطلب إزالة جميع المعوقات التي تحول دون دخول السلع العربية إلى هذه الأسواق.

ويمكن تقسيم الدول العربية وفقا لطبيعة قاعدتها الإنتاجية إلى ثلاث مجموعات هي:

❖ المجموعة الأولى:تتميز بارتفاع أهمية السلع الصناعية في صادراتها وهي:(مصر،المغرب،سوريا،تونس،الأردن،لبنان).

[1] محمود الحمصي،خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت 1980،ص 92.

❖ المجموعة الثانية: تتميز بتخصصها في إنتاج وتصدير النفط وهي:(الامارات،البحرين،السعودية،عمان،قطر،الجزائر،ليبيا،الكويت،العراق).

❖ المجموعة الثالثة: تتميز بتخصصها في إنتاج المواد الخام الزراعية أو المعدنية غير النفطية وتضم:(الصومال،السودان،جيبوتي،موريتانيا،اليمن،جزر القمر).

هذا الاختلاف يتطلب التنسيق فيما بين الدول العربية والتعاون في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية وخاصة في المجال الصناعي وذلك باختصاص كل قطر في إنتاج أنواع معينة من الصناعات،ما يجعلها تشكل تكوينا اقتصاديا متجانسا يضاهي التكوينات الاقتصادية العالمية الأخرى كالاتحاد الأوربي الذي تجتمع فيه دول غير متشابهة من ناحية العرق واللغة والمصالح وكذلك المذاهب.

3.ضرورة إحياء السوق العربية المشتركة:أصبح إحياء السوق العربية المشتركة يمثل طوق النجاة لانتشال الاقتصاديات العربية من التشرذم والتنافس إلى التنسيق والتكامل ومن الضعف إلى القوة،ومن التبعية إلى تحقيق القوة الذاتية المستقلة لبناء اقتصاد عربي موحد وقادر على تلبية احتياجات وطموحات الأمة العربية وحقها في حياة كريمة وأفضل.فرغم المدة الطويلة التي مرت على إنشاء أول تكتل اقتصادي عربي (جامعة الدول العربية 1945 والتي كان الهدف من قيامها هو تحقيق التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها..)إلا أن التعاون الاقتصادي العربي بقي محدودا و لم يشهد تطورا يذكر الأمر الذي يحتم على الدول العربية ضرورة إقامة تكامل على أسس جديدة بالإسراع نحو إقامة سوق عربية مشتركة إذ كلما تأخر الوضع كلما اتسعت الفجوة وأصبح من العسير مواجهة التكتلات العالمية الكبرى.

وخلال فترة إقامة السوق العربية المشتركة يجب أن يُؤخذ في الحسبان مسألة تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالانتقال إلى الاتحاد الجمركي عن طريق توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية بين الدول المنضمة إلى المنطقة بحيث تقوم هذه الدول بتسوية أوضاعها وفق ما تتضمنه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من تحويل للقيود غير الجمركية إلى رسوم تعدل بها جداول رسومها وقد كان مسطرا أن يتم الإعلان عن بداية الاتحاد الجمركي سنة 2006 بالمرور عبر ثلاث مراحل هي:المرحلة الأولى(2006-2009)،المرحلة الثانية (2010-2012)،المرحلة الثالثة (2013-2015) والتي يستكمل فيها توحيد جميع الرسوم الجمركية اتجاه العالم الخارجي[1]،مع العلم أنه في سنة 2005 أصبحت جميع الدول الأعضاء في GAFTA تطبق إعفاءات جمركية كاملة 100% على السلع ذات المنشأ العربي كما توصل ممثلو الدول الأعضاء في المنطقة إلى اتفاق حول الأحكام العامة ومجموعة من قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية وتجدر الإشارة إلى أن القاعدة العامة لتأهيل السلعة عربية المنشأ تبقى قاعدة القيمة المضافة المحلية لا تقل عن 40%من قيمة المنتج[2].وبإعلان استكمال قيام الاتحاد الجمركي بحلول عام 2016 يتقرر إعفاء تبادل جميع المنتجات (وطنية وأجنبية) وتوضع قواعد اقتسام حصيلة الرسوم الجمركية الموحدة بين الدول الأعضاء[3].

3. 1 آليات بعث وتطوير السوق العربية المشتركة

[1] عبد القادر رزيق المخادمي،التكامل الاقتصادي العربي،ص 222.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007،ص 165.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي،مرجع سبق ذكره،ص 223.

إن حلم قيام السوق العربية المشتركة يمثل تطورا منطقيا للتنمية العربية وهو أول مقدمات تطوير العلاقات العربية إذ أنه يقوم على المصالح المشتركة ولا يمكن أي يستغل في غير ذلك،أما عن الآليات التي من الممكن أن تعطي قوة دفع لإقامة سوق عربية مشتركة مكتملة الشروط فهي تتمثل فيما يلي:

– **إنشاء غرفة تجارية** تقوم بعمل الدراسات اللازمة لقيام السوق العربية المشتركة ودراسة المعوقات التي تواجه إنشاءها على أن تقوم الغرف العربية بتمويل هذه الدراسات وتوفير الخبراء المتمرسين في هذا المجال وتمتد هذه الدراسات لتغطي أساليب الاتصال وتوفير المعلومة المناسبة في الوقت المناسب للبائع والمشتري وكذلك المعلومات الخاصة بالفرص الاستثمارية مع إبراز المميزات الممنوحة لهذه المشاريع ذات المردود الاقتصادي.

– **وضع نظام عربي يقوم أساسا على الفصل التام بين السياسة والاقتصاد** يتضمن عدم وجود مضايقات تفسد استمرار عملية التكامل وهنا تبرز الحاجة إلى ضرورة إنشاء محكمة عربية لفض المنازعات الاستثمارية التي قد تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة للاستثمار بدل أن تتدخل الحكومات العربية لحل النزاعات لأن ذلك سيؤدي في الأخير إلى نشوب خلاف بينهم يعرقل مسار التكامل الاقتصادي العربي.

– **تشجيع إنشاء شركات عربية مساهمة على المستوى الوطني** يكون مقدمة لهذا التعاون على أن تكون المساهمة في هذه الشركات متاحة لجميع مواطني الدول العربية دون استثناء مع إعطاء هذه الشركات العديد من المميزات الضريبية والجمركية لتنشط في جو ملائم ينعكس ايجابا على مردودها الاقتصادي.

– **التنمية العربية المشتركة:** يعتبر التكامل الاقتصادي من أهم أدوات تحقيق التنمية العربية المشتركة،من خلال اعتماد عدد من البرامج الصناعية المشتركة،وبخاصة المجالات المعدنية،الهندسية والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية تستهدف تمكين الدول الأطراف من النهوض بدرجة التشابك الاقتصادي الداخلي والبيني وكذلك الاتفاق على برامج للصناعات الإلكترونية في مجال المعلومات والاتصالات بغرض تعزيز المنطقة التكنولوجية العربية وكذلك يمكن تحقيق التنمية من خلال برنامج للنهوض بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وربطها ببعضها البعض وبالصناعات الكبيرة والمشروعات المشتركة وتوفير ما يلزمها من رعاية في مراحلها الأولى وتوفير مصادر التمويل والخدمات المناسبة لها.

– **إقامة منطقة استثمارية عربية** تستهدف جعل الوطن العربي منطقة جذب للاستثمار الوطني والعربي والأجنبي على حد سواء مع تفادي أن تدخل الدول العربية في حرب تسييرات يكون الرابح الوحيد فيها هو رأس المال الأجنبي ويعزز هذه الجاذبية قيام سوق عربية مشتركة.

– **تطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها** بما يحقق استقرار أسعار الصرف ويكفل قابلية العملات العربية للتحويل فيما بينها بما يضمن استقرار البيئة الاستثمارية.

– **إقامة منطقة تكنولوجية عربية:** تستهدف ربط الدول العربية فيما بينها بشبكات تكنولوجية تساهم في دعم العناصر المختلفة لإستراتيجية النهوض بمستوى المعرفة التكنولوجية في الوطن العربي،وكذلك في جعل البحث والتطوير رافدًا للتنمية العربية المشتركة،ورفع الوعي الجماهيري بأهمية العلم والتكنولوجيا للمواطنين عامة.

– **إقامة منطقة مواطنة عربية:** يعتبر تحقيق حرية انتقال عنصر العمل من أركان السوق المشتركة إلى جانب انتقالية رأس المال،ومؤخرًا انتقال المعرفة وبناء تنظيم مجتمعي مواتي للتنمية وداعي إلى التكامل،وبناء مجتمعات متعاطفة ومتكاملة لذا من الضروري أن تأخذ الدول العربية على عاتقها تسهيل انتقال العمالة وفق هذه المنطقة.

– **تحرير تجارة الخدمات:** اتفقت الدول العربية على التفاوض لتحرير تجارة الخدمات فيما بينها والتوصل إلى إبرام اتفاقية لتحرير التجارة البينية للخدمات بصورة مماثلة لاتفاقية الجاتس ولكن بطريقة أكثر شمولية،بحيث تشكل الخدمات التي يتفق على تحريرها في الإطار العربي جزءاً هاماً من التجارة الخارجية للدول العربية في الخدمات ونظراً لكون التزامات الدول العربية في اتفاقية "الجاتس" تشكل نقطة البداية للمفاوضات لتحرير التجارة البينية للخدمات،لذلك يتعين التعرف على طبيعة هذه الالتزامات وإمكانيات التوسع في تحريرها في الإطار الإقليمي العربي.

في ضوء التحديات السياسية والاقتصادية الهائلة التي تواجه الدول العربية والتي تمثل تحديًا كبيرًا لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها،فإن الخيارات المتاحة في الماضي ما تزال هي ما بين التكتل والتكامل والتجمع من ناحية، وبين الانقسام والتشرذم والتعثر من ناحية أخرى.ونرى أن الواقعية تستدعي أن يكون التكامل والتعاون والاندماج منطلقًا أساسيًا للتنمية والتعاون الاقتصادي العربي،فالسياسات الواقعية هي التي تؤمن هذا النهج،وهو ما سارت عليه الدول الأوروبية ابتداء بالاقتصاد تكتلا وتكاملا وتوحيدا وصولا إلى الوحدة النقدية والسياسية.

خلاصة الفصل:

إن وجود تكتل اقتصادي تحتمه الظروف الحالية التي تشهد عصر التكتلات الاقتصادية وخاصة بعد التوقيع على اتفاقية GATT ومن بعدها OMC والتي ستؤثر تأثيرا كبيرا على الصناعات الناشئة،الأمر الذي يقتضي على الدول العربية التعجيل في إنشاء قاعدة إنتاجية لاسيما في الصناعات التي تتميز فيها بمزايا نسبية وتنافسية وتتضمنها اتفاقية الجات كالملابس والمنسوجات والمنتجات الزراعية خاصة وأن البترول بفقد تدريجيا أهميته الإستراتيجية في ضوء سعي الدول المتقدمة إلى التحكم في تجارته العالمية لتقليص أهميته في الاقتصاد،ومنه لابد على الدول العربية من إعادة النظر فيما يخص عملية التكامل الذي يوصف بأنه عملية تاريخية تتفاعل مع مختلف التيارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضارية،فليس هناك شك من أن التنسيق في المواقف والسياسات التفاوضية له أثر كبير في تحقيق الحماية للمصالح العربية في مواجهة القوى والضغوط الخارجية فالوطن العربي يملك من الإمكانيات ما يسمح له بأن يكون طرفا مؤثرا في عمليات إعادة صياغة نمط العلاقات الاقتصادية الدولية بما يعود بالنفع عليه.

خاتمة عامة

خاتمة

انطلاقا مما تقدم في موضوع اتفاقيات التعاون والشراكة العربية-العربية والعربية-الأجنبية ومن خلال التنقيب في ثناياها وأثرها في تنمية وتطوير التجارة العربية البينية،وكذا تحليلنا للنتائج المترتبة عنها ومحاولة رسمنا للصورة الواقعية عن الإمكانيات المتوفرة لدى الدول العربية لإقامة تكامل اقتصادي عربي شامل بعيدا عن التحديات التي أفرزها النظام العالمي الجديد،هذا التكامل الذي ظهرت معالمه بإنشاء مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ليلبي طموحات وآمال الشعوب العربية في تحرير العلاقات العربية،حيث تأتي أهمية هذه المنطقة من أنها سوف توفر نوعا من التوازن بين التكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الأسواق العربية،وبين الانفتاح على الاقتصاد العالمي بثقة كبيرة.

بعد كل هذا خلصنا إلى بعض النتائج والتوصيات التي يمكن عرضها فيما يلي :

النتائج

في ضوء ما عرض من حال التجارة العربية البينية والعوامل المحددة لنموها كمدعم رئيسي للاقتصاد العربي في تكامله يمكن استخلاص مايلي:

- أصبحت العولمة حتمية يفرضها الوضع الاقتصادي العالمي الراهن،لذلك فإن محاولة العيش في معزل عن العالم أصبح يعد أمرا صعبا بالنظر إلى التشابك الحاصل في العلاقات الاقتصادية العالمية.

- العمل الفردي على مستوى الدول يكون ضعيفا وبغير جدوى خاصة في عصر سادت فيه التكتلات الاقتصادية (الإقليمية والدولية).

- إن السبب الرئيسي والمتكرر كمعوق لنمو التجارة العربية البينية والتكامل العربي عامة ذلك المتعلق بالنخب السياسية الحاكمة ومواقفها المتذبذبة إزاء مصالح وقضايا التنمية والتكامل عامة،والمرتجحة إلى مصالحها الشخصية الضيقة.

- كما تبين من خلال الدراسة أن التجارة العربية البينية بقيت خلال العقدين الماضيين تتراوح بين 8-10 % من حجم التجارة العربية الخارجية بالرغم من العدد الكبير للاتفاقيات العربية في مجال تحريرها،وقد بين الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية تنامي الخلل في الهيكل الإنتاجي العربي الذي تتعاظم فيه الأهمية النسبية لقطاع المواد الخام إلى الأسواق الخارجية وقطاع الخدمات وفي نفس الوقت الاعتماد على الأسواق الخارجية لسد الاحتياجات المتزايدة للسوق العربية من المنتجات الزراعية والصناعية .

- قامت الدول العربية بعقد العديد من الاتفاقيات التجارية فيما بينها ضمن إطار الجامعة العربية ولكن جميع هذه الاتفاقيات ما عدا اتفاقية إنشاء مجلس التعاون الخليجي، لم تحقق الأهداف المرجوة منها لا من حيث زيادة الأداء التجاري ولا من حيث تخفيض العوائق الجمركية الضريبية وغير الضريبية.

- إن بطء مسيرة تحرير التجارة العربية البينية في إطار العمل العربي المشترك أدى بالعديد من الدول العربية لاستخدام أسلوب تحرير التجارة البينية على المستوى الثنائي،وهو ما أدى إلى انتشار الاتفاقيات الثنائية بينها والتي تشترك معظمها في خطوط عامة مشتركة جعلت منها صورة نمطية في معظم أحكامها.

- إن إقامة علاقات اقتصادية مع دول أجنبية أثر بشكل نسبي على حجم التجارة العربية البينية أي جعل نسبتها إلى التجارة الخارجية ثابتا تقريبا أو تنخفض لبعض الدول العربية التي استفادت من هذه الاتفاقيات.

- ستجد أي دولة عربية أنها عاجزة بمفردها عن الاستفادة من الاتفاقيات التي تكون أمريكا أو الاتحاد الأوربي بشكل خاص طرفا فيها ما لم تتكتل فيما بينها،حيث يمثل التكتل الاقتصادي العربي الفرصة الوحيدة أمامها للتعامل الايجابي مع هذه الاتفاقيات التي تسعى إلى تشتيت العالم العربي.

- تم الاستفادة من عوامل تأخر وفشل محاولات وبرامج التعاون الاقتصادي العربي المشترك السابقة من خلال إنشاء البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،حيث شكل هذا البرنامج خطوة أساسية وهامة للتكامل الاقتصادي العربي بين البلدان العربية وذلك لاعتماده على التزامات من قبل عدد من البلدان العربية منذ بدأ تنفيذها عام 1998،كما وأنها تميزت عن غيرها من المحاولات الأخرى بأن برنامجها يحدد مدة زمنية معينة لتنفيذ الالتزامات الناشئة عنها.

- إن قيام السوق العربية المشتركة أصبح الآن ضرورة حتمية للرفع من مستوى وحجم التبادل التجاري العربي البيني.

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة هناك بعض التوصيات الهامة من أجل تطوير وتفعيل التجارة العربية البينية والتي تتمثل في:

1) العمل على تطوير التبادل التجاري العربي البيني بزيادة حجم المشاريع الاستثمارية البينية ومنح التسهيلات والامتيازات خاصة ضمن الوطن العربي.
2) على جامعة الدول العربية أن تعمل على دعم العمل العربي المشترك الذي يحقق الوحدة التجارية والتكامل الاقتصادي فيما بين الدول في جميع القطاعات وأهمها توحيد التشريعات الجمركية العربية وتعزيز إقامة المشروعات العربية المشتركة،وإقامة وتأسيس سوق مال عربية موحدة.
3) إقامة صناعات متطورة توفر مصادر دخل جديدة وتضمن التنوع في الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية وذلك من خلال الاستفادة قدر الإمكان من عوائد النفط والغاز خاصة في هذه السنوات الأخيرة التي تعرف فيها أسعار هذه المواد ارتفاعا كبيرا.
4) ترسيخ إستراتيجية العمل الجماعي على الذات لتحقيق تنمية اقتصادية من أجل تقليل التبعية للخارج وتأمين إشباع الحاجات الأساسية للإنسان العربي.
5) تنسيق المواقف والسياسات العربية تجاه منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوربي والتكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية الأخرى من منطق جماعي قوي وليس منفردا.
6) العمل على ترسيخ التعاون الاقتصادي مع الدول الصناعية الصديقة والتي يمكن بمساعدتها إقامة مشاريع اقتصادية إستراتيجية عربية تحقق مصلحة الطرفين.
7) إعداد خطط اقتصادية متكاملة والتنسيق فيما بينها وذلك من خلال العمل على تحقيق المزيد من التحرير للتجارة العربية البينية لكل المنتجات العربية المنشأ.
8) تسليم القطاع الخاص إدارة النشاط الاقتصادي دون تدخل الدولة إلا في حدود ضيقة جدا حتى يصبح التنافس الحقيقي الدافع للمزيد من التطور الاقتصادي فتتوسع القطاعات الاقتصادية من دولة عربية إلى أخرى وهكذا مما يخلق ارتباطات في المصالح وتبادل المنافع بين شعوب الدول العربية،مما يدفعها للدفاع عن مصالحها.

9) من الصعب أن تتحقق النجاحات المرجوة من وراء إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من دون أن يصبح لها هيكلها التنظيمي المستقل وآليات عملها الواضحة والمحددة وهيئتها التي تنسجم مع مفاهيم وقواعد إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف وفقا لاتفاقية منظمة التجارة العالمية.

10) وفيما يتعلق بالشراكة التجارية بين كل من الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة من جهة وبعض البلدان العربية من جهة أخرى،فهناك تساؤلات حول مدى توازن المنافع والتكاليف لهذه الشراكة،وخصوصًا إمكانية تعارض هذه الشراكة مع هدف التنمية الاقتصادية المستدامة.فعدم التكافؤ بين صناعات وخدمات البلدان المتطورة والبلدان العربية،وخصوصًا مع واردات الدول المتطورة من السلع والخدمات،يجعل من الأهمية دراسة المنافع والتكاليف الممكنة من الشراكة في ضوء الحاجة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية.

11) ضرورة توفير وتبادل المعلومات بين المؤسسات العربية المختلفة حول الفرص الكامنة والسلع القابلة للتصدير والتعريف بجودة المنتجات بين الدول العربية من خلال فتح مكاتب تسويق في الدول العربية للترويج لهذه المنتجات.

12) التشجيع على إقامة الأسواق الحرة لما لها من دور مميز في تطوير الاقتصاد العربي ونمو التجارة العربية البينية.

13) العمل على تحقيق تعاون بنكي مبني على تمويل مشاريع محلية وذلك بإشراك عدة بنوك عربية في تمويلها.

14) الدعوة لتضافر الجهود العربية نحو تدعيم السوق العربية المشتركة وترسيخ نطاقها لتشمل كافة أقطار الوطن العربي .

15) رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للقطاع الزراعي العربي والعمل على تطوير المنتجات من حيث الجودة والمواصفات وتخفيض تكاليف الإنتاج والتسويق لمواجهة المنافسة في الداخل وللقدرة على اغتنام فرص فتح الأسواق في الخارج.

16) التأكيد على الضرورة القصوى لأن توجّه الدول العربية كافة جهودها إلى تعزيز وتعميق مفهوم الاستثمارات العربية المشتركة بالنسبة لها وتسهم في تحقيق كل ما من شأنه المساعدة في تنمية وتطوير هذا النوع من الاستثمارات فيها،وبالشكل الذي يسهم في الاستغلال الأمثل لمواردها المالية والبشرية والطبيعية.

17) إنشاء المزيد من الاتحادات العربية الإنتاجية والخدمية التي من شأنها المساعدة على تنمية وتوسيع الأسواق وتطوير إنتاجية وأساليب التوزيع فيها.

18) فتح المجال لانتقال العمالة العربية من الدول ذات الفائض فيها إلى الدول ذات العجز،الأمر الذي سوف يؤدي إلى تحسين استخدام هذا المورد الاقتصادي الهام على المستوى العربي وإعطاء الأولوية لليد العاملة العربية بدلا من تلك الوافدة وإفساح كافة المجالات المتاحة أمام العقول المهاجرة للعودة والعمل في أرض الوطن.

وخلاصة القول أن المشكلة تكمن ليس فيما نوصي به،بل بمدى تفعيل التوصيات المعبرة عن متطلبات الواقع الاقتصادي العربي في هذا المجال أو ذاك وإعادة النظر في برنامج إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبر والعمل على تحديد العوامل التي أدت إلى تدني مستوى وحجم التجارة العربية البينية وهل يرجع ذلك إلى ضعف الإرادة السياسية أم

إلى انخفاض مواصفات الجودة والإنتاجية... أم إلى عوامل أخرى،حتى يمكن الوقوف على معالجة هذه العوامل وبالتالي تحسين التبادل التجاري العربي البيني.

آفاق البحث

رغم طرحنا لكل عناصر البحث،إلا أنه تبقى بعض النقاط غامضة يمكن أن تعالج في بحوث أخرى تفتح آفاقا واسعة للبحث العلمي،وتضيف إلى نهر حضارتنا العربية العريقة التي ما تزال تشع بنورها لتضيء دروب كل من يرنو إلى العلم ويتطلع إليه.

ويمكن أن نذكر على سبيل المثال بعض الاقتراحات لمواضيع بحث نراها جديرة لأن تكون أبحاثا أكاديمية مستقبلية.

- دور الإرادة السياسية في تفعيل التبادل التجاري العربي البيني.
- دور القطاع الخاص في الرفع من مستوى وحجم التجارة العربية البينية.
- التجارة الالكترونية كأحد اتجاهات التجارة العربية البينية.
- تنمية أسواق رأس المال ودوره في تفعيل التبادل العربي البيني.

المراجع

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية

1) إبراهيم محمد،مقدمات الوحدة المصرية السورية 1943-1958،الهيئة المصرية العامة،مصر 1998.

2) أسامة مخيمر،التعاون المتوسطي المبادرات...القضايا...المستقبل،مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر،القاهرة 1998

3) إكرام عبد الرحيم عوض،السوق الشرق أوسطية،مركز الحضارة العربية،2000.

4) الدجاني إبراهيم،الاقتصاد العربي بين الماضي والحاضر،الاتحاد العام لغرف الزراعة والصناعة والتجارة العربية،الطبعة الأولى،1988

5) النجار فريد،التحالفات الإستراتيجية،من المنافسة إلى التعاون،خيارات القرن الواحد والعشرين،إيتراك للنشر والتوزيع،مصر،1999.

6) جابر فهمي عمران،منظمة التجارة العلمية،دار الجامعة الجديدة،2009.

7) حسن عمر،الاقتصاد والعولمة،دار الكتاب الحديث،القاهرة،1998.

8) زينب حسن عوض الله،العلاقات الاقتصادية الدولية،الدار الجامعية الجديدة،مصر،2004.

9) سامي عفيف حاتم،اقتصاديات التجارة الدولية ،الطبعة الثالثة،مطبعة الإسراء،القاهرة،2003.

10) سمير صارم،أوروبا و العرب،من الحوار إلى الشراكة،دار الفكر،سوريا 2000

11) شقير محمد لبيب،الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها ج 1،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ماي 1986.

12) عادل هندي،اقتصاديات التعاون،مكتبة عين شمس،مصر،1988.

13) عبد الرحمان يسري أحمد،الاقتصاديات الدولية،الدار الجامعية،الإسكندرية،2001.

14) عبد العزيز هيكل،الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية،الطبعة الأولى،معهد الإنماء العربي،بيروت، 1976.

15) عبد المطلب عبد الحميد،السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة،مجموعة النيل العربية،الطبعة الأولى،2003.

16) عبد القادر رزيق المخادمي،التكامل الاقتصادي العربي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2009.

17) عبد القادر رزيق المخادمي،مشروع الشرق الأوسط الكبير،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الأولى،الجزائر،2005.

18) عبد الهادي يموت،التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية،معهد الإنماء العربي،بيروت،1976.

19) عساف ساسين،قضايا عربية معاصرة،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،2001.

20) عماد يونس العولمة تاريخ – أبعاد،المؤسسة الحديثة للكتاب،لبنان،2005.

21) مؤيد عبد الجبار الحديثي،العولمة الإعلامية،الأهلية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،الأردن،2002.

22) محمد الأطرش،العولمة والهوية الثقافية،المستقبل العربي،العدد 229،مارس 1998.

23) محمد أحمد السريبني،اقتصاديات التجارة الخارجية،مؤسسة رؤية للطباعة،مصر،2009.

24) محمد الكتاني،العولمة والهوية،أكاديمية المملكة المغربية،الرباط،1997.

25) محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي،دار الفجر للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،القاهرة،2006.

26) محمد بوعشة،التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة،الطبعة الأولى،دار الجيل،1999.

27) محمد صادق الهاشمي،الاحتلال الأمريكي ومشروع الشرق الأوسط تداعياته ونتائجه،مركز العراق للدراسات،العراق،2005.

28) محمود عبد الفضيل،مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة،الطبعة الأولى،دار الشروق القاهرة، 2002.

29) محي محمد مسعد،ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق،دار المطبوعات الجامعية،مصر،2004.

30) محمد محمود الإمام،منطقة التجارة الحرة العربية،التحديات وضرورات التحقيق،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،

31) يحي أحمد الكحكي،الشرق الأوسط وصراع العولمة،دار النهضة العربية،لبنان،2002.

كتب باللغة الفرنسية

1) J.e.mittaine et pequerul,les , les unions economiques régionales, armand colin , paris ,1999.

2) Mouriss chef, régional intégration and development, international Bank, 2003

مقالات (قاعدة بيانات مكتبة اليرموك،الأردن،تاريخ الإطلاع مارس 2009.)

1) احمد الكساسبة،اثر الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية على الصادرات الأردنية،وزارة الصناعة والتجارة الأردنية،وحدة الدراسات الاقتصادية

2) برنارد لويس،الغرب والشرق الأوسط،مراجعة موسى حمود.

3) جديدي معراج و زعلاني عبد المجيد،بعض جوانب تجربة دول المغرب العربي في التكامل الاقتصادي.

4) جميل مطر،العلاقات بين الدول العربية الخليجية والدول العربية غير الخليجية:إطار للتفكير في الواقع والمستقبل.

5) سعيد عبد الخالق محمود،التعاون الاقتصادي العربي الأوربي اشكالياته وقضاياه.

6) صالح بن عبد الرحمن المانع،العلاقات العالمية لمجلس تعاون دول الخليج العربية الواقع والطموح،المستقبل العربي.

7) عبد الهادي يموت،الاقتصاد العربي والشرق أوسطية،معهد الإنماء العربي،بيروت،1997.

8) عبد المنعم سيد علي،الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية "متابعة وتقويم"،بحث مقدم في ندوة جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الإقليمية"،قسم الدراسات السياسية،بيت الحكمة،بغداد،ماي 2001.

9) عمر عبد الرزاق،تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية،معهد ماس،2002.

10) محمد الأمين ولد أحمد جدو،اثر المتغيرات العالمية الجديدة في دينامية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي.

11) محمد سليمان حسن،الاقتصاد العربي منجزات الماضي وآفاق المستقبل،مجلة آفاق المعرفة.

12) محمد عبد الرحمن العسومي،محددات وفرص التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،شؤون اجتماعية،العدد 88،شتاء 2005،السنة22.

13) ناظم عبد الواحد الجاسور،مستقبل التعاون بين النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الآسيوي

التقارير والدراسات والمطبوعات

1) تقرير التنمية البشرية 2009.

2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

3) التقرير السنوي،مؤسسة ضمان الاستثمار2009 .

4) جامعة الدول العربية،الأمانة العامة،الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية،مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية المنعقدة في نطاق جامعة الدول العربية،القاهرة،1974.

5) غرفة تجارة دمشق،دراسة عن العلاقات الاقتصادية بين الجمهورية العربية السورية ومصر العربية،2006.

6) مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث التكامل والوحدة،مركز المعلومات، مطبعة الأمانة العامة،الرياض،2009

7) موقف مصر في التجمعات الإقليمية،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية،معهد التخطيط القومي،مصر،جويلية 2002.

مؤتمرات،ندوات وملتقيات

1) العمل الاقتصادي العربي المشترك،ورقة مقدمة للمنتدى الاقتصادي العربي في القمة الاقتصادية العربية،إدارة البحوث والدراسات،2009.

2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لـ OMC الدوحة 09 – 13 نوفمبر 2001.

3) تمام علي الغول،اتفاقيات التجارة الإقليمية وقواعد منظمة التجارة العالمية،المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية،المكسيك10-14 سبتمبر 2003.

4) جواد الحمد،اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية العربية 2010/2005،ندوة حوار العلاقات العربية الصينية،بكين، 12-13 ديسمبر 2005.

5) حربي محمد موسى عريقات،التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي،مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي،الأردن،20-22 سبتمبر 2004.

6) حليمي وهيبة وآخرون،تفاعل التكتلات الاقتصادية والمستجدات العالمية،الملتقى الدولي الثاني للتكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق،الأغواط، 17 -19 أفريل 2007.

7) سلوى موسى مرسي،المشاركة الأوروعربية مالها وما عليها وسبل تفعيلها،الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية،جامعة فرحات عباس،سطيف،الجزائر،8-9 ماي 2004

8) عمر عبد الله كامل،السوق العربية المشتركة السياج الواقي للاقتصاد العربي،الندوة العربية حول التجارة والاستثمار،القاهرة،25-26 ماي1997.

9) عمر عبد الله كامل،برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية،الندوة العربية حول التجارة والاستثمار،القاهرة،25 -26 ماي1997.

10) محمد الشكري،تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي،المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية،الدوحة،7-8 نوفمبر 2007

11) مرسي السيد حجازي،تقويم لتجربة السوق العربية المشتركة،ألقيت كمحاضرة ضمن فعاليات ندوة السوق العربية المشتركة،لبنان2002/03/22

رسائل ماجستير ودكتوراه

1) زايري بلقاسم،الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر مابين الجزائر والإتحاد الأوروبي،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة وهران،2003-2004.

2) عمورة جمال،دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو- متوسطية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2006/2005.

3) بن عزوز محمد،الشراكة الأجنبية في الجزائر،واقعها وآفاقها،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2001.

مجـــــــــــــــــلات

1) بيلا بلاسا،نظرية التكامل الاقتصادي،ترجمة محمد عبد العزيز،سلسلة اخترنا لكم،العدد 188،القاهرة، الدائرة القومية للنشر،1964.

2) تواتي بن علي فاطمة،مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية،مجلة الباحث،العدد السادس،ورقلة،2008

3) حبيب محمود،منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي،مجلة جامعة دمشق،المجلد 16،العدد الثاني،2000.

4) حماد مجدي،مستقبل الجامعة العربية،مدخل إلى المستقبل،سلسلة علم المعرفة،الكويت،العدد 299،ديسمبر 2003.

5) خليل حماد،زكية مشعل،تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية،مجلة أبحاث اليرموك،المجلد 2،العدد2 ،1986.

6) سليمان ناصر،التكتلات الاقتصادية الإقليمية،مجلة الباحث،عدد 01،ورقلة،2002.

7) سيد نميري والسعيد فتح الله،جدوى التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء اتحاد جمركي والنظرية الحديثة للتكامل،المنارة،المجلد 8،العدد 01،2000.

8) عرفان تقي حسن،الشراكة الأوربية المتوسطية ومستقبل الاقتصاد العربي،مجلة الدراسات العليا،العدد السادس،القاهرة،1998.

9) فطيمة حفيظ،واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي في ظل المتغيرات العالمية،مجلة بحوث عربية،العدد 50،2010.

10) فايز إبراهيم الحبيب،تطور حجم ونمط واتجاهات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون في الفترة من 1968-1985،الإدارة العامة،العدد60،السعودية،1988

11) محمد أحمد الطوير،الأبعاد الإستراتيجية والاقتصادية لاتحاد أقطار المغرب العربي،مستقبل العالم الإسلامي،السنة الأولى،العدد 3،صيف 1991.

12) محمد بوبوش،وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى،بحوث اقتصادية عربية،بيروت،العدد 42 ربيع2008

13) محمود عبد الفضيل،مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية،مجلة دراسات المستقبل،العدد 179،جانفي 1994.

14) مركز دراسات الوحدة العربية،العرب والعولمة،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية،الطبعة الثالثة، الثالثة،بيروت،أفريل 2000.

15) معين حداد،مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا والجيوبوليتيكا،مجلة شؤون الأوسط،العدد 33،سبتمبر 1994.

مواقع الانترنت

1) www.shabab1.com2010/01/21 العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية،تاريخ الإطلاع

2) www.4shared.com 2010/01/21 السوق العربية المشتركة،تاريخ الإطلاع

3) www.federation.khemisset.maktoobblog.com 2010/01/25 الشراكة ، تاريخ الإطلاع الأورومتوسطية

4) www.egynews.net 2010/03/12 أمينة جاد،قراءة في العلاقات السورية اللبنانية،تاريخ الإطلاع

5) www.agreements.jedeo.gov.jo2010/03/13 الاتفاقيات الأردنية،تاريخ الإطلاع

6) www.kotobarabia.com2010/03/21 العولمة تاريخ الإطلاع

7) www.boogy5.maktoobblog.com2010/01/13 الفرق بين العولمة والكوننة،تاريخ الإطلاع

8) www.farasalarab.com 2010/01/25 إجمالي التجارة العربية ، تاريخ الإطلاع

9) www.alquds.com2010/03/14 العلاقات العربية التركية، تاريخ الإطلاع

10) www.infocommerce.gov2010/02/15 العلاقات المصرية الليبية،تاريخ الإطلاع

11) www.caus.org 2010/03/13 خير الدين حسيب،التعاون العربي التركي ...إلى أين؟ تاريخ الإطلاع

12) www.moheet.com علي السلمي،تكامل مصر والسودان هل أصبح في خبر كان،تاريخ الإطلاع 2010/03/28

13) www.aljazeera.com 2010/03/14 العرب والجوار التركي الإيراني،تاريخ الإطلاع

14) www.Yemen-nic.org2009/12/12 مستقبل التكتلات العربية في ظل العولمة تاريخ الإطلاع

15) www.ar.wikipedia.org/wiki 2010/03/17 الجمهورية الإيرانية الإسلامية تاريخ الإطلاع

16) www.iska.maktoobblog.com اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية تاريخ الإطلاع 2010/03/27

17) www.mohamoon.com 2010/03/27 أحمد ثابت،السوق الشرق أوسطية،تاريخ الإطلاع

18) www.minshawi.com2010/03/27 محمد عبد الله منشاوي،الشرق أوسطية،تاريخ الإطلاع

19) www.iska.maktoobblog.com اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية تاريخ الإطلاع 2010/03/27

20) www.mousalawver.4ulike.com 2010 /03/27 مجلة مسالك تاريخ الإطلاع

21) www.almoslim.net 2010/03/28 النظام الشرق أوسطي في طوره الجديد،تاريخ الإطلاع

22) www.caus.org 2010/03/22 مركز الأبحاث والدراسات العربية تاريخ الإطلاع

23) وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي الموقع،تاريخ الإطلاع 2010/05/15 www.napcsyr.com

24) تشانغ هونغ،العلاقات العربية الصينية، تاريخ الإطلاع 2010/04/04 www.reefnet.gov.sy

25) المؤتمر الوزاري الإفريقي العربي المشترك تاريخ الإطلاع www.arableagueonline.org 04/04/2010

26) الوحدة المصرية – السورية،تاريخ الإطلاع 2010/03/15 www.ingdz.com

27) مصطفى العبد الله الكفري، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،تاريخ الإطلاع www.rezgar.com 2010/04/28

28) حلمي شعراوي،تجارب التكامل بين مصر والسودان،تاريخ الإطلاع 10/03/20 www.rcegypt.org

29) مجلس التعاون الخليجي في عقده الثالث،تاريخ الإطلاع 2010/02/11 www.library.gcc.sg.org

المواد والأحكام

1) معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية،المواد (2،6،10).

2) البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،المادة التاسعة،قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم:1317 د.ع بتاريخ 1997/02/19